محاضرات وندوات
الموسم الثقافي التاسع
١٩٧٦

الكويت كدولة خدمات

محاضرات وندوات
الموسم الثقافي التاسع
١٩٧٦

الكويت كدولة خدمات

تقديم

الموسم الثقافى التاسع لعام ١٩٧٦

تزداد مهام الدولة ـ فى مجتمعنا المعاصر ـ وتتسع باستمرار طبقا لتطور المجتمعات البشرية واتساع آفاق الحياة فيها . وقد بات واضحا تماما انه الى جانب ما تضطلع به الدولة عادة من مهام تتمثل في استتباب الامن واقامة العدالة والمحافظة على حقوق السيادة تجاه الغير من اى تعد او انتقاص ....فانها الى جانب ذلك كله اصبحت ايضا مطالبة ـ وبالحاح ـ بالتوسع في دائرة نشاطاتها ومهامهاوما تختطه لمجتمعها من تشريعات ونظم واجراءات ، وذلك حفظالكيان المجتمع من التصدع وزيادة عوامل الاستقرار والتوازن فيه مما اقتضى ـ بالتالى ـ قيام الدولة بحسب ظروفها وامكانياتها ، بتنظيم وتوفير مختلف صنوف الرعاية والخدمات في المجتمع بحيث تتنوع تلك الرعاية والخدمات لتشمل كافة شئون الحياة في مختلف ابعادها ومجالاتها الاجتماعية والتعليمية والصحية والسكنية والاقتصادية .... وتوفير فرص العمل وعوامل الاطمئنان لكافة المواطنين في حياتهم الحاضرة والمستقبلة ، لهم ولاسرهم .

ومثل هذا الاتجاه سارت وتسير فيه مختلف الدول على اختلاف نظمها والافكار السائدة لديها .

ونحن اذ نلحظ ما تؤديه دولة الكويت من خدمات شتى في هذا السبيل ، لا زالت توسع من خطواتها فيه منذ مطلع الخمسينات حتى الان ، فان ذلك كان دافعا لنا ـ في رابطة الاجتماعيين ـ الى التعرف على مستويات هذه الخدمات وتقييم مداها وتأثيراتها في خدمة الفرد والمجتمع والوقوف ـ من اجل ذلك ـ وقفة تأمل بالبحث والدرس والنقاش لكل ما قطعته الكويت كدولة خدمات من اشواط فى هذا الاتجاه .

وهذا ما بسطنا فيه الرأى من خلال الموضوعات التى تناولتها المحاضرات والمناقشات في هذا الموسم .

والى جانب هذا الحديث عن الخدمات والرعاية وما تثيره من قضايا متعلقة اساسا بأوضاع مجتمعنا المحلى ومسيرته الجادة نحو الاخذ بأسباب التقدم والنهوض ، فان قضايانا التي نعيشها غير منبتة الصلة بمجتمعنا الاكبر الذى يتسع ليشمل وطننا العربي بأسره من سواحله الشرقية على الخليج العربي الى اقصى بلاد المغرب العربي المطلة على المحيط الاطلسي .

وعلى هذا فاننا لم نغفل الحديث بصيغة أعم وأوسع عن بعض قضايا مجتمعنا العربى ككل ، خاصة ما له صلة مشتركة بنا كامة عربية تنشد التطور والحرية والانفتاح والتعاون . فكان لهذا أن تحدثنا عن مفهوم الحرية والديمقراطية مع محاولة الكشف عن واقعها في مجتمعنا العربى كما تناولنا بالبحث ايضا تحديد معالم المستقبل العربى بما يعيننا على بلورة كافة الجهود في اتجاه التضامن الفعال ووحدة الاهداف القومية المشتركة وبما يعزز بالتالى من مكانة امتنا العربية فى مواجهة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل . وكذلك كانت لنا وقفة حول الوسائل الممكنة والفرص المتاحة لتوظيفات الاموال المدخرة على النطاق المحلي والقومى . كما دار الحوار من ناحية اخرى عن المدى الذى يمكننا كمجموعة عربية من الاسهام في تحقيق الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وذلك بالنظر الى ما يدور الان من نقاش يتردد صداه بالحاح في أفق عالمنا الراهن من حيث ضرورة اعادة تنظيم العلاقات البشرية وعلى الاخص الاقتصادية منها لتسود مبادىء العدالة والمساواه كافة صور التبادل والتعاون بين مختلف الشعوب .

وهذا ولا شك هدف تسعى له امتنا العربية لخيرها وخير البشرية جمعاء

والله ولي التوفيق ،،،،

عبد العزيز عبد الله الصرعاوى

رئيس رابطة الاجتماعين

الكويت كدولة خدمات

واتجاهات الرعاية الاجتماعية فيهـا

للأستاذ : عبد العزيز عبد الله الصرعاوى

ـ تمهيد : في مدلول (دولة الخدمات) بالمفهوم الشامل .

ـ التوسع في الخدمات العامة في الكويت .

ـ اتجاهات الرعاية الاجتماعية وتعزيز فكرة التضامن بـين أفـراد المجتمع .

ـ خطوات او مسيرة الكويتفي تعزيز التضامن والتكامل الاجتماعى.

ـ البحث في تقييم واقعنا الاجتماعي الراهن متصوراتنا للمستقبل .

تمهيد : في مدلول « دولة الخدمات » بالمفهوم الشامل : ـ

ان مهام وأعباء الدولة ـ ككيان قانوني وتنظيمى لتدبير شؤون المجتمع والمحافظة عليه وتطويره ـ لم تعد كما كانت في السابق محصورة أو تكاد تكون محصورة في بعض المهام والاعباء كالتصدى لمقاومة أى غزو أو اعتداء الدولة أو العمل على حفظ الامن والنظام واقامة العدالة بين أفراد المجتمع ... بل الواقع أن تطور المجتمع البشرى ، والنظر الى الدولة ـ ممثلة بتنظيماتها وأجهزتها ومرافقها المختلفة ـ قد اوجب عليها ان تضطلع بمهام ووظائف عديدة ومتنوعة تكاد تشمل كافة شؤون الحياة ، سواء تعلق ذلك بشؤون الفرد وأسرته أو تعلق كل ذلك بمجموع الافراد ككل .

ـ فالفرد وان كان ـ حقيقة ـ يمثل وحدة مجتمعة الاساسية ، الا انه في الوقت نفسه ـ لا يعيش هو وحده بمفرده ، بل يشاركه افراد اخرون يتكون من مجموعهم ككل ، المجتمع الذى يضمهم جميعا ويجرى تعايشهم وتعاونهم في اطاره على الرغم من تعارض ميولهم وتعدد رغباتهم واحتياجاتهم .

ـ فمن مجموع تلك الرغبات والمطالب والاحتياجات المتعددة فانهم ـ لكي يعيشوا بأمن واطمئنان وتعاون ـ لابد ان يلتقوا جميعا حول « مصالح عامة مشتركة » فيما بينهم لا تخص على وجه التحديد فردا دون فرد أو فريقا منهم دون فريق ، بل هي تشمل المجتمع ككل ويرون في تحقيقها ما يخدمهم وينفع مجتمعهم على السماء .

واذا كانت صيانة حياة الفرد كعضو فعال في مجتمعه تتمثل في رعايته تنشئته وتأمين حقوقه وحرياته الاساسية وضمان معيشته في حاضره ومستقبله ، فان المصالح العامة المشتركة أو صالح المجموع يتمثل في طائفة كبيرة متنوعة من الخدمات العامة الاساسية التي لا يمكن ـ في الواقع ـ حصرها في اطار لا تتعداه لانها عديدة بل وتتزايد باستمرار مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وتوفير المياه لشتى الاغراض ووسائل الانارة والطرق والمواصلات ومسح الاراضي ومكافحة تلوث البيئة ... كما ان هناك كذلك طائفة أخرى ملحة من الخدمات العامة تفرضهاأفاق الحياة العصرية الراهنة مثل انماء قوة الشعب الانتاجية

وخدمات التوظيف والتشغيل لليد العاملة وخدمات التأمين والادخار وتوظيفات الاموال المدخرة لصالح الاجيال الحاضرة والمتعاقبة ، الى غير ذلك من خدمات مما يستوجب على الدولة العصرية أن تؤديه لمواطنيها وشعبها سواء اضطلعت هي بمفردها بهذه المهام والخدمات أو بالمساهمة مع الافراد والهيئات أو تحت اشرافها وتوجيهها وفقا لما تختطه من تشريعات ونظم واجراءات .

تلك ــ اذن ــ هي مسؤوليات الدول في العصر الحديث حيث لم تعد مقصورة على جانب دون جانب بل تشمل كافة جوانب الحياة في المجتمع ، وسواء تعلق الامر ما تقدمه الدولة في مجال المرافق والخدمات العامة أو بما تقدمه في الوقت نفسه من شتى صنوف الرعاية الاجتماعية التي ينبغي على الدولة توفيرها لكافة المواطنين في المجتمع ــ ويأتي كل ذلك بالطبع نتيجة للتطورات الفكرية والاجتماعية من ناحية ، وازدياد ايمان بمسؤولياتها تجاه مجتمعاتها ومواطنيها من جهة أخرى ، مما يؤكد في النهاية والى حد بعيد تشبيه صفة الدولة بأفرادها بانها أشبه بصلة الاب بأبنائه .

ومن هنا ، وعلى ضوء ما تقدم لعل مدلول « دولة الخدمات » يشمل المعنى ــ الواسع ــ ليس فقط تلك الخدمات العامة التي تقدم للمجتمع ككل دون تحديد لفرد او جماعة مثل التي أشرنا اليها كخدمات الطرق والاسكان والتعليم والصحة والمواصلات وغير ذلك من مصالح عامة مشتركة ، وانما يشمل ذلك المدلول كذلك ما يقدم للفرد والاسرة والجماعات من خدمات الرعاية وضمانات المعيشة الحرة الكريمة ضد ما يتهددها من أخطار الحياة في حالات الشيخوخة والعجز والمرض والبطالة والوفاة ...

وعلى هذا ، فاننا الان اذا اردنا الحديث عن موقف الكويت والمدى الذى قطعته من أشواط في مسيرتها الحالية كدولة خدمات فان حديثنا سيتناول الجوانب التالية : ــ

أولا : التوسع في الخدمات العامة في الكويت .

ثانيا اتجاهات الرعاية الاجتماعية وتعزيز فكرة التضامن بين أفراد المجتمع .

ثالثا : خطوات أو مسيرة الكويت في تعزيز التضامن والتكامل الاجتماعي .

رابعا : البحث في تقييم واقعنا الاجتماعي الراهن وتصوراتنا للمستقبل .

أولا : التوسع فى الخدمات العامة فى الكويت : ـ

ان توفير الخدمات العامة الملقاة على عاتق الدولة مع التوسع فيها ـ كما أشرنا ـ ، أصبحت فى الواقع صفة غالبة في كافة المجتمعات حيث فرض التطور ووعي الشعوب أن تضطلع بها الدول وأن تعتبرها من مسئولياتها الاساسية فى تحقيق الرفاهية للمواطنين ورعاية المصلحة العامة فى المجتمع .

وتعبر الكويت احدى هذه الدول التي سلكت هذا الطريق وعملت على التوسع فى خدماتها ومرافقها العامة الى حد كبير وذلك بالقياس الى ما تضطلع به وتقدمه اكثر الدول رقيا من خدمات فى سبيل اسعاد شعوبها وبناء مجتمعاتها . ولعل ذلك يبدو واضحا فى مجانية التعليم الشاملة لكل المراحل من رياض الاطفال حتى التعليم الجامعي ، مع الزامينه فى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ، والتوسع فى اقامة المنشآت التعليمية بمرافقها المختلفة ، فقد بلغ عدد المدارس لكافة المراحل فى العام الدراسي ١٩٧٤/ ١٩٧٥ (٣٠٩) مدرسة يتلقى العلم بها حوالي ١٨٢٧٧٨ طالبا وطالبة ويتولى التدريس لهم فيها ١٤٢١٣ مدرسا ومدرسة ، حين انه كان يوجد بالكويت فى عام ١٩٣٧/٣٦ (بداية التعليم النظامي بالكويت) مدرستان فقط (١) و ٢٦ مدرسا ومدرسة . وبعد ١٠ سنوات أى فى عام ١٩٤٨/٤٧ كان عدد المدارس ١٩ مدرسة يعمل بها ١٧١ مدرسا ومدرسة ، وبعد ١٠ أعوام أخرى اى عام ١٩٥٨/٥٧ بلغ عدد المدارس ٧٤ مدرسة ، ١٤٢٥ مدرسا ومدرسة ، ثم ارتفع الرقم بعد ذلك ـ أى بعد عشر سنوات أخرى خلال العام الدراسي ٦٨/٦٧ فبلغ مدرسة يقوم بالتدريس فيها ٦٣٩٥ مدرسا ومدرسة (٢) .

ـ وفى مجال الرعاية الصحية والعلاج المجانى نذكر أن عدد الاطباء في الكويت كان ٥٤ طبيبا فى عام ١٩٥٣ ، وارتفع هذا الرقم بعد عشر سنوات أى عام ١٩٦٤ ليصبح ٤١٩ طبيبا ، وتضاعف هذا العدد حتى بلغ

---

(١) التعليم فى امارة الكويت ـ تقرير مقدم من محمد علي رضا وحافظ احمد حموى مطبعة وزارة المعارف العمومية القاهرة فى عام ١٩٥٢

(٢) تقارير وزارة التربية عن الاعوام المشار اليها .

عام ١٩٧٣ عددا قدره ٨٠٠ طيب ، الى جانب ٣٥٥١ صيدليا ، ٢٩٨٧ من الهيئة التمريضية ، ٦٩٤ من العاملين فى مجال الخدمات الطبية مثل مركبي الاسنان والمحللين الكيميائيين ومصورى الاشعة ... ولما كانت نسبة السكان لكل سرير تعتبر مؤشرا على مدى ما توفره الدولة من

خدمات صحية للمواطنين فاننا نجد أن هذه النسبة فى الكويت هي بمعدل سرير لكل ٢٠٧ نسمة(١) ، وهى نسبة أعلى مما هو الحال عليه في بعض الدول مثل تركيا حيث تكون هذه النسبة بمعدل ٤٧٩ شخصا لكل سرير ، وفى نيجيريا ٥٨٢ ، وفنزويلا ٣٣٠ ، وايران ٧٦١،واندونيسيا ١٤٥٢ ، والعراق ٥٢٥ ، سوريا ١٠٨٥ – هذا فى حين أن هذه النسبة تبلغ ٨٩ شخصا لكل سرير فى ألمانيا الغربية ، ٨٥ شخصا لكل سرير فى ألمانيا الشرقية ، وفي تشيكوسلوفاكيا ٩٩ شخصا لكل سرير وفى الولايات المتحدة ١٣٣ شخصا لكل سرير .

– وفى مجال الاسكان بلغ ما شيد من بيوت ذوى الدخل المحدود حتى نهاية عام ١٩٧٤ (١٣٥٦٩ بيتا) موزعة على ٢٧ منطقة سكنية . كما أن هناك خطة خمسية تنتهى في عام ١٩٨٠ لبناء ١٨٨٠٠ بيت ، الى جانب خطة أخرى لبناء حوالى خمسة عشر الف (١٥٠٠٠) مسكن شعبى موزعة فى مناطق متعددة ، بالاضافة الى ما تم بناؤه فعلا من مساكن شعبية فى منطقتى الجهراء وميناء عبدالله تقدر بحوالى ٥٧١٢ مسكنا .

هذه النماذج من بعض ما تقدمه الدولة من خدمات عامة يعطي الدلالة على التوسع الذى شهدته الكويت فى هذه الخدمات ، علاوة بالطبع على اقامة وتوفير الخدمات العامة الاخرى من طرق ومجارى وكهرباء ومواصلات وامتداد عمراني وتنظيمى شمل المدينة وضواحيها وقراها وذلك ابتداء من الخمسينات بداية العمل فى اعادة تنظيم المدينة مرافقها وضواحيها . وبعض هذه القرى فقد صفته الان كقرية مثل الجهرة والراس والبدع والفنطاس والفحيحيل والشعيبة لتلبس كلها طابع المدينة فى تخطيط شوارعها مرافقها ومنشئاتها السكنية والتجارية والصناعية .

ولقد تسنى للدولة في المجتمع الكويتى ان تضطلع بهذه المهام وأن تتوسع فى دماتها ومرافقها على النحو الذى أشرنا اليه ، مع تنامي الثروة

---

(١) المفكرة الاحصائية ١٩٧٦ الادارة المركزية للاحصاء – مجلس التخطيط

وازدياد الموارد المالية التي أفاء الله بها على الكويت وذلك لاشباع وتلبية الاحتياجات العامة للمواطنين من جهة ، واستجابة من جهة أخرى لتطلعاتهم في بناء وتطوير مجتمعهم فى صورته لمتطورة المنشودة بحيث أصبح التوسع فى الخدمات العامة ـ فى الواقع ـ صفة عامة تتميز بها الشأن والاستمرار فيها ، مع تلافى ما أظهره العمل وكشفت عنه الكويت الان ، وان كان لا يزال أمامها الكثير لمتابعة خطواتها فى هذا التجربة من أخطاء وثغرات ، على امتداد هذه الفترة التى أمتدت منذ مطلع الخمسينات حتى الان .

ثانيا : اتجاهات الرعاية الاجتماعية وتعزيز فكرة التضامن بين أفراد المجتمع : ـ

ان تعدد واتساع مسؤوليات الدولة في المجتمعات الحديثة قد أدى بها الى الخروج عن النطاق الضيق لمفهوم وظيفة الدولة التقليدى وأعطاها فى الوقت نفسه الحق ـ باسم المجتمع ـ فى التدخل والتوجيه وفرض الالتزامات الاجتماعية الواجبة الاداء وذلك بقصد أحداث التوازن في المجتمع والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المواطنين وتنظيم العلاقة فيما بينهم وتوفير الرعاية الكاملة لكل فرد منهم فى حالة الطفولة والشباب والشيخوخة والبحث فى مشاكله فى نطاق الاسرة والمجتمع وتذليل العقبات والصعاب التى يواجهها المواطن فى مختلف مراحل حياته.

وما من شك أن التوسع في توفير الخدمات العامة من تعليمية وصحية ومرافق عامة أخرى تتمثل فى خدمات تعبيد الطرق واقامة منشآت الموانىء والمطارات والمساكن وتوفير خدمات النقل والمواصلات والكهرباء وغيرها ... ما من شك أنها كلها ذات مردود ايجابى فى تقديم المجتمع ونموه وبعث الحركة والنشاط في اقتصاده ، وهى لذلك ضرورية وهامة كخدمات أساسية لازمة ... لكنها مع ذلك هى غير كافية فى حد ذاتها لرعاية الفرد وتأمين معيشته وضمان حياته فى مستوى معين تحرص الدولة على توفيره له ولمن يعول فى الحاضر والمستقبل ضد أخطار الحياة التى تهدده فى حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة والوفاء.

ومن هنا كان التمايز بين مختلف الدول والحكومات لتعزيز فكرة التضامن لديها بين كافة أفراد المجتمع ولتوفير ضمانات المعيشة الحره الكريمه لمواطنيها وحمايتهم من ذل الحاجة والعوز .

وهذا في الحقيقة ليس بالامر الجديد على البشرية فقد سعت

كافة المجتمعات بمقدار تقدمها وتطور الفكر الاجتماعى فيها على تأكيد وتعميم هذه الضمانات المعيشة الفرد وأسرته واحاطتها بسياج من الامان والاطمئنان لينعم المواطن بحياة حرة كريمة آمنة مستقره تحفظ له من ناحية ، كرامته الانسانية ويسعد المجتمع فى مجموعة من ناحية أخرى، بأمنه واستقراره وسلامة بنيانه الاجتماعى .

ولعل هذا الدافع الفطرى لتأمين معيشة الفرد وتطمين مخاوفه لما قد يتعرض له من مخاطر انقطاع هذا العيش وتعرضه للفاقه والعوذ وذل السؤال ، كان هو السبب وراء انبثاق النزعة الاجتماعية لدى الانسان فى مساعدة أخيه الانسان .

ثم لم تلبث أن نمت هذه النزعة أو العاطفة الانسانية وازدادت صلابة وقوة ، بفعل تعاليم الاديان السماوية والمبادىء الاخلاقية ... فاتسعت لذلك دائرة التعاطف الانسانى والترابط الاسرى واحتياجات الناس لبعضهم البعض أفرادا وجماعات . ومع مرور الزمن وتتابع الجهود الفردية التطوعية في تبادل الخدمة والمعونة بين الناس لسد الحاجة والتعاون على درء مخاطر أحداث الحياة ، بدأت الحركات الاجتماعية وسط الجماعات تنمو وتتسع لتشق طريقها وتتضح معالمها ثم لتتبلور فى النهاية في شكل أساليب الخدمة والرعاية الاجتماعية المعروفة فى خدمة الفرد والجماعة والمجتمع .

وكافة المجتمعات على امتداد حقب التاريخ قد عرفت بصورة أو بأخرى بين أفرادها نوعا أو آخر من أنواع وأساليب الخدمات والرعاية الاجتماعية وان اختلفت بالطبع الصورة من عصر الى عصر ومن مجتمع الى سواه حتى بلغت هذه الخدمات والرعاية مرحلتها الحالية المنظمة وهى بالطبع تزداد اتساعا وشمولا . وكانت أول ما اتجهت اليه جهود الافراد والجماعات هو محاربة الفقرة لانه كان ولا يزال هم البشرية الاول، واذا لم يكن بالامكان القضاء عليه واستئصاله ، فعلى الاقل العمل على التقليل من آثاره .

وقد عرف المجتمع الرومانى القديم(١) نوعا من التعاون والتضامن بين أفراده في صورة جمعيات تطوعية للمحاربين كانت تجمع من أعضائها

---

(١) الاستاذ راغب بطرس في كتاب حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية
دمشق ٨ – ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢

اشتراكات تخصص حصيلتها لسد نفقات السفر اذا اقتضى الحال نقل أحدهم الى حامية أخرى بعيدة وكذلك لترتيب معاش لمن بلغ سن الشيخوخة من الاعضاء أو لاسرته فى حالة وفاته .

وفى القرون الوسطى كان الناس بدافع من مصلحتهم المشتركة يتعاونون على مواجهة الطوارىء التى كانت تهددهم عن طريق تكوين جمعيات تتحمل نفقات دفن الموتى من اعضائها أو بتعويض من يسرق ماله . أو بتكوين جمعيات لتقديم المساعدة لمن يصاب من أعضائها بمرض البرص أو فقد البصر أو أى مرض آخر غير قابل للشفاء .

مساعدة الفقراء بموجب قانون الفقر : ـ

على أن البداية المنظمة لمساعدة الفقراء يمكن تتبعها مع بداية ظهور قانون الفقر « » الذى صدر فى انجلترا عام ١٦٠١ فتعدى نطاق تأثيراته انجلترا الى سائر الدول الاخرى التى بدأت تولي اهتمامها بأمر الاسر الفقيرة بسبب وفاة عائلها أو فقده القدرة على الكسب .

وقبل هذا التاريخ أى بداية القرن السابع عشر كانت الحكومات تحجم عن التدخل فى شؤون الافراد لحمايتهم ضد أى طارىء يتعرضون له حيث كانت مله كانت مهمة الدولة مقصورة على حماية البلاد من الغزو والمحافظة على الامن فى الداخل . ولكن بعد صدور هذا القانون بدأت الحكومات تفكر فى أمر المواطنين الذين لا يستطيعون اعالة أنفسهم أما لانهم مرضى أو عجزة أو لانهم صغيرو السن أو بلغوا مرحلة الشيخوخة .

ومن الجدير بالملاحظة أن الدولة ـ بموجب هذا القانون ـ لم تكن تساهم بأية نفقات للمحتاجين والمعوزين وانما كل ما كان يقضى به القانون هو فقط الزام السلطات المحلية بأن تعول من يقيمون فيدائرتها من الفقراء بغض النظر عن جنسيتهم ما داموا ليس لهم من الدخل مايكفل لهم الغذاء والكساء والمأوى والعلاج . وكانت مساعدةالفقيرتتم نقدا أو عينا أو هما معا . واذا كان الفقير قادرا على العمل كانت مساعدته أما بنقله الى أحد الملاجىء أو تقديم ما يحتاج اليه فى محل اقامته نقدا بايجاد عمل له . وبموجب أحكام هذا القانون كان للكنائس مشرفون مزودون بصلاحيات فرض الضرائب على الاهالى للعناية بالاطفال والعجزة وذوى العاهات .

وعلى الرغم من عيوب هذا القانون الذى لم تكن الدولة تساهم فى نفقاته بل ألقى كل العبء على كاهل السلطات المحلية الا أنه مع ذلك كان بداية لما تلاه من بعدومع مرور الزمن من التفات مختلف الدول الى الاهتمام بذوى الحاجة والعوزين ثم لما تلى كل ذلك من خطوات متعاقبة فى تنظيم العون والمساعدة لغير القادرين ـ لسبب او لآخر ـ من أفراد المجتمع . وذلك ما يتمثل أمامنا اليوم فى صورة أنظمة المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وأنظمة الضمان الاجتماعى .

وقبل ان نشير الى هذه الصور من صور الخدمة والرعاية الاجتماعية حسبما انتهت اليه مختلف المجتمعات الحديثة يحسن بنا ان لا ننسى دور الاسلام وتعاليمه فى محاربة الفقر والحث على التخفيف من حدته وعلاج المرضى والتخفيف عن البؤساء والمحتاجين وذلك فيما قرره من أحكام الزكاة ونفقة الاقارب والصدقات والاحسان لذوى الحاجة دون من أو أذى .

موقف الاسلام فى تأكيد مبادىء الضمان والتكافل الاجتماعى بين بنى البشر :

فتلك الاسس والمبادىء التي قررها الاسلام سبقت ما انتهي اليه نظام الضمان الاجتماعى الشامل (الذى عرف عند الاجانب منذ أخريات القرن الماضى وأثناء النصف الاول من القرن العشرين والذى هو في الواقع يقوم بنفس الاغراض التى تقوم بها النظم الاسلامية من زكاة ونفقة اجباريتين ، الى جانب الاحسان الحر الطليق(١)) .

والغريب فى الامران(٢) (يعتقد الكثيرون أن المصلحين الاجتماعيين فى الغرب هم الذين ابتكروا ـ أخيرا ـ نظم الضمان الاجتماعى الحديث ، وليس هذا من الحقيقة فى شىء ، اذ أن منبت هذه الانظمة يرجع الى ما قضت به تعاليم الدين الاسلامى الحنيف ، تلك التعاليم التى تقوم على تحقيق التكافل الاجتماعى) .

---

(١) الدكتور حسن سعفان استاذ الاجتماع بكلية الاداب والتربية بجامعة الكويت . في بحث مقدم الى حلقة تطوير الخدمات الاجتماعية بالكويت ٢٠ ـ ٢٣ اكتوبر ١٩٧٥

(٢) الدكتور احمد حسين صفحة (٢٨٢) من كتاب حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية دمشق ٨ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

فقد فرض الدين الزكاة وجعلها حقا للفقراء ، قال تعالى فى سورة المعارج آية ٢٤ ، ٢٥ (والذين فى أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم) .

كما قال تعالى فى الآية ١٠٣ من سورة التوبة : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ...) كما حدد الاسلام من ناحية أخرى أوجه صرف تلك الاموال تحديدا محكما يحقق الغاية من جمعها ويحرم المتكاسلين من الانتفاع بها . قال تعالى في آية ٦٠ من سورة التوبة (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين ، فى سبيل الله وابن السبيل)

كما انه تمشيا مع روح السماحة التى اتسم بها الدين ، لم يجعل الانتفاع بأموال الزكاة قاصرا على المسلمين بل جعله شاملا كل محتاج . قال تعالى في الاية ٨ من سورة الممتحنة (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين) .

على هذه الاسس الوطيدة نظم الاسلام الزكاة فجعلها حقا للفقراء وليس تفضلا عليهم ، وجعلها منة يمتن بها على الاغنياء ، وليس منة منهم .

وفي اعطاء غير المسلمين الحق فى الافادة من أموال الزكاة ، يضرب الاسلام المثل الاعلى فى السمو الانسانى ، بل قد تجاوز تلك الحدود ، فقيل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أنه كان يصرف معاشا للفقير ، صاحب الدابة المريضة ، ينفق منه عليها حتى تشفى .

على ان الظروف والمحن التى واجهتها البلاد الاسلامية ـ جعلتها تتراضى في اتباع تعاليم الاسلام السامية وفى الوقت نفسه(١) بدأ الغرب يضع الانظمة المختلفة للمساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى أو الضمان الاجتماعى بغية تأمين المواطنين ضد اخطار الحياة وتحقيق التكافل فى المجتمع وهو ما تهدف اليه تعاليم الاسلام .

---

(١) الدكتور احمد حسين فى كتاب حلقة الدرسات الاجتماعية للدول العربية دمشق ١٩٥٢ وانظر كذلك فى نفس المصدر ما كتبه (عن الزكاة والوقف ونفقات الاقارب) كل من الشيخ عبد الرحمن حسن والشيخ محمد أبو زهره والشيخ عبد الوهاب خلاف

نظام المساعدات العامة والتأمين الاجتماعى :

لعل المساعدات أو المعونات الاجتماعية ـ عينيه كانت أم ماليـة ـ تعتبر أول صورة من صور الرعاية أو التكافل الاجتماعى التى قصد بها **مساعدة المعوزين وذوى الحاجة** . وهذا الاسـلوب من الرعاية الاجتماعية قل أن يخلو منه أى مجتمع من المجتمعات أن فى القديم أو الحديث .

ولابد أنها كانت فى أول الامر فى صورة عشوائية تفتقر الى معايير واضحة مضبوطة لانها كانت في الغالب مستوحاة من المبادرات التطوعية . ولذلك فقد قصرت وتخلفت عن شـمول الاشخاص الذين كانوا فى حاجة قصوى الى مثل تلك المساعدات . ثم ان تلك المساعدات كانت فيما مضى تفرض حرمانا وتضع قيدا فى معظم الاحوال على من يتلقاها ، بأن يتنازل عن حقوقه المدنيـة . غير انه مع تقـدم المجتمعـات وانتشار المفاهيم الديموقراطية ، تغـيرت المفاهيم المتعلقة بالتزامات المجتمع ازاء أعضائه المحتاجين مما أدى بالطبع الى حسن العناية بالاشخاص المعوزين .

وفي حوالى نهاية القرن التاسـع عشر بدأت الحكومات فى كثير من البلدان تساهم فى تقديم العون للمحتاجين كما أصبح ما يتقاضاه هؤلاء حقا من حقوقهم الاجتماعية المشروعة .

وكان اول نوع من أنواع المساعدات موجها لمساعدات الشيخوخة ظهر فى الدانيمارك فى العقد الاخير من القرن التاسع عشر ، ثم تلتها دول أخرى مثـل فرنسا عام ١٩٠٥ وانجلترا عام ١٩٠٨(١) وكندا عام ١٩٣٦ ومصر عام ١٩٥٠ .

والى جانب مسـاعدة الشيخوخة ، مسـاعدة العجزة كالعميان والعاجزين عن العمل لنقص جسمانى أو مرض غير قابل للشفاء . كمـا أن هناك فئـة ثالثـة للمساعدات تمتح للارامل ذوات الاولاد والايتام ومن في حكمهن كما فى حلات الطلاق والهجر ...

ومع كل هذا وعلى أية صورة من الصور جاءت هذه المسـاعدات أو المعونات ، فهى فى الحقيقة صورة تجاوزتها الان كثير من الشـعوب أو

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل صفحة ٢٢٠ ، ما بعدها من كتاب حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ـ دمشق ١٩٥٢ .

على الاصح اضافت اليها صورا أخرى من صور الرعاية حيث لم تعد غالبية الامم والشعوب تكتفى بذلك الاسلوب الاولى من صور الرعاية والمساعدة ، وانما تأخذ بنظم أخرى مثل **التأمين الاجتماعى** الذى يمثل مرحلة متطورة من صور التضامن أو التكافل الاجتماعى . فالتأمين من ناحية يعتبر أكثر أمانا ووقاية لتغطية مخاطر الحياة . وهو من ناحية أخرى ـ ولعل هذا هو الاهم ـ يرتفع باحساس الفرد الى مرتبة أعلى وأسمى من حيث أنه ينتفع (باستحقاق) شارك فيه بجهده وعمله عن طريق ما يقتطع من راتبه فى صورة اشتراك مالى يؤديه بشكل منتظم . ومن ثم يصبح من حقه أو من الطبيعى أن يحصل على هذا الاستحقاق دون مناقشة أو استرحام أو سلسلة من الاجراءات تطول أو تقصر حسب الروتين أو النظام المعمول به بالنسبة لمن يتلقى المساعدة عادة .

هذا فضلا بالطبع على أن الحق أو الاستحقاق الذى ينتج عن نظام التأمين الاجتماعى يكون عادة معلوما ومقدارا ثابتا . بينما نجد من جهة أخرى كذلك أن ما يتقرر للفرد من مساعدة اجتماعية ـ في حالة الاخذ بنظم المساعدات الاجتماعية ـ يخضع لسلطة تقديرية وقد تزداد المساعدة أو تنقص تبعا لدواعى الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض وحسب مقتضيات الظروف والاحوال المالية السائدة .

غير أنه بالرغم من أهمية نظام التأمين الاجتماعى القائم على الاسهام والاشتراك من قبل كافة الافراد والهيئات ، الا أن نظام المساعدات العامة لغير القادرين ـ لسبب أو لآخر ـ لازال قائما ومعمولا به ولكنه ضمن نظام أشمل للتكافل . ولذلك فكثير من الدول تجمع بين النظامين .

فمثلا على الرغم من أن التأمين الاجتماعى فى بريطانيا يخضع له كافة أفراد الشعب ممن هم فى سن العمل ـ وهذا ما تنفرد به بريطانيا ـ الا أنها وضعت مع ذلك مشروعا مكملا عام ١٩٤٨ لمساعدة أى شخص محتاج .

وفرنسا حين بدأت الاخذ بنظام تأمين الشيخوخة لم تبلغ المساعدة للشيخوخة القائمة على عدم المساهمة . وفى الارجنتين هناك قانونا لمساعدة الشيخوخة الاول للمنتفعين بالتأمين والاخر لمن بلغ الستين فما فوق ممن لا ينتفعون بمشروع التأمين الاجتماعى .

وعلى هذا فالى جانب التوسع فى التأمينات الاجتماعية فهناك اتجاه لتضييق الفوارق بين التأمين والمساعدة وذلك عن طريق الاخذ

بمبـدأ الضمان القائم على أســاس توفير الامن للمواطنين كافة ضد أخطار الحياة والجمع بين نظم المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى. فتكون الرعاية على هذا الاساس أشمل وأعم .

ثالثا : خطوات أو مسـيرة الكويت في تعزيز التضامن أو التكافل بين أفراد المجتمع :

لعلنا الان على ضوء ما أشرنا اليه ــ نتساءل عن موقف الكويت والمدى الذى قطعته من أشــواط ــ وما تتجه اليه من اتجاهات ــ فى مسيرتها الحالية كدولة خدمات فى تغطية هذا الجانب من حق المواطن على المجتمع والمتمثل في أنظمتها وتشريعاتها .

لا شك أن الكويت قد خطت فى هذا الســبيل خطوات واســعة وان كان لا يزال أمامها الكثير لتفعله لاســتكمال رعايتها الشاملة لكافة المواطنين . وهذا ما بدأت بالفعل تتجه اليه على النحو الذى ســتشــير اليه بعــد قليل .

فعلى أثر اســتغلال موارد النفط فى أوائل الخمسينات شــهد المجتمع الكويتى تطورات جذرية غيرت من معالمه التقليــدية وبدلت من أنماط نشاطاته الاقتصادية وبنيانه الاجتماعى فانبثق من المجتمع القــديم مجتمع جديد تنوعت فيه وتعددت صور نشاطاته الاقتصادية واحتياجاته الاجتماعية وتنظيماته الادارية فبدأ ــ على ذلك ــ من جديد يعيد صياغته ابعاد علاقاته الاجتماعية والاقتصادية فى مختلف مجالات الحياة التى لا زالت تتفاعل فيها عوامل التجديد والتغيير .

وانه وان كان مجتمعنا القديم على نصيب وافر من التكافل والتعاون وسد احتياجات المحتاج من أفراده ومساعدة بعضهم لبعض عنــد الازمات والملمات وهو ما عرف عنهم كصفة عامة مميزة لهم طوال حياتهم وامتداد تاريخهم على هذه الارض التى تضمهم ، الا أن هذه الصفات الحميــدة والقيم الخيره وان كانت تصلح أســاسا للبناء عليها والمضى فى تطويرها فهى في الواقع تحتاج الى تنظيم وتنسيق لتلبية احتياجات المجتمع فى صورته المتطورة الحديثة .

١ ــ ومن هنا فحين فكرت الدولة فى ادخال التنظيمات الحديثــة في الخدمات وحين عمدت الى انشاء شتى المرافق لمواجهة الاحتياجات الجديدة ، فانها سرعان ما شعرت بالحاجة الملحة الى تنظيم الاستخدام

فى الدوائر الحكومية بعد أن تعـددت وتنوعت هـذه المـرافق وتكاثر مستخدموها وهكذا صدر (نظام الموظفين والتقاعد لعام ١٩٥٥)(١) متضمنا النص **لاول مرة على** مكافأة نهاية الخدمة والحـق فى التقـاعد الذى يصل الى ٧٠٪ من أخر مرتب أساسى كان يتقاضاه الموظف عند احالته الى التقاعد .

ولقد صدر بعد ذلك المرسوم الاميرى رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ بقانون الوظائف العامة المدنية الذى ألغى نظام الموظفين والتقـاعد لعام ١٩٥٥ مستهدفا بصـورة عامة الرعاية الشاملة لفئات الموظفين وايجاد ضوابط أكثر دقة وتحديدا للتعيينات والترقيات بما يؤكد تحقيق تكافؤ الفرص وبادىء العدالة والمساواة بين المواطنين بحيث تصبح (الخدمة العامة مجالا للتنافس الشريف بين الموظفين) كما تقـول المذكرة التفسيرية **لقـانون** الوظائف العامة المدنية بموجب المرسوم الاميرى رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ الذى ألغى فى مادته الثانية العمل بنظام الموظفين والتقاعد لعام ١٩٥٥(١) .

وعلى ذلك أصبح هذا القانون لعام ١٩٦٠ هو الذى يحكم أوضاع الموظفين المدنيين فيما عدا معاشات ومكافأت التقاعد للموظفين المدنيين حيث أصبح يحكمها المرسـوم الاميرى رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ وسـنشير اليه بعد قليـل .

ثم صدر تعديل لهذا القانون بموجب المرسوم الاميرى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ يقضى بالمساواة بين الموظفين والمستخدمين من حيث احتسـاب مدة الخدمة السابقة وادخالها فى حساب المكافأة المستحقة عند تـرك الخدمة ذلك (أن فئة المسـتخدمين لا تقل عن فئة الموظفين استحقاقا للرعاية بهذا المجال) .

كما أعقب هذا التعديل تعديلان أخران بموجب القـانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وبموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ لم يتناولا أو يمسا

---

(١) التشريعات الاجتماعية والعمالية فى الكويت ـ عبد العزيز الصرعاوى
الكويت مارس ١٩٥٨

١) انظر المذكرة التفسيرية للمرسوم الاميرى رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ بقانون الوظائف العـامة المدنية .
وأنظر كذلك مقال الاستاذ حمد يوسف العيسى مدير عام ديوان الموظفين عام ١٩٦٠ المنشور فى العدد الاول من مجلة الموظف التي كان يصدرها الديوان انذاك .

فى الحقيقة الاحكام الجوهرية لما جاء في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ المرسوم الاميرى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ .

٢ ــ كما شعرت الدولة كذلك فى العام نفسه بالحاجة الملحة الى ضرورة الاسراع فى تنظيم سوق العمل الذى أخذ ينمو ويتسع نتيجة للتوسع الكبير فى الانتاج البترولى منذ عام ١٩٤٦ ، ما أعقب ذلك من رواج وتزايد فى الاعمال والخدمات بحيث لم يعد بالامكان أن تظل العلاقات العمالية بمنأى عن أى تنظيم موحد وعادل من قبل الحكومة أسوة بما اتبع مع الموظفين الحكوميين . وهكذا صدر (كادر عمال الحكومة لعام ١٩٥٥) متضمنا كذلك النص على مكافأة نهاية الخدمة بواقع أجر ١٥ يوما عن كل سنة خدمة بحيث لا تزيد المكافأة فى مجموعها عن أجر سنة ونصف . ومتضمنا كذلك الحق فى التعويض عن الاصابات (خلال العمل وبسببه) بحسب ما هو مقرر في الشريعة الاسلامية .

بالاضافة الى استمرار صرف اجر العامل طوال فترة العلاج . والذى يعنينا هنا أن نقرره هو الاتجاه الذى بدأت تسير فيه الحكومة نحو توفير الضمانات للمواطنين ولاسرهم وبعث الطمأنينة فى نفوسهم فى حاضرهم ومستقبلهم . فما من شك أن اقرار التعويضات والمكافآت والحق في التقاعد انما هى نوع (١) من انواع الضمان الاجتماعى الذى هو فى حقيقته تأمين المواطنين ضد أخطار الحياة وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع .

لقد تتالت على كادر عمال الحكومة لعام ١٩٥٥ عدة تعديلات جاء أولها القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠ ونص ضمن ما نص عليه أن يستحق العامل **نصف مكافأة الخدمة** اذا ترك العمل من تلقاء نفسه وكانت مدة خدمته لا تقل عن ثلاث سنوات . كما ترك أمر تحديد الاجور لقرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . وقد صدر القرار رقم ١ يقضى بجعل الحد الادنى للاجر (٦٧٥) فلسا وكان قبل ذلك (٥٢٥) فلسا فى اليوم .

ثم صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ حيث صنف جميع العمال على وظائف دائمة .

انظر الاستاذ الدكتور حسن سعفان في بحثه المقدم لحلقة تطوير الخدمات الاجتماعية في الكويت ٢٠ ــ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٧٥ .

كما نص على أن يصرف للعامل الكويتي عند انتهاء خدمته بدل مالي عن رصيد اجازاته التى لم ينتفع بها خلال الخمس سنوات السابقة على تركه الخدمة . وبالنسبة لمكافأة نهاية الخدمة تسرى على **العمال الكويتيين احكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد المقرر** فى شأن الموظفين المدنيين وستأتى الاشارة اليه . وعلى أن تسرى فى شأنهم الاحكام الخاصة بالاعانة الاجتماعية المقررة بالنسبة لموظفى ومستخدمى الدولة .

ثم صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ٦٤ يقضى بضم مدة خدمة العامل الكويتي السابقة الى مدة خدمته الحالية .

٣ ـ ثم لم تلبث الحاجة أن دعت لتنظيم العلاقات العمالية في القطاع الاهلى حيث أن أمر علاقات العمل فى القطاع الاهلى لا يمكن أن يترك دون تنظيم وان نمو هذه العلاقات يطبعها بطابع التعقيد وعدم الاستقرار بمرور الزمن . وعلى هذا صدر (قانون العمل فى القطاع الاهلى لعام ١٩٥٩) متضمنا النص على مكافآت نهاية الخدمة وعلى التعويضات العمالية عن حوادث العمل وأمراض المهنة ، ثم صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ يقضى بتعديل قانون العمل في القطاع الاهلى لعام ١٩٥٩ الذى لم يتأثر فى جوهره خاصا بمبدأ تعويضات العامل عن حوادث العمل وأمراض المهنة(١) .

٤ ـ معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين والاخذ بمبدأ الضمان الاجتماعى(٢) :

لقد شعرت الدولة ـ كما جاء فى المذكرة التفسيرية للمرسوم الاميرى رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ بقانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين ـ أنه (توفيرا لروح الطمأنينة والاستقرار لطوائف الموظفين والمستخدمين فقد وجب على الدولة أن ترتب لهم بعد اعتزالهم الخدمة ولذويهم من

---

(١) انظر الموجز عن تطوير تشريعات العمل نوفمبر ١٩٦٧ مطبوعات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ـ ادارة علاقات العمل

(٢) انظر مقال الاستاذ المرحوم حسن العشماوى المعاون الفني بديوان الموظفين بعنوان « فكرة الضمان الاجتماعي فى معاشات التقاعد » المنشور فى مجلة الموظف العدد الاول يوليو ١٩٦٠ .

بعدهم ، حياة راغدة مطمئنة حتى يؤدى كل منهم عمله معيرا له كل اهتمامه وتفكيره لا يشغله عنه تدبير مستقبله ومستقبل من يعولهم من بعده .) كما تضيف المذكرة انه لم يعد من المقبول ان يظل العبء الذى تتحمله الخزانة العامة بسبب معاشات ومكافآت التقاعد عبئا مجهولا غير محدد قد يصل فى وقت من الاوقات الى درجة تنوء بها الميزانية العامة . ولذلك رؤى أن يقوم القانون على مبدأين

الاول : مبدأ الادخار من جانب الموظف باستقطاع ٥٪ من مرتبه الشهرى والتعاون من قبل الحكومة بدفع مقابل لهذا الادخار .

الثانى : ان يقوم باستثمار هذه المبالغ صندوق خاص تنفصل ميزانيته عن ميزانية الدولة يتولى بطريقة مصرفية بحتة ادارة هذه الاموال على أفضل وجه يحقق المنفعة .

وبهذا جمع المشرع بين **فكرة الادخار** من جانب الموظف كأساس من أسس تأمين الموظف بعد انتهاء خدمته وتخليه عن العمل ، وبين فكرة الضمان من جانب الحكومة واقرار مسؤوليتها عن تأمين الموظف عند انتهاء خدمته . والمعاش فى معنى القانون هو مبلغ قد يصل الى ٧٥٪ من الراتب يدفع شهريا للموظف حال حياته بعد انتهاء خدمته وللمستحقين بعد وفاته .

أما المكافأة فمبلغ اجمالى يدفع مرة واحدة للموظف عند انتهاء خدمته ان كان حيا أو لمستحقيه ان انتهت خدمته بوفاته .

والمعاش يصرف للموظف المتقاعد اذا قضى في الخدمة خمس عشرة سنة على الاقل انتهت بعد تمامها خدمته . لكنه اذا استقال من وظيفته وهو لم يبلغ الخمسين من عمره فانه لكى يستحق المعاش لا بد أن يكون قد أمضى في خدمته عشرين سنة . اما ان كانت الاستقالة لاسباب صحية فان المشرع تقديرا منه لمثل هذه الحالة يعامله معاملة الموظف الذى يترك الخدمة لبلوغ السن القانونية أى أنه يعامل كما لو قضى بالخدمة كحد أعلى لاستحقاق المعاش خمس عشرة سنة . وفى هذا ولا شك تقرير لمبدأ الضمان . كما نجد كذلك مثل هذا التيسير في احتساب التقاعد فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكامل عن العمل أو بسبب الغاء الوظيفة أو الفصل من الخدمة بغير الطريق التأديبى . ففى كل هذه الحالات لا يد للموظف فى ما انتهى اليه امره ومصيره . وعلى هذا يستحق الموظف أو المستخدم معاشا تقاعديا على أساس انه أمضى خمس عشرة

سنة فى العمل حكما وان لم يقضها فعلا ولكن بشرط أن لا تقل خدمته الفعلية عن خمس سنوات بالنسبة لالغاء الوظيفة أو الفصل بغير الطريق التأديبى .

ويحسب معاش التقاعد على أساس ٥ر٢٪ من آخر مرتب شهرى أستحقه الموظف او المستخدم مضروبا فى عدد سنوات خدمته المحسوبة في المعاش بحيث لا يجاوز المعاش ثلاثة ارباع هذا المرتب .

أما المكافأة فلا يجوز أن تزيد عن مرتب خمس سنوات .

ولا شك أن المعاش اكثر ضمانا وأمنا فى مواجهة مخاطر الحياة من المكافأة .

٥ ـ قانون المساعدات العامة وما يمثله من اتجاهات نحو الرعاية الشاملة وتعزيز التضامن بين افراد المجتمع : ـ

لا شك بأن صدور قانون المساعدات العامة يمثل خطوة بارزة فى اتجاهات الرعاية الاجتماعية الشاملة للمواطنين . والقانون الحالى (رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ المعدل بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١) قد سبقته عدة تعديلات كلها حاولت التوسيع من نطاق الحالات التى يشملها فنجح التطبيق فى بعضها ولم ينجح في بعضها الاخر مثل مساعدة حالات البطالة وحالات الهجر . ولقد جاءت البداية فى الاخذ بنظام المساعدات على سبيل التجربة فى الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ . وعلى ضوء هذه التجربة وضع أولا نظام قانون المساعدات لعام ١٩٥٩ ومن بعده صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ ثم جرى التعديل عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ .

وفى نظرنا أن نظام المساعدات المعمول به فى عام ١٩٥٩ قد كان هو الركيزة الاساسية لكل ما أتى من نظم المساعدات العامة ، حيث تم على ضوء التجربة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ (١) وضع المبادىء والاسس للمساعدات العامة ، ولعل أهمها :

١ ـ النظر الى اسباب الفقر وليس لمظاهره . ومعالجة الظروف المسببة للحاجة والعوز بغرض مواجهتها والعمل على التخلص منها حتى

---

(١) انظر التقرير عن (خمسة اعوام من العمل الاجتماعية) ـ دائرة الشئون الاجتماعية والعمل عام ١٩٥٩

تعود الاسرة الى سابق اعتمادها على نفسها في السعي الى معاشها .

٢ ـ محاولة تغطية معظم الاخطار الرئيسية التي تصيب الفرد والاسرة .

٣ ـ تشجيع التكافل الاجتماعي بين الاقرباء سواء أكانوا ملزمين بالنفقة الشرعية أو غير ملزمين بها .

٤ ـ تشجيع العمل ومكافحة البطالة .

ولو حاولنا الآن النظر الى ما تم من تعديلات على نظام المساعدات لوجدنا ان المشرع فى عام ١٩٦٨ قد أضاف حالة جديدة هى حالة المهجورات فى محاولة منه لتوسيع نطاق فئات المساعدة ، لكنه لم يلبث فى عام ١٩٧١ أن الغى هذه الحالة بحجة تعذر اثبات حالة الهجر ، وهذا السبب فى نظرنا غير كاف لانه مهما تكرر ادعاء حالات الهجر غير المستطاع التحقق منها فعلا (كما تشير الى ذلك المذكرة التفسيرية لقانون المساعدات العامة رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١) لا يمكن القول بأنه لا توجد مهجورات يستحققن المساعدات والنظر فى حالاتهن ، مما يقتضي فى الواقع النظر فى معالجة تكرار مثل هذه الادعاءات بأسلوب آخر غير اسلوب الالغاء فذلك أرعى للرعاية وأشمل .

اضافة الى ذلك فان المشرع في عام ١٩٧١ قد الغى العمل بالحالات الخاصة بمساعدة العاطلين عن العمل بحجة صعوبة ملاحقة حالة البطالة وما يشوبها من تواكل . ونرى انه كان من الممكن الابقاء على هذه الحالة مع الاهتمام بوضع الاسس الكفيلة بسلامة التطبيق ، كأن يصاحب تقرير حق المساعدة فى حالة البطالة التشدد فى وجوب العمل أوالانخراط فى التدريب المهني وبحيث لا تعطى المساعدة للقادر على العمل الا لفترة زمنية محددة . بينما من ناحية أخرى أضاف المشرع تعديلا في عام ١٩٧١ يقضى برعاية أسرة السجين واستمرار صرف المساعدة لها بعد الافراج عنه لحين التحاقه بعمل . كما أضاف المشرع فئتين الى الفئات المشمولة بالرعاية وذلك بموجب القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ هما :

(أ) **المفصولون تأديبيا** : بحيث تستحق هذه المساعدة كل أسرة فصل عائلها الوحيد من عمله تأديبيا وليس لها دخل لاعالتها ولا يحتسب المفصول فى عداد الاسرة عند تقرير المساعدة ، وتستمر المساعدة حتى التحاق العائل بعمل .

(ب) **الموقوفة رواتبهم :** بحيث تستحق هذه المساعدة كل أسرة اتهم عائلها الوحيد في قضية تمس وظيفته ،وتوقفت الجهة التى يعمل بها عن صرف رواتبه .

على أن الذى يهمنا فى الواقع من تطبيقات قانون المساعدات هو أن المفروض في تصورنا للمساعدات أن تكون فترة **زمنية معينة** تتزايد خلالها المساعدات الى أن تصل الى **حد معين يبدأ** بعده عدد المنتفعين فى التناقص بصورة ايجابية ملموسة . بمعنى أنه من المفروض أن يصاحب تقديم المساعدات الاجتماعية الاستعانة بالاساليب الاخرى للرعاية الاجتماعية وخاصة فى مجالات التدريب والتأهيل والتشغيل واستغلال قدرات المواطن المنتفع بالمساعدة الى أقصى درجة ممكنة وبذلك نحفظ له كرامته وآدميته من ناحية ،ولا نجعله عبئا على الدولة مدى الحياة تقريبا من ناحية أخرى ... ومع انه خلال الفترة التجريبية من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٩ كانت هناك محاولات ناجحة فى تطبيق أساليب اخرى للرعاية الاجتماعية بجانب تقديم المساعدات ، مثل نظام السلف المهنية ، واكشاك البيع ، ومع وجود المبادىء الاساسية التى تنص على ضرورة الاهتمام بأسباب الفقر وعلاجها ، الا ان التطبيق ـ لسبب أو آخر ـ لم يتم بالصورة المطلوبة . حيث يتبين لنا من التطور العددى للاسر المنتفعة بالمساعدات وقيمتها خلال الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٤ انها في زيادة مستمرة حيث كان فى عام ١٩٥٥ عدد الاسر المنتفعة ٦١٢ أسرة وجملة المبالغ المنصرفة ٣٣ر٦١١ دينارا . بعد عشر سنوات أى فى عام ١٩٦٥ بلغ عدد الاسر المنتفعة ٧٣٩١ أسرة ، وحملة المبالغ ١ر٧٣٠ر٩٦٥ دينارا . وفى عام ١٩٧٤ ارتفع عدد الأسر المنتفعة فبلغ ٨٥٤٨ أسرة وجملة المبالغ المنصرفة ٥ر٤٠٣ر٣٠٤ دينارا (١) .

ـ ولربما يرى البعض في زيادة عدد المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية على امتداد هذه السنوات انها نتاج لطبيعة تركيب المجتمع الكويتي من حيث تزايد عدد المنضمين اليه سواء عن طريق التجنس او التجنيس ، وأن هذه العملية من شأنها أن تعوق وقف الزيادة فى عدد المنتفعين بالمساعدات ، ومع تسليمنا بهذا الامر كأحد العوامل التى يمكن أن تكون

---

(١) احصاءات الخدمات العامة عام ١٩٧٤ ـ مجلس التخطيط
الادارة المركزية للاحصاء ـ ديسمبر ١٩٧٤ .

قد تدخلت فى احداث هذه الزيادة المطردة ، الا انها بلا شك ليست كل الاسبـــاب .

ومن ناحية اخرى ، فاننا نرى انه كان ينبغي الاستفادة من هـذه الفترة التي تم خلالها تطبيق المساعدات في اجراء بحوث تستهدف التوصل الى معرفة طبيعة تركيب المجتمع وسماته الاساسية ، والتعـرف علـى مشكلاته الاجتماعية وحجمها وأسبابها والعوامل التي تيسر علاجهـا أو تفاديها والوقاية منها ، حتى يمكن في ضوء كل ذلك ان نبنـي تخطيطـا اجتماعيا سليما يستهدف سعادة المجتمع ورفاهيته . فنحن نؤمن بانـه من الطبيعي أن يصاحب خطوات التغير في المجتمع كثير من المشكلات ، وانه ـ لهذا ـ من الاهمية بمكان التعرف على أحوال وظروف المجتمـــع ومناقشة الظواهر الاجتماعية السائدة فيه ... وكذا أن نحدد لانفسنا ما اذا كان تقديم المساعدات غاية في ذاته أم أنه وسيلة لغاية ، اذ مما لا شك فيه أن المساعدة هي وسيلة لغاية تستهدف رفع مستوى افراد الشعب ممن يخضعون لظروف معينة تستلزم تدخلا من جانب الدولة لرعايتهـم والاخذ بيدهم ...

ولهذا ينبغى ان نتساءل ايضا : هل تصبح ظاهرة المساعدات من الظواهر المألوفة التي لاقبل للمجتمع الاستغناء عنها ؟ .. وهذا التساؤل يرجع بنا الى الاسس التي بني عليها قانون المساعدات لعام ١٩٥٩ والذى كما ذكرنا ينص اساسا على النظر الى اسباب الفقر وليس الى مظاهره وذلك بقصد علاج هذه المظاهر وايجاد الحلول لها ما أمكن .

٦ ـ مشروع قانون التأمينات الاجتماعية :

لم يقف المشرع الكويتى في تبنيه لاساليب الرعاية الشاملة نحـو المواطنين وضمانات المعيشة الحرة الكريمة لهم عند اقرار قانون المساعدات العامة مهما اتسع نطاق الحالات التي يشملها ويغطي احتياجاتها .

وها هو الان يتقدم نحو الاخذ بنظام التأمين الاجتماعي . وهو بهذا في الواقع يتقدم خطوة أوسع وأكثر أمانا واستقرارا لدعم كيان المجتمع وتوفير الطمأنينة لكافة افراده . وهو بهذا يستجيب لما أفصحت عنه ارادة المجتمع الكويتى المتمثلة فيما أوردته المادة الحادية عشر مـن الدسـتور الكويتي حيث تنص على أن : ـ (م ١١ من الدستور ـ الباب الثاني منه ـ المعنـون بالمقدمات الاساسية للمجتمع الكويتى تكفـل الدولة المعـونة للمواطنين فى حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل . كما توفر

لهم خدمات التأمين الاجتماعى والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية) .

وحيث أن هذا الامر او الموضوع لا يزال مشروعا فاننا لا ندرى بالطبع الكيفية التي سينتهي اليها . على أننا على أية حال نرجو ان يرى النور قريبا .

ونحن اذ نتناوله هنا بصورة موجزة فانما لنسجله كاتجاه أحست الحكومة بالفعل بضرورته . ولا بأس كذلك من ناحية أخرى أن يكون في بعض جوانبه اختياريا وخلال مدة زمنية معينة ثم يصبح بعدها اجباريا ليتحقق بذلك هدف التغطية الشاملة للكويتيين ولغيرهم ممن يشاركوننا العيش على هذه الارض المعطاة الخيرة على الدوام ان شاء الله .

أولا : في نطاق تطبيق المشروع :

ينص المشروع على أن يسرى الزاميا على الكويتيين الذين يعملون فى القطاع الحكومى والقطاع الاهلى والمشترك ، كما يسرى على أفراد اسرة صاحب العمل ولو كانوا يعملون بدون مرتب . (م ٢)

كما يسرى اختياريا على أصحاب الاعمال والمشتغلين لحسابهم وذوى المهن الحرة وأعضاء مجلس الامة والمجلس البلدى والمختارين . كما يجوز انتفاع فئات اخرى بأحكام هذا التأمين كما يجوز تطبيقه اجباريا على كل أو بعض المنتفعين به . (م ٦٤)

ثانيا : في استحقاق معاشات التقاعد والجمع بين مبدأ الادخار ومبدأ الضمان :

يتضمن المشروع معاشات فى أحوال الشيخوخة والعجز والوفاة وبسبب الغاء الوظيفة أو الفصل بغير الطريق التأديبي أو جاء انتهاءالخدمة لاسباب صحية تهدد حياة المؤمن عليه بالخطر لو استمر في عمله ... المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩

ففى حالة الشيخوخة يستحق المؤمن عليه معاش التقاعد اذا قام بتسديد اشتراك التأمين لمدة خمس عشرة سنة وبلغ السن القانوني للتقاعد . وفي حالة الوفاة او العجز الكامل أو كان انهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، فهو يستحق المعاش بدون نظر الى مدة دفع الاشتراك . وهذا التيسير – كما سبق أن أشرنا من

قبل ـ مبنى على اساس مبدأ الضمان الاجتماعى المتمثل فى كفالة المجتمع للمواطنين ففى مثل هذه الحالات وهى الوفاة والعجز والالغاء للوظيفة والفصل بغير الطريق التأديبي ، كلها ليس للمؤمن عليه اى دخل فيها مما اقتضى تحميل الخزانة العامة ما يكفل لهؤلاء ولمن يعولون المعاش التقاعدى المقرر بغض النظر عما اذا كان المؤمن عليه قد قام بالسداد لمدة خمس عشرة سنة أو أقل . وكل ما يشترطه مشروع القانون في المادة (١٩) أن يحسب معاش التقاعد (على أساس مدة الاشتراك المحسوبة فعلا في التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر .) بمعنى انه اذا تسنى للمؤمن عليه أن يقوم بالسداد مدة خمس عشرة سنة كان بها والا فهو غير مطالب الا بما قام بسداده فعلاوحقه بالمعاش مضمون . وكذلك في حالة الاسباب الصحية يستحق المؤمن عليه معاش التقاعد بدون نظر الى مدة دفع الاشتراك بالكامل الا ان المشرع هنا وفي هذه الحالة أورد قيدا في المادة (١٨) يقضي بأن يحسب المعاش التقاعدى بالنسبة لمن تنقضي خدمته لاسباب صحية على أساس الا تقل فترة السداد عن عشر سنوات . فكان المشرع في هذه الحالة رأى اعفاءه من خمس سنوات فقط . اى انه مطلوب من المؤمن عليه في هذه الحالة ان يسدد عشر سنوات فيحسب له التقاعد عن خمس عشرة سنة . وفي حالة الاستقالة وضع المشرع شرطا أشد من الحالة التى أشرنا اليها بالنسبة لحالة انهاء الخدمةلاسباب صحية ، حيث اشترط في المادة ١٧ بند (١) ان يكون المستقبل قد سدد الاشتراك لمدة خمس عشرة سنة والا تقل سنه عن خمسين سنة حتى يستحق معاش التقاعد فان لم يبلغ سن الخمسين وجب الا تقل مدة اشتراكه في التأمين عن عشرين سنة .

فالمشرع اذن لا يهمل رعاية أصحاب هذه الحالة ولكن بضوابط ارتآها وقدرها . فالمؤمن عليه أن بلغ سن الخمسين فالمشرع لا يطلب منه أكثر من سداد فترة خمسة عشر سنة وان قل عن الخمسين طالبه بسداد عشرين سنة لكي يستحق معاش التقاعد .

ومن لا تنطبق عليه أحكام معاش التقاعد ، يستحق مكافأة التقاعد وهي تحسب اى المكافأة بواقع ١٠٪ عن كل سنة من سنوات الاشتراك الخمس الاولى بشرط الا تقل عن سنة . ثم بواقع ١٢٪ عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع ١٥٪ عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع ٢٠٪ عن كل سنة من سنوات الاشتراك التي تزيد على ذلك . (م ٣٠)

بينما يحسب معاش التقاعد على أساس ٢ ٪ من آخر مرتب شهرى مضروبا في عدد سنوات اشتراكه المحسوبة في التأمين ولا يجوز كما تقرر المادة (٢١) أن يتجاوز مجموع معاش التعاقد والعلاوه الاجتماعية المستحقة أكثر من ٩٠٪ من المرتب الذى احتسب على أساسه معاش التقاعد .

ثالثا : في الاشتراكات المقتطعة عن المؤمن عليهم :

١ ــ تقتطع هذه الاشتراكات بواقع ٦٪ من المرتب او الاجر .

٢ ــ ويدفع أصحاب الاعمال كذلك بواقع ٦ ٪ من مرتبات المؤمن عليهم العاملين لديهم ..

٣ ــ بالنسبة لافراد اسرة صاحب العمل الذين يعملون بدون مرتب تحسب الاشتراكات عنهم على أساس انهم يعملون لديه بمرتب قدره ٧٠ د . ك شهريا كحد ادنى ويلتزم صاحب العمل بأدائها .

٤ ــ كما تدفع الدولة من جانبها عن المؤمن عليهم بواقع ٣٪ من مرتباتهم .

كما نص مشروع القانون في بابه الثاني على انشاء مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة تسمى (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) تكون لها الشخصية المعنوية وتتحمل الدولة المصاريف التأسيسية لهذه المؤسسة التي عليها ان تتولى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية وكذلك نظام العلاوة الاجتماعية .

واذا ما تم كل ذلك فينبنى عليه الغاء كافة القوانين والاحكام المتعلقة بالمعاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين (المرسوم الاميرى رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧١) ويوقف كذلك العمل بالمادة ٢١ من القانون رقم ١٨ لسنة ٩٦٠ بشأن العمل في القطاع الحكومى والباب الثاني عشر الخاص بالتعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن العمل فى القطاع الاهلى وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لاحكامه وكما يلغى كل حكم مخالف (م ٨) على ان يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا للمرسوم الاميرى رقم

٣ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وذلك الى حين صدور اللوائح والقرارات المنصوص عليها فيه . (م ٩)

وفى حالة مرور هذا المشروع وتحوله الى قانون تكون الرعاية الاجتماعية كما يقول بحق الدكتور حسن سعفان (١) (قد توجت به فى دولة الكويت لان التأمينات والضمان الاجتماعى تمثل قمة الرعاية الاجتماعية فى أية دولة من الدول . ولا غرابة فى ذلك اذ قد بين اساطين الضمان والتأمين الاجتماعيين ، وفحول الرعاية الاجتماعية من أمثال السيدوليام بيفردج وهارولد لاسكي ان حضارة الدول انما تقاس بالتشريعات والسياسات التى سنتها لتؤمن مواطنيها من الاخطار الخمسة وهى المرض والوفاة والعجز والشيخوخة والتعطل) .

رابعا :البحث في تقييم واقعناالاجتماعى الراهن وتصوراتناللمستقبل:ـ

اننا الان بعد ان استعرضنا في الصفحات السابقة بعض جوانب التطورات التي شهدتها الكويت منذ مطلع الخمسينات كدولة خدمات مع محاولة رصد الاتجاهات في مسيرة التقدم والبناء لتدعيم كيان المجتمع وتعزيز فكرة التضامن بين كافة أفراده ، قد يحسن بنا أن نقف عند بعض المشكلات الاجتماعية والمؤشرات السلبية التي لا زالت تعيق مسيرتنا التقدمية في بعض جوانبها الراهنة . محاولين بذلك تحديد سمات وظواهر مشكلات الحاضر بما يعيننا بالتالى على رسم خطط المستقبل والمشاركة في مسؤولية ارساء قواعد هذا المستقبل .

١ ــ ولعل أولى هذه المشكلات هي **افتقادنا لخط السير المنظم في تقدمنا** الذى ينبغي أن يتجاوز العفوية في تصرفنا ويخضع كافة هذه التصرفات لضوابط التخطيط والتنظيم ووحدة الهدف لرسم سياسة الحاضر والمستقبل . ذلك ان المستقبل في حقيقته نتاج لما يكون عليه الحاضر . وما لم نطمئن في البداية لصحة مساراتنا الراهنة فاننا ــ بالطبع ــ لانجزم عن الكيفية التى سيفاجئنا بها المستقبل .

---

١) انظر الدكتور حسن سعفان استاذ الاجتماع بكلية الاداب والتربية بجامعة الكويت فى بحثه عن (الضمان الاجتماعى والتأمين الاجتماعى) المقدم الى حلقة تطوير الخدمات الاجتماعية بالكويت ــ ٢٠ ــ ٢٣ اكتوبر ١٩٧٥

ـ ونحن هنا ينبغى ان نقرر ارادة التقدم والتطور قد كانت بالفعل كامنة اساسا في نفوس افراد المجتمع مسؤولين ومواطنين . وانه لولا هذه الارادة الطموحة لما استطاع مجتمعنا أن يخطو هذه الخطوات التي أشرنا اليها في مسيرة التقدم والبناء .

ـ لكننا مع ذلك لانستطيع الادعاء بأنه قد كانت هناك خطط محددة واضحة المعالم قد رسمت اطارهذا التقدم والتطور منذ البداية.

ـ ومن هنا وفي غيبة هذه الاهداف المحددة القادرة على جذب اهتمام ونشاطات الدولة والشعب ، فانه سرعان ما تفرقت السبل بالمواطنين ـ بعد فترة الانطلاق الاولى في فترة الخمسينات ـ وانحصر اهتمامهم في مواجهة المشكلات اليومية التي احتوت الناس والمجتمع واستحوذت عليهم والهتهم في شؤونهم الخاصة عن التفكير في رسم سياسة الحاضر والمستقبل والربط بينما ، وهكذا شغل المواطنون بتيارات الحياة الجديدة من جهة ، واضطلعت الدولة من جهة أخرى بمسؤولياتها ومهامها ـ على ضوء ما توفر لها من امكانيات ـ نحو البناء والتعمير وشق الطرق واقامة المنشأتمع التوسع في الخدمات والمرافق. بل وفى بعض الاحيان كان سخاء الدولة فى تقديم الخدمات دون الاهتمام بتحديد مستوى الكم والكيف واسلوب الاداء ... كل ذلك كان عاملا له أثره في تضاؤل ما كان يتحمله المواطن من مسؤوليات نحو نفسه واسرته ومجتمعه . وبدا كان الكثيرين يريدون الاخذ بصورة اكثر مما يريدون ان يقدموه من بذل وعطاء . وهنا بدا المجتمع يهتز ويضطرب ويتصدع بنيانه ويفتقد ما كان معروفا عنه من تماسك وتساند . وهكذا حدث خلال مسيرتنا الحديثة ونتيجة للوفرة التي أخذت طريقها الى المجتمع ان طغى الجانب المادى على تفكير بعض المواطنين وحدثت مغالاة لدى هؤلاء البعض في البحث عن المصالح الخاصة دون التفات لاعتبارات المصلحة العامة .

ـ والطموح فى حد ذاته كان يشكل صورة ايجابية وظاهرة طبيعية من المفروض قيامها لدى الانسان ، لكن يبدو أن بعض المواطنين قد اختلط عليه الامر فحدث نوع من التطرف فى الاتجاهات المادية دون اهتمام بالجوانب الروحية المتمثلة فى القيم والسلوك الخلقى والتضحية بالمصالح الذاتية فى سبيل مصلحة المجتمع .

ـ وعلى هذا فقد كان لا بد لبعض الامور أن يعاد النظر فيها كي تأخذ وضعها الطبيعي المتفق مع منطق الحياة . وكان لابد ـ بالتالي ـ لبعض الأصوات ان ترتفع مطالبة بأن المواطن يعطى قدر ما يأخذ وان يسهم فى القيام بواجباته قدر ما تمنحه الدولة من خدمات وان يدرك ان سخاء الدولة ليس مطلبا فى ذاته وانما هو احدى الوسائل الهادفة نحو خلق مجتمع أفضل . وان دور المواطن حيوى وجوهرى في استكمال رسالة الدولة ومساندة أهدافها . وانه لابد من التكامل والتفاعل بين الشعب والدولة وانه لا مجال للسلبية فى مجتمع يسرع الخطى نحو التقدم والرقى . ولعل الترجمة العملية لمثل هذه الصيحات هو ان تبدأ الدولة نفسها بضبط امورها لتعطى القدوة لسائر افراد المجتمع .

ولهذا فقد كان على الدولة ان ترسم الخطط لبرامجها ومشاريعها وأن يكون تحركها وفق هذه الخطط المرسومة فيما تحاول أن تضطلع به من مهام ومسؤوليات . فكان أن تم بناء على ذلك وضع مشروع الخطة الخمسية الاولى الاجتماعية والاقتصادية للاعوام (٦٧ ـ ٧١) الا أن ما حدث هو عدم التقيد بتلك الخطة فافتقد المجتمع بالتالي ترجمة تلك السياسة الاجتماعية والاقتصادية الى برامج ومشروعات مما سبب ولا شك الكثير من الاضطراب والتناقض وعدم التوازن فى تنفيذ المشروعات وتلبية الاحتياجات الملحة اللازمة في بعض المناطق . وعلى هذا كان لابد من محاولة أخرى لوضع خطة خمسية أخرى تبدأ من ٧٢ حتى ١٩٧٦ لكن هذه الخطة كذلك قد ارجئت لفترة من الوقت لتبدأ من عام ٧٧/٧٦ حتى ١٩٨١/٨٠ وذلك (انسجاما ـ كما تقول المذكرة الخاصة باستراتيجية التنمية الاجتماعية فى الكويت ـ مع قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى يتضمن توحيد تاريخ البدء بخطط التنمية للدول العربية الاعضاء فى المجلس) (١)

ونحن نرجو لهذه الخطة أن تقر وتعتمد لكي نستثمر بالفعل (الجهود التى بذلت فى وضعها واعدادها بوحى من المبادىء التى تضمنها دستور البلاد وعلى ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي برزت ملامحها من خلال نشاطات الحقبتين الماضيتين فى مجتمعنا الكويتي .) (١)

---

(١) انظر المذكرة الخاصة باستراتيجية التنمية الاجتماعية في الخطة الخمسية الثانية ٧٦ / ٧٧ ـ ٨٠ / ١٩٨١ ـ مجلس التخطيط بالكويت فبراير ١٩٧٥

٢ ـ ولقد انبني على فقدان اعتماد اسلوب التخطيط في تنظيم المجتمع وتطويره من البداية بروز المشكلة السكانية وتزايد عدد غير الكويتيين على الكويتيين . وهذه المشكلة ربما يكاد ينفردبها المجتمع الكويتى . وعلى الرغم من شعورنا واحساسنا بهذه المشكلة الا انها لا زالت ملحة فى حياتنا ولم نتوصل بعد الى حل ملائم لها. وهى على هذه الصورة ـ تترك ـ ولاشك ـ اثارها فى نواح متعددة من حياتنا ، وهى فى الحقيقة ذات صلة بأكثر من جانب منه . ووفقا لما كشفت عنه نتائج التعداد الاخير للسكان الذى اجرى فى ابريل عام ١٩٧٠ وطبقا للاحصاءات التقديرية التي يحريها مجلس التخطط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ فقد بلغ تعداد السكان الكلي فى عام ١٩٧٠ (٧٣٨ر٦٦٢) نسمة . الكويتيون منهم ٣٩٦ر٣٤٧ نسمة وغير الكويتيين ٢٦٦ر٣٩١ نسمة بينما فى عام ١٩٧٥ يبلغ العدد التقديرى الكلي للسكان ٣٩٢ر٩٩١ نسمة الكويتيون منهم ١٢٣ر٤٧٠ نسمة وغير الكويتيين ٢١٩ر٥٢١ نسمة .

ـ فالكويت بعد مطلع الخمسينات قد اضطرت لان تستقطب الايدى العاملة ومختلف الخبرات فى مختلف المجالات وذلك لتلبية الحاجات الجديدة والمشاركة في بناء المجتمع . لكن البيئة المحلية ظلت عاجزة عن ان تلبى احتياجات سوق العمل مما أدى بالتالى الى وفود المزيد من غير الكويتيين عاما بعد عام لتغطية مايحتاجه سوق العمل من خبرات وتخصصات وأيد عاملة .

وزاد الموقف تعقيدا ان بعض الكويتيين اعرض عن احتراف مهن معينة يرون فيها أنهاغير ملائمة للكويتي أو تتعارض مع التقاليدوالاعراف السائدة . وحين أتمت بعض اعدادمن الكويتيين الدراسة أو أصبحوا على درجة من التدريب المهنى تؤهلهم للعمل وسد الفراغات التى كانت قائمة ، تركزت هذه القوى العاملة كلها تقريبا فى الجهازالحكومي فوق ما كان موجودا به دون ان يتم توجيهها وتوزيعها على كافة قطاعات العمل في الدولة . فكل هذه الاسباب فى الواقع يلزم التمعن فيها ومعالجتها بالحلول الحاسمة والتقليل من آثارها حتى يمكن أن يعود للمجتمع توازنه الطبيعي وتركيبة السليم .

٣ ـ ولعلنا اخيرا نعرض لمشكلة التكيف مع واقع المجتمع فى مرحلته الراهنة : ـ

فمن الواضح ان النظم والعلاقات التي كانت سائدة في المجتمع الكويتي وهو في حالته البسيطة الماضية كانت تعتمد في أغلبها على الاعراف والصلات الخاصة والمعرفة الشخصية وفقا للتركيب الاجتماعى القديم . غير أن هذا الشكل من النظم والعلاقات الخاصة ان كان صالحا وملائما للظروف السائدة في تلك الايام ، فهو الان لم يعد ملائما بصورة كافية لمجتمع اليوم الذى تبدلت طبيعته وتركيبه السكاني بزيادة حجمه فتعقدت بالتالي وتشابكت فيه مصالح الناس وتزايدت فيه كذلك التزامات الدولة المحددة **باطار ما رسمه الدستور** من أحكام واوضاع اعادت صيانة علاقاتنا وحياتنا الاجتماعية والاقتصادية على وجه ارتضته ارادتنا الجماعية المشتركة ثم ما صدر على ضوء ذلك كله من انظمة وقوانين قائمة أساسا على تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين دون تحيز لفئات خاصة أو أفراد معينين . لكن البعض ظل مع ذلك حتى الان متشبثا باساليب الماضى ومتمسكا بأن تنتهج نحو سياسة المجاملة والارضاء مع ما فى ذلك من تعارض مع الصيغة الجديدة للمجتمع ومن ضرورة احترام النظم الحديثة والخضوع للتشريعات والقوانين واحترام تطبيقها .

ـ واننا في الواقع اذ نعرض لبعض هذه الظواهر السلبية في مسيرتنا الراهنة لاننكر مطلقا أن المشكلات الاجتماعية انما هي ظواهر طبيعية حتي في المجتمعات التي لا تتعرض لمثل ما تعرض له مجتمعنا من تغييرات . وعلى هذا فليس لنا أن ننظر بعين التشاؤم لما يحدث وانما أن نرى الصورة الطبيعية فى كل ما يحدث فى مجتمعنا شريطة ان لا نفتقد وضوح الرؤية وان نكون دائما على قدر من اليقظة لمواجهة هذه المشكلات وان لا نتركها تتفاقم وتزداد ضراوة وحدة فتستعصى عندئذ على الحل وتزداد تعقيدا .

ـ وثمة ملاحظة اخيرة جديرة حقا بالالتفات اليها وعدم اغفالها من تصوراتنا وهي اننا نعاصر حقبة من الزمن يسودها الصراع والتوتر

والقلق والاهتزاز في القيم والمبادىء بين مختلف النظم السياسية والاقتصادية . وان شعوب العالم بأسره في حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار والناس في كل مكان في حالة من الحركة المتفاعلة التي لم تهدأ بل تتفاقم باستمرار بحثا عن النظام الافضل والتطور الامثل .

علينا كجزء من هذا العالم المملوء بالطموح ورغبة التجديد ، وان نشق ظروفنا في المجتمع من الممكن ـ وهو بالفعل كذلك فيما نتصور ـ ان يكون في بعض جوانبه نتاجا للحياة العصرية التي نعيشها اليوم . وان علينا كجزء من هذا العالم المملوء بالطموح ورغبة التجديد ، وأن نشق طريقنا بتخطيط واع وسليم لتوجيه ما ننشده من تغيير لصالحنا وصالح أمتنا العربية بأسرها .

والله ولي التوفيق ،،،

عبد العزيز عبد الله الصرعاوى

الكويت ٢٦ يناير ١٩٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة التي ألقيت يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٧٦ بواسطة الدكتور/عبد الفتاح نصير رئيس قسم رعاية الامومه والطفوله ـ خلال ندوه : عن خدمات الطفوله والشباب والاسره برابطة الاجتماعيين ـ خلال الموسم الثقافى التاسـع

السيد الفاضل / رئيس رابطة الاجتماعيين :

السادة الاعضاء ـ سيداتى وسادتى :

ـ أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم الكريمة لى للمشاركة فى الموسم الثقافى التاسع للرابطة هذا العام من خلال ندوه اليوم تحت شعار خدمات الطفوله والشباب والاسره كجزء من سبل الدوله العام فى رعايـة أفـراد المجتمع . وانى اشكر هذه الفرصه التى اتحتموها لى للاجتماع بكم كقطاع من صفوة المجتمع لتعريفه بخدمات وزارة الصحه العامه فى **مجال الامومـه والطفوله .**

ـ من المسلم به أن الاسره تعتبر الخليه الاساسية في تكوين المجتمع وان وظيفتها الاولى هى تنشئة الاطفال والشباب واعدادهم بدنيا وعقليـا وروحيا . كما ينص الدستور أن الاسره اساس المجتمع وقوامها الديـن والاخلاق وحب الوطن ويحفظ القانون كيانها ويقوى أواصرها ويحمى فى ظلها **الامومه والطفوله** . كذلك كان توفير الصحة ومقوماتها للفرد وللبيئـه من أهم العناصر فى سياسة رعاية الدولة للمواطنين والمجتمع في الكويت .

ـ من هذه المنطلقات كان على وزارة الصحه العامة واجب أساسى فى توفير الامن الجسمى والصحى للاسره ككل والامومه والطفوله كجزء هام أساسى مع الاخذ بعين الاعتبار من انظمة الصحة العالمية فى اعتبار التقدم فى

المستوى الصحى ليس مجرد خلو المجتمع من الامراض بل تحقيق التكامل الجسمى والعقلى والاجتماعى للفرد والاسره وضمان سلامة البيئة ومن ذلك تتبين الاهمية المتزايده للرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية فى ميدان الصحة العامة . وسأترك الحديث عن خدمات وزارة الصحة العامه العلاجيه والوقائيه للاسره ككل لندوات أخرى قريبه لزملاء آخرين وسأركز حديثى اليوم على الخدمات المقدمه **للامومه والطفوله** من نسبه عدديه كبيره في المجتمع بل أيضا وهو الاهم باعتبار ان الطفل هو عدة المستقبل وأمل الغد المنشود ومركز اهتمام جميع افراد الاسره وان الام تعتبر النواة التى تتجمع حولها الاسرة بالمحبة والحنان فالام هى التى تحمل الانسان فى رحمها جنينا ثم تحمله فى قلبها وليدا وصبيا وترعاه فتيا وكهلا وتسعد ان تهبه عمرها لاخر لحظة فى عمرها .

ـ هذا القطاع من المجتمع قطاع الامومه والطفوله يخدمه اساسا أربعة اقسام من أقسام وزارة الصحة بنسب متفاوته وذلك ضمن وعاء الخدمات الصحية العامة الاخرى وبنظرة سريعةنستطيع تقدير النسبه العدديةللامهات والاطفال بالنسبة للتعداد العام للسكان كالاتى

١ ـ تكون السيدات المتزوجات فى سن الخصوبه حوالى ١٥٪ من التعداد العام للسكان ـ واذا اضيفت لهن ٣٪ للارامل والمطلقات تصبح النسبه ١٨٪ من التعداد العام . وهؤلاء يخدمهم قسمى الامومه والطفولة ومستشفى الولاده .

٢ ـ الاطفال من سن الولاده حتى خمس سنوات (او ما كان يطلق عليه سن ما قبل المدرسه) يكونوا ٥ر١٨٪ من التعداد العام للسكان وهؤلاء يخدمهم أيضا قسم رعاية الامومه والطفوله .

٣ ـ الاطفال من سن خمس سنوات حتى ١٤ سنة يكونوا ٥ر٢٤٪ من تعداد السكان وهؤلاء يخدمهم قسم الصحه المدرسية (ويزيد عليهم الشباب من ١٤ ـ ١٩ سنة حوالى ٨٪)

٤ ـ الاطفال من الولادة حتى ١٤ سنة الذين يشكون من حالات مرضيه خاصة يخدمهم قسم الاطفال .

واذا ركزنا على خدمات قسم رعاية الامومه والطفوله والذى بنهاية عام ١٩٧٥ يكون قد انهى عامه العشرين فقد بدأ القسم بدولة الكويت عام

١٩٥٥ بأربعة مراكز للامومة والطفولة واصبح الان بثلاثين مركزا (١٣مركزا لرعاية الامومه والتوليد و ١٧ مركزا لرعاية الطفوله تحت خمس سنوات) غير التطورات العديدة التى حدثت فى مجال نوعية الخدمات واتساعهـا منذ انشاء القسم حتى الان .

وتتميز خدمات قسم رعاية الامومه والطفوله بدولـة الكويـت عـن مثيلتها فى أى بلد آخر في العالم بشيئين أساسيين وهما : **الاول** : ان القسم يضيف الى المعروف والمعتاد من خدمات مثل هذه الاقسام وهي رعايةالام الحامل وحتى توليدها بمنزلها فانه يقدم خدماته الى الام الغيرحامل ايضا من خلال عيادات الامراض النسائية . والشيء **الثانى** : هو أنه منذ عـام ١٩٦٤ قد أنشيء ببعض المراكز أقسام داخليه بها أسرة لتوليد الحـالات الطبيعية بالمركز وكانت فكرتها اصلا للعناية بالولادات في الاماكن البعيـده كالجهراء والفحيحيل وقد كان عدد مراكز التوليد الداخلى مركزين فقط بها ١٤ سريرا اخذت تتزايد بشكل واضح من عام ١٩٦٩ حتى وصلت الانالى ستة مراكز بها ١٢٤ سريرا (عليهم اخصائيون (٣٨ طبيبا للامومه ٦٠٪ منهم اخصائيين فى امراض النساء والتوليد + ٦٢ طبيبا لرعاية الطفولـه ٥٠٪ منهم اخصائيين فى أمراض الاطفال) .

وتتركز خدمات قسم رعاية الامومه والطفوله حاليا فى ثلاث قطاعات هامه وهى

أ ـ قطاع رعاية الامومه :

ويقدم خدماته من خلال ١٣مركزا منتشرة فىجميعاحياء دولةالكويت وتتكون من أابعة اجزاء :

١ ـ عيادات الحوامل :

للعنايةبالحامل وارشادها حتى نهاية الحمل ـ ومحاولة اكتشـاف وعلاج ماقد ينشأ من تطورات تغير من الحمل الطبيعى الى حمل غير طبيعى وما يحتاج منها لعناية خاصة لما قد تؤثر على الام او الجنين فتحول للعناية بها أثناء الحمل او الولادة الى مستشفى الولادة ـ ونحن الان بالاشتراك مع مستشفى الولادة للقيام ببحث هام لتقدير حجم ذات الخطوره العاليه على الجنين والام وذلك بمناسبة وصول الاجهزه الحديثه لمراقبة الجنين والام

طوال فتـــرة الولادة وافتتاح مجموعة العناية المكثفة بالجنين بمستشـــفى الولادة ــ وذلك بأمل الاقلال من نسبة المواليد موتى وضمان صحة أكثـــر اطمئنانا للمواليد أحياء .

٢ ــ عيادات الامراض النسائيه :

وهو ما تتميز به مراكزنا كما ذكرنا سابقا وهى تقدم خدماتها للسيدة قبل وبعد الحمل . وتتخلص هذه الخدمات فى :

٢ ــ ١ الكشف الدورى النسائي للسيدات بعد الولادة (بعد ثلاثه ثم ستة اسابيع)

٢ ــ ٢ كذلك الكشف والعناية بالسيدات قبل الحمل وبدون حمـــل لعلاج الامراض والعوارض العادية للسيدات وتحويل ما يحتاج منها لعناية خاصة او تداخل جراحى الى المستشفى .

٢ ــ ٣ من أهم أعمال هذه العيادات هى خدمات تنظيم الاسره بشفيه فان المفهوم العلمى لتنظيم الاسره ليس كما يبادر الى أذهان أغلب النـاس وهو الحمل او تحديد النسل بل هو معناه تخطيط النسل **Family Planning**

ــ وهذا ذو شقين اساسيين :

الشق الاول : وهو علاج العقم عند السيدات ويعالج بقسمنا (ايضـــا عند الرجال وهذا يعالج في قسم آخر غير قسمنا) وذلك لتمكين من لم يرزقها الله بالحمل من فرصة حدوث الحمل .

الشق الثانى : وهو تنظيم الحمل أو تباعد فترات الحمل **Family Spacing** وذلك باسداء النصح ووصف اسلم الطرق لمنع الحمل المؤقت أو تحديد النسل لمن ترغب من السيدات وهذا الشق الثانى رغ م انه اختيارى الا اننا ننصح به لما انه من الاثار الصحية على رعاية الاطفال وعلى صحة الام .

٣ ــ التوليد :

هناك نوعان من التوليد بالقسم :

٣ ــ ١ التوليد الداخلى وهو ما يتم في اقسام داخلية بها أسرة فى بعض المراكز . (وهى ١٢٤ سريرا في ستة مراكز) وهذه الاقسام الداخلية

أو مراكز التوليد حسب التسمية الجديدة تعتبر مستشفيات صغيره مجهزه تجهيزا كاملا لاستقبال وتوليد الحالات الطبيعية بدلا من توليدها بالمنزل اى بتوليد الحالات فى مكان نظيف مجهز مكيف وتحت عنايه أكبر من عدد من الممرضات المتخصصات أى تحت ظروف احسن واكثر ملائمة لطبيعة العملية الهامه لجميع الاسره فى المجتمع ألا وهى عملية الولادة حيث تبقى الحامل فى المركز بعد الولادة للمدة التى تطلبها لتكون هى ووليدها الحديث تحت العناية والرعاية الطبية حتى يصرح لها بالخروج أو تطلب هى ذلك . وليس كما هو مشاع أن الحامل بعد الولادة لا يصرح لها بالبقاء فى مراكز توليدنا الا لمدة ٢٤ ساعة فقط بل العكس صحيح والسيده لها مطلق الحريه فى البقاء أو طلب الخروج لظروف خاصة بها بعد ٢٤ ساعة .

وانى اعتقد أن التوليد بهذه الطريقه المستحدثة بالكويت يعتبر توليدا آمنا وانه من خطة الوزاره والقسم تشجيع التوليد في هذه الاماكن . ومما يدل على اقبال السيدات عليها الاحصائيات المقارنه فاننا نجد أن نسبة التوليد الداخلي الى التوليد العام بالقسم بدأت تزيد زيادة ملحوظه من عام ١٩٦٩ حتى انقلبت النسبه وأصبح التوليد الداخلي يكون أكثر من ٦٢٪ من التوليد العام للقسم (بآخر عام ١٩٧٥) كان توليد القسم العام ١٨٠٩٥ حالة ولاده منها ١١١٨٦ توليد داخلى (٦٢٪) و ٦٩٠٩ توليد بالمنازل (٣٨٪) منها ٥ر١٢٪ بمساعدة المولدات و ٥ر٢٥٪ بمساعدة المولدات بالمنازل (٣٨٪) منها ٥ر١٢٪ بمساعدة المولدات و ٥ر٢٥٪ من نفسها أى ٢٢٥١ منزلى بمساعدة المولدات .

٤٦٥٨ منزلى من نفسها .

ونرجو أن ننجح فى تحويل كل التوليد الى توليد داخلى والذى اذا اضيف على توليد المستشفى يصبح نسبه التوليد الآن في أماكن مجهزه لذلك وتحت عناية طبيه خاصه عاليه جدا حيث وصلت فى آخر ١٩٧٥ الى ٨٨٪ كما أنه من فوائد التوليد الداخلى بمراكزنا أنه يترك مكانا مستشفى الولادة للحالات الغير طبيعية التى تحتاج لعناية خاصة .

وأحب أن أذكر أنه رغم أن كل الحالات فى مراكز توليدنا عادة تكون ولادات طبيعية ٩٩٪ الا أنه فى مركزى الجهراء والفحيحيل يسمح باجراء بعض الولادات الغير طبيعية التى تحتاج لتداخل جراحى بسيط بدون الحاجه لتخدير عام للام وذلك من قبل خفاره لاطباء اخصائيين فى هذه

المراكز وان هذا الاستثناء كان فقط بسبب بعد مسافة هذين المركزين ولامكان سرعة التصرف فى بعض الحالات التى تحتاج لهـذه السرعة فى التصرف .

٣ ــ ٢ النوع التالى من التوليد فى مراكزنا هو التوليد المنزلى وهو الاصل في الخدمه التوليدية لاقسام رعاية الامومة والطفولة فى أنحـاء العالم . ويتم هذا النوع فى ١١ مركزا فقط من الـ ١٣ مركزا . وهذه الخدمه تقدم على مدى ٢٤ ساعه حيث تستدعى الممرضه من المركز للتوجه الى منزل الوالده لمساعدتها فى اتمام عملية الولادة . وهذا ما نسميه التوليد المنزلى بمساعدة المولدات . ولكن للاسف ورغم توزيع مراكزنا فى كل أنحاء الكويت وتواجد هذه الخدمات فانه توجد هناك نسبه مـن التوليد المنزلى يتم بدون مساعدة المولدات أى تتم من نفسها . وهذا العدد للاسف يكون نسبة كبيرة من التوليد المنزلى فى بعض المراكز وهذه المشكلة القائمة لا نجد لها حلا بدون التوعية الصحية والاجتمـاعية مشتركتين فى هـذه المناطق بالـذات حيث تكـثر فى مناطق الجهـراء والصليبخات والجليب والفحيحيل . وقد قمنا ببحث ميدانى اجتماعى فى عام ١٩٧٠ في منطقة الجليب لمعرفة سبب عدم اقبال السيدات الحوامل على التوليد بمراكز توليدنا (الداخلية) . رغم انشاء قسم داخلى فى هذه المنطقة بالذات كما لا يقبلوا على استدعاء المولدة للتوليد بالمنزل حيث يكون الاستدعاء بعد اتمام الولادة من نفسها وذلك لاخذ بلاغ الولادة فقط . وقد توصلنا فى هذا البحث الى أن السبب كان اعتقاد بعض السيدات فى هذه المناطق بالاستبشار بالولادة بالمنزل بواسطة « العجوز » ورغم اعتراض بعض المسئولين عن عدم وجود هذه العقيده فقد اثبتناها واوردنا أسماء بعض هؤلاء « العجوز » . ومما يثبت انها عقيدة ثابته عند البعض ما نلاحظة في احصائية عام ١٩٧٥ للدراسة المقارنة من (١٩٧٠ ــ ١٩٧٥) أن عدد الحالات التى تتم الولادة فيها بالمنزل من نفسها هو عدد ثابـت لا يتغير على مر السنين الخمسه وفي نفس الاماكن وهو عدد يتـراوح بـين الـ ٤٠٠٠ ، الـ ٥٠٠٠ . وهذا يثبت قطعا انها عقيدة ثابته عنـد بعض البدو القاطنين بهذه الاماكن ولا يمكن تغيير هذه العقيدة وغيرها الابالتوعية الصحية الحديثة وهى التوعية المنزلية بواسطة اخصائيات لذلك (زائرة صحيه) وقد طلبنا كثيرا تزويدنا بهذا النوع ولكن يوجد نقص ولكن يوجد نقص فى هذا النوع فى جميع انحاء العالم كما ان هذا النقص يزيد في الكويت لان مواصفات الزائره الصحيه يجب اولا ان تكون ممرضه قانونيـة ثـم تدرس أمومه وطفولة ثم تتخصص فى الصحة العامة والارشاد ونحن هنا

فى الكويت نشكو من نقص الممرضات الكويتيات اصلا . ونرجو ان تساعد خريجات المعهد الصحى فى ذلك مستقبلا اذا قبلن العمل الميدانى فى المنازل. كما نأمل أن نحل هذه المشكله مستقبلا بانشاء مراكز توليد ورعاية أمومه فى وسط هذه المناطق النائيه .

٤ ـ الزيارات المنزلية :

الخدمة الرابعة التى تقدمها مركز رعاية الامومة هى قيام مولداتنا بالزيارات المنزليه العموميه بعد الولادة للوالدات وذلك لمدة أسبوع على الاقل للاطمئنان على الوالده والمولود والعناية بهما وينتهز القسم هذه الفرصة لتقوم المولدات ببعض التوعية الصحية للعناية بالام والمولود . وتتم هذه الزيارات لجميع الوالدات سواء من تمت ولادتهم بالمنازل بواسطة مولداتنا او من نفسها او من تمت ولادتهم بمراكز توليدنا او المستشفى وخرجن قبل فترة الا سبوع .

٥ ـ وقد كانت نتائجنا طوال الاعوام السابقة ممتازه فاننا نفخر بانه خلال السنوات الخمس السابقة لم تحدث وفاة امهات واحده رغم عدد الولادات الضخمة الذى تم بواسطة القسم (ما بين ١٩٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ ولادة في العام الواحد) كما أن نسب المواليد موتى قليلة جدا وأغلبها لاسباب خارجة عن ارادتنا وهى حوالى سبعة فى الالف وهى تعتبر نسبه ممتازه جدا .

٦ ـ القائمين بالعمل فى هذا القطاع قطاع رعاية الامومه هم ٣٧ طبيب وطبيبه منهم ٢٦ اخصائيون فى أمراض النساء والتوليد و١١ ذو خبره طويله وهم يقومون بكل اعمال العيادات ويشرفون على مراكز التوليد في الدوام وفى بعض الخفارات على بعض المراكز . ويعاون فى هذا القطاع بل يقوم بالعبء الاكبر في التوليد والزيارات المنزلية مجموعة كبيرة من المولدات المؤهلات ذوات خبره طويلة وتتكون من حوالى مائتين مولده وممرضة تراسهم رئيسة ممرضات ومساعدين مؤهلات كما يساعد فى العمل ثلاث باحثات اجتماعيات وكذلك هيئة ادارية كبيرة على راسها أمين عام المستوصفات . ويرأس الجميع وكذلك أطباء رعاية الطفولة رئيس القسم ومساعده .

ب ـ الان نأتى للقطاع الثانى الهام لقسم رعاية الامومة والطفولة وهو رعاية الطفولة :

فانه بعد اتمام رعاية الام قبل الحمل ثم وهى حامل ثم اتمام توليدها فى المنزل أو بالاقسام الداخلية فاننا لا نترك الام بل نتم مسيرة الرعاية الى هذا النتاج الجديد وهو الطفل حديث الولادة ـ وتم هذه الرعاية حتى خمس سنوات ـ لتسلم الى خدمات الصحة المدرسية مصحوبا بصحيفة رعاية الطفل التى استحدث من عامين حيث يتبين بها حالة الطفل منذ ولادته حتى نهاية الخمس سنوات وبذلك نكون قد ربطنا الامومه بالولادة بالطفولة بالصحة المدرسية والتى سوف تسلم بعد ذلك للعلاج العام. وذلك كله فى سجل طبى كامل وقد أعجب كثير من زوايا الاجانب الفنيين والمتخصصين بهذه الفكرة وابدى بعضهم اعجابه بها لدرجة أنه يرغب في استحداثها عندهم فى هذا البلد النامى المتطر . ولقد تطورت خدمات هذا القطاع منذ نشأة القسم منذ عشرون عاما الى الآن وتغيرت نوعية الخدمات والادارات . حتى وصلنا الى الوضع الذى نحن عليه الآن من تحديد سن رعاية الاطفال بواسطة قسمنا الى خمس سنوات بدلا من ١٤ سنة عند بدأ القسم الى سنتين بعد ذلك ، والهدف أن تكون الرعاية شاملة لرعاية الطفل فى هذا السن الهام رعاية علاجية ووقائية وارشاد ومتابعة نموه جسمانيا وعقليا ونفسيا . وقد بدأ هذا التطور الاساسى فى فبراير عام ١٩٧٢ حيث كان عدد أطبائنا للطفولة سبعة فقط ومراكزنا للطفولة ستة ـ فاصبحت الان بنهاية عام ١٩٧٥ ثمانية عشر مركزا منتشره في جميع أنحاء الكويت وبعضها يوجد فى الوحدات المجمعة وبعضها فى مستوصفات . ويعمل بهذه المراكز ٦٢ طبيبا نصفهم اخصائيون فى أمراض الطفولة وتعمل هذه المراكز على مدى ١٢ ـ ١٤ ساعة يوميا على فترتين أو ثلاثة وتختلف عدد العيادات اليومية وعدد الاطباء العاملين في كل مركز عن الآخر حسب طبيعة وزحمة العمل .

وتقوم هذه المراكز والعيادات بأعمال كثيرة ولازال الضغط على الاطباء كثيرا فيها حيث يبلغ متوسط عدد المراجعين للطبيب الواحد فى العيادة الواحدة حوالى ١٠٠ (فى ست ساعات) وهو عدد لا يزال كبيرا برغم التوسع الكبير فى عدد المراكز وعدد الاطباء والمنتظر أيضا زيادته أكثر فى الاعوام القادمة .

ودعونا بعد هذا العرض لاعمال قطاع رعاية الطفولة نقيم أعماله . هل قمنا بالرعاية المطلوبة للطفولة في هذا السن الخطر والهام (ما قبل المدرسة) أو اقل من خمس سنوات ؟ وهل قمنا بالهدف المنشود ؟ ـ فالواقع أننا لم نفعل الا زيادة عدد المراكز وعدد الاطباء وتوزيعهم بأنحاء الكويت وتخصيص هؤلاء الاطباء الاخصائيين فى الاطفال لمحاولة علاج هؤلاء الاطفال فى هذا السن فقط اذا **توفرت الامكانيات الدوائية ، ولم** نهتم بباقى الرعاية المطلوبة وقد قنعنا بالعمل الوقائى في أن نوجه الاطفال للتحصين ضد الامراض المعدية وتنفيذ خطة التطعيم الرسمية حيث يتم التحصين بواسطة قسم الصحه الوقائية ـ أما المتابعة والتوعية وهى أهم أثر كان رعاية الطفل لم تتم . لماذا ؟ الاسباب كثيرة وأهمها كثرة العدد وثانيها عدم اقتناع الاهالى باحضار أولادهم فى أوقات محددة للمتابعة وبدون مرض ـ واننا بصدد اقتراح خطة جديدة بتنظيم هذا العمل حتى ينفذ الهدف المطلوب على المستوى المطلوب والله يساعدنا .

جـ ـ ثم نأتى للقطاع الهام الثالث وهو ذو شقين :

١ ـ البحث الاجتماعى :

الواقع لا يقوم هذا القطاع بالخدمة المطلوبة وذلك لنقص عدد العاملين ونحن نأمل قريبا فى توسيع خدمات القطاع بعد تزويدنا بالعدد والمستوى المطلوب لنتمكن من اتمام تنفيذ ملأ ورقة بحث اجتماعى صحى شاملة لكل حامل وكل طفل حديث الولادة قبل دخول الحامل أو الطفل على الطبيب ونحن نستعين بالعدد الموجود حاليا « ثلاث باحثات » فى أعمال لا تخصهم حيث يساعدوا فى الارشاد وفي بعض الاحيان والتوعيةوالاعمال الاحصائية والمساعدة فى بعض البحوث الصغيرة وتمرين طالبات الثانوية الفنية قسم الخدمة الاجتماعية وغيرهن .

٢ ـ الارشاد والتثقيف الصحى :

عند بدأ زيادة نشاط القسم فى أواخر عام ١٩٦٩ بدأنا بحملة توعية بانتشار جميع المراكز حيث تعقد جلسات توعية على مدى الشهر من الطبيب والممرضة المسئولة ومندوب قسم الارشاد وبمصاحبة سينما وأفلام وعروض توضيحية ... الخ . لكننا بعد ستة شهور اضطررنا لوقف هذه الحملة بسبب قلة اقبال الجمهور عليها لاسباب منها عدم تجديد نوعية الافلام وعدم رغبة الجمهور في التجمع لمثل هذه الجلسات

ففيرنا نوعية جلسات التوعية وبدانا بالقيام بحملات مكثفة أسبوعية يومية فى مركز معين لعلها تفيد أكثر . ولكن سرعان ما اضطررنا لتوقفها لنفس الاسباب وقد اقتنعنا بعد ذلك بالاتجاه الحديث للتوعية والذى تم أخذ قرار به فى أحد الاجتماعات الدولية للصحة العالمية فى مؤتمر حضرته ممثلا للكويت في عام ١٩٧٢ وهذا الرأى هو الاهتمام بالتوعية الشخصية المنزلية للامهات والاطفال فى منازلهم ـ ولذلك تقدمت تباعا منذ هذا الوقت باقتراح بتزويد القسم بمساعدات زائرات صحيات اجتماعيات مؤهلات كويتيات من نفس المنطقة (من الديرة) وذلك لقيامهم بالتوعية والارشاد الشخصى للامهات والاطفال فى منازلهم ومتابعة التخلفات عن الرعاية والتحصين وغير ذلك من ندوات توعية بالمراكز ـ ويتبين أهمية مثل هذا النوع من الارشاد المنزلى فى الاماكن التى تكثر فيها الولادات من نفسها بدون طلب مساعدة الممرضات وكذلك لتشجيع التوليد في الاقسام الداخلية ومراكز التوليد المنتظر زيادة عددها .

وحتى يتم تزويدنا بالعدد المطلوب والتوعية المطلوبة من الزائرات الصحيات فان الارشاد يتم حاليا من خلال :

الارشاد الشخصى من خلال الاطباء والمولدات للمراجعات بالعيادات وكذلك أثناء التوليد والزيارات المنزلية بعد الولادة مع بعض العروض التوضيحيةفىساعات التجمع الاكثرللسيدات بالعيادات بالمراكز وباستعمال بعض الاحاديث فى الاذاعة والتلفزيون وتوزيع الكتيبات .

ـ أرجو أن أكون قد ألقيت بعض الضوء على خدمات قسم رعاية الامومه والطفولة وانى أحب أن أبين مدى التطور السريع من خلال الخمس سنوات الاخيرة فى القسم وكلها بفضل رعاية واهتمام المسئولين بوزارة الصحة بهذا القطاع الهام وكذلك بفضل القائمين بالعمل من زملائى الاطباء واخوتى أعضاء الهيئة التمريضية ومساعدة الاداريين من أمين عام المستوصفات والمراكز والوحدات وهيئة السكرتارية الذين يجب أن أوافيهم حقهم جميعا من الشكر والتقدير والله ولى التوفيق . وشكرا لحسن استماعكم .

دكتور عبد الفتاح محمد نصير
رئيس قسم رعاية الامومه والطفولة

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول يوضح التطور الادارى والعددى للمراكز المختلفة وخدمات التوليد لرعاية الامومة والطفولة منذ نشأتها بالكويت وخلال عشرون عاما من ١٩٥٦ الى ١٩٧٥

العام	عدد مراكز الطفولة	عدد مراكز الامومة	منها مراكز توليد داخلى	بها عدد أسرة
١٩٥٦	٤ مشتركة	٤	—	—
١٩٥٧	٤ مشتركة	٤		—
١٩٥٨	٤بمشتركة	٤	—	—
١٩٥٩	٤بمشتركة	٤	—	—
١٩٦٠	٤ مشتركة	٤	—	—
١٩٦١	٤ مشتركة	٤	—	—
١٩٦٢	٦+مستوصفات	٨	—	—
١٩٦٣	٦+مستوصفات	١٠	—	—
١٩٦٤	٦+مستوصفات	١١	—	١٤
١٩٦٥	٦+ «	١١	٢	١٤
١٩٦٦	٦+ «	١١	٣-٢	٣٥
١٩٦٧	٦+ «	١١	٢	٥٢
١٩٦٨	٦	١١	٤	٦٤
١٩٦٩	٦	١٠	٥	٩٣
١٩٧٠	٦	٩	٥	٩٥
١٩٧١	٧	٩+فيلكا	٦	٩٥
١٩٧٢	٩	٩+فيلكا	٦	٩٥
١٩٧٣	١١	١٠+فيلكا	٦	٩٧
١٩٧٤	١٦+فيلكا	١٢+فيلكا	٦	١١٢
١٩٧٥	١٨فيلكا	١٤+فيلكا	٦	١٢٤

مجموع الولادات الكلى بالقسم	التوليد المنزلى	التوليد الداخلى	الادارة
٢٢٧٥	٢٢٧٥	—	الطب الوفائى
٣٠٢٨	٣٠٢٨	—	
٣٦٣٦	٣٦٣٦	—	بواسطة شعبة رعاية
٣٦٨٣	٣٦٨٣	—	الامومة والطفولة وتتبع
٣٦٤٧	٣٦٤٧	—	ادارة مستشفى
٥٢٧٢	٥٢٧٢	—	الولادة
٥٨١١	٥٨١١	—	تدار المراكز منفصلة
٥٥٨٩	٥٥٨٩	—	بأربع جهات الامومة : —
٦٧٦٩	—	—	١ — مدير مستشفى الولادة القديم
٧١٦٦	٦٩٥١	٢١٥	
٦٦٣٩	٦٠٧٦	٥٥٣	٢ — قسم الولادة بالصباح الطفولة :—
١١٠٦٣	٨٧٧٨	٢٢٨٥	١ — قسم الاطفال (٠ — ٥)
١٦٢٥٢	١٠٢٢٢	٦٠٣٠	٢ — قسم المستوصفات (٥ — ١٤)
١٧١٩٢	٩١١١	٨٠٨١	
١٩٢٢٩	٨٣٩٢	١٠٨٣٧	قسم رعاية الامومة والطفولة
١٩٣٧١	٧٤٩٠	١١٨٨١	الطفولة : —
١٧٨٥٠	٧٤١٠	١٠٤٤٠	— من (٠ — ٢) لمدة سنة
١٧٧٣٧	٧٤٧٣	١٠٢٦٤	— من (٠ —) للان
١٧٣٠١	٧٠٥٥	١٠٢٤٦	
١٨٠٩٥	٦٩٠٩	١١١٨٦	

رئيس قسم رعاية الامومة والطفولة

(الدكتور/ عبد الفتاح محمد نصير)

بسم الله الرحمن الرحيم

خدمات الطفولة والشـــباب والاسرة

للاســـتاذ عبد الرحمن المزروعي

١ ـ تعريف الطفولة والشـــباب .

٢ ـ مؤسسات خدمات الطفولة والشباب .

٣ ـ رعاية الطفولة والشباب في أوقات الفراغ .

٤ ـ أهم منجزات الوزارة فى مجال الطفولة والشباب ورعـــاية الاسرة .

٥ ـ ملاحظات حول خدمات الطفولة والشباب والاسرة .

خدمات الطفولة والشباب والاسرة

تعريف الطفولة والشباب :

أعتقد أنه من الاهمية تحديد مفهوم الطفولة والشباب قبل الحديث عن الخدمات التي تقدم لهم .

اختلفت الاراء حول تعريف الشباب .. ولا شك أن التعرض للآراء المختلفة فى هذا الشأن سوف يجرنا الى متاهات قد تضيع الكثير من وقتنا . لهذا فاننى سوف أعرض ما انتهى اليه المؤتمر الاول للوزراء المسئولين عن رعاية الشباب الذى عقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية عام ١٩٦٩ فى هذا الشأن :

جاء ضمن قرارات المؤتمر :

يرى المؤتمرون أن مفهوم الشباب يتناول أساسا من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٢٥ سنة انسجاما مع المفهوم الدولى المتفق عليه في هذا الشأن.. غير أن ظروف الوطن العربى وطبيعة الشخصية الشابة النامية فيه تستوجب تخصيص رعاية عميقة متكاملة الطلائع بمرحلة الطلائع التى تسبق سن الخامسة عشرة . وربما تفرض الظروف امتداد هذه الرعاية الى ما بعد الخامسة والعشرين وفق متطلبات الشباب فى كل قطر عربي .

ولاشك أن مرحلة الطفولة تنصرف الى ما قبل الخامسة عشرة وهي مرحلة تتميز بالنمو السريع الجسماني والعقلى والنفسى مما يدعوا الى أن تكون الخدمات الموجهة للاطفال متناسبة مع أعمارهم الزمنية .

مؤسسات خدمات الطفولة والشباب :

لا شك أن خدمات الطفولة والشباب كثيرة ومتنوعة .. تشارك فى تقديمها وتوفيرها المؤسسات الاجتماعية المختلفة من البيت الى المدرسة الى الجمعية أو النادى الى مركز الشباب أو حديقة الاطفال الى وزارات الخدمات .. كل هذه المرافق تشارك في بذل الجهود وتوفير الامكانيات

للطفولة والشباب بهدف الرعاية المتكاملة واتاحة النمو السليم وتكامل الشخصية والتنشئة الصالحة سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية او الذهنية او الاجتماعية . أو الروحية .

رعاية الطفولة والشباب :

فى أوقات الفراغ :

اذا نظرنا الى حياة الطفل أو الشاب نجد أنها تمر بثلاث قطاعات

قطاع البيت :

أساسية . ينتقل بينها الطفل أو الشاب فى حياته اليومية .

وهو بلا شك يمثل المدرسة الاولى في تربية الابناء حيث توجد القدوة والتوجيه المباشر والرعاية المبكرة والحنان والطمأنينة .

قطاع المدرسة :

وهو قطاع هام أساسى فى تنشئة الفرد وتعليمه وتربيته .

قطاع الوقت الحر :

وهو يمثل حياة الفرد خارج البيت والمدرسة حيث يمارس نشاطه وهواياته بعيدا عن الرقابة المباشرة وعن الضغوط التي تحيط به .

وهنا يكون الفرد حرا فى التعبير عن ذاته وعن خيالاته حرا في ممارسة هواياته .. حرا فى تحقيق رغباته وآماله .. حرا فى اختيار جماعته التي ينتمي اليها فى ممارسة أنشطته .

ولهذا كانت مرحلة الرعاية خارج البيت والمدرسة مرحلة خطيرة في حياة الفرد

– فهي بقدر ما تتيح للطفل أو الشاب بيئة طبيعية لتنمية الشخصية وممارسة الهواية وغرس القيم والمبادىء الفاضلة .

– هى أيضا يمكن أن تكون طريقا للانحراف والتعود على العادات السيئة ومصاحبة جليس السوء والبعد عن الطريق السوى .

أهم منجزات الوزارة فى ميدان الطفولة والشباب :

ولذلك كان من الاهمية ضرورة أن تكون حياة الطفل أو الشـــاب فى أوقات فراغه موجهة وفق تخطيط مدروس ورعاية شاملة وهو ماسوف أركز عليــه حديثي باعتباره من المهام الاســاسية التي تهتم بها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

لقد حرصت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن تهيىء فــرص الرعاية المناســبة للطفولة والشباب في أوقات فراغهم (أو كما يســمى بالوقت الحــر) .

ويمكن الاشارة الى أهم منجزات الوزارة فى هذا المجال فيما يلي :

* توفير حدائق الاطفــال فى المناطق المختلفة باعتبارها مرافق ترويحية تربوية تعمل على توجيه ورعاية الاطفال وفق برامج وخطط تتفق مع قدراتهم واستعدادتهم وتلبى احتياجاتهم المتنوعة وتتفق مــع ميولهم ورغباتهم .

ولقد تم انشاء (٨) حدائق حتى الان ، وتعمل الوزارة على انشــاء حدائق فى مناطق مختلفة .

* الاهتمام بمراكز الشباب باعتبارها مؤسسات حيوية تتيح للشباب اســتثمار أوقات فراغهم في أنشطة ترويحية هادفة سواء أكانت رياضية أو ثقافية أو فنية أو اجتماعية .. وهي أيضا تمثــل قاعدة عريضة للاندية الرياضية .

وقد بلغ عددها حتى الان (٦) مراكز شباب ، وتتضمن خطــة الوزارة المقبلة انشاء عدد من المراكز فى مناطق متعددة .

* اتاحة الفرصة أمام الشباب لممارسة النشاط الكشفى عن طريق حركة التجوال والاستمتاع بحياة المعسكرات والمخيمات وممارسة الخدمة العامة عن طريق معسكرات الشباب التي تنظمها الوزارة كل عــام .

* الاهتمام باعداد القادة الرياضيين فى مجالات التحكيم والتــدريب والادارة والتنظيم وصــقل العاملين في الميــادين الرياضــية ورفع

مستواهم عن طريق الدورات والدراسات التي ينظمها مركز اعداد القادة الرياضيين .

* **التعاون مع اللجنة الاولمبية والاتحادات والاندية الرياضية فى رعاية** النشء وتشجيع المتفوقين فى الالعاب الرياضية والعمل على الارتفاع بمستوى البطولة والاشتراك فى اللقاءات والمؤتمرات الدولية والاقليمية .. وتخصيص الاعانات اللازمة لهذه الهيئات التي تمكنها من القيام بدورها وتحقيق أهدافها (عددها ١٥ ناديا) ، (١٠ اتحادات) .

* الاهتمام بالمنشآت الرياضية باعتبارها أساس هام للنهوض بالحركة الرياضية في البلاد .. وقد تم اقامة العديد منها مما يلمسه الجميع وتتضمن الخطة الخمسية للوزارة استكمال اقامة كافة المنشآت اللازمة لقطاع الرياضة .

* تشجيع الجمعيات الاهلية الثقافية والاجتماعية والفنية على ممارسة نشاطها وتخصيص الاعانة السنوية لها والتعاون معها فى تحقيق أهدافها .. وعددها حتى الان (٣٩ جمعية) .

كما حرصت الوزارة على توفير الرعاية لفئات مختلفة من الطفولة والشباب لكي تتكامل خدماتها فى هذا المجال والعمل على توفير الظروف الطبيعية للحياة الاسرية السليمة .

ويمكن الاشارة الى جوانب من هذه الرعاية :

أولا : تحرص الوزارة على القيام بالرقابة المستمرة على دور الحضانة الخاصة متعاونة في ذلك مع وزارة الصحة العامة لضمان توفير الرعاية اللازمة فى هذه المرافق .

ثانيا : تضمن قانون المساعدات العامة رعاية فئات عديدة بهدف **ضمان ترابط الاسرة وتماسكها واعانتها فى مواجهة الظروف والمشكلات** التي تؤثر فى كيانها .. ومن هذه الحالات :

- حالات العجز عن العمل
- أسر الطلبة
- الايتام
- أسر المسجونين
- البنات غير المتزوجات
- المطلقات والارامل
- الشيخوخة

ثالثا : تهتم الوزارة بالفئات الخاصة ممن يحتاجون الى رعاية من الدولة نتيجة لظروفهم الخاصة ، وفى هذا الشأن انشأت دور الرعاية الاجتماعية لاستقبال هذه الفئات وتوفير الرعاية اللازمة لهم .. وهذه الدور هي :

- دار الطفولة
- دار التربية للشباب
- دار ضعاف العقول
- دار رعاية المسنين
- المعوقين

رابعا : يحرص قانون العمل في القطاع الاهلي على حماية النشء وحماية المرأة العاملة وضمان الظروف المناسبة لعمل كل منهما ..

ويمكنني أن أشير الى أهم نصوص القانون فى هذا الشأن

- عدم السماح باشتغال المرأة ليلا .
- عدم السماح باشتغال المرأة بالمهن الخطرة أو المضرة بالصحة.
- مساواة المرأة بالرجل فى الاجر اذا قامت بنفس العمل .
- حصول المرأة الحامل على أجازة خاصة للحمل والوضع .
- عدم تشغيل الاحداث بين (١٤ ـ ١٨ سنة) ليلا وتحديد ساعات العمل لهم بـ ٦ ساعات وعدم السماح لهم بالاشتغال فى الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة .

خامسا : مركز التدريب المهنى : الاهتمام بتدريب الشباب الذين ينقطعون عن الدراسة لاعدادهم للمهن المختلفة حسب قبولهم واحتياجات المجتمع .

هذه صورة سريعة عن الاطار العام للخدمات التى وفرتها الدولة الشئون الاجتماعية والعمل لتوفير خدمات متكاملة للطفولة والشباب والاسرة بصفة عامة . ولا شك أن الجهود مستمرة لتطوير هذه الخدمات بما يتلاءم مع التطور المستمر في حياة المجتمع .

ملاحظات حول خدمات الطفولة والشباب والاسرة :

ويهمنى فى نهاية هذه المجالة أن أسجل ملاحظات هامة تتعلق بخدمات الطفولة والشباب والاسرة بصفة عامة

أولا : لقد كان من مظاهر التطور الحضارى للمجتمع خروج المرأة الى ميـدان العمـل وانشغالها بمسئوليات بعيدة عن رسالتها الاساسية فى البيت .. مما أدى الى اهمال رعاية الاطفال وتنشئتهم ، وانتهـى الامر الى أن يتولى رعاية أبنائنا وتربيتهم خادمات أو مربيات .. (هذا بالاضافة الى تباعد الاسرة الكبيرة) .

* وكان يجب أن يصاحب اشتغال المرأة انشاء دور الحضـانة المناسبة والمؤسسات التربوية الضرورية .

ثانيا : انصراف بعض الامهات والاباء عن متابعة ورعاية الابنـاء مما يتطلب ضرورة الاهتمام بالانشـطة والبرامج الاسرية بما يتيح لاعضاء الاسرة الواحدة الالتقاء وتدعيم الترابط الاسرى فيما بينهم .

* والمسئولية هنا تقع على عاتق الدولة والهيئات الاهلية .

ثالثـا : عدم الاهتمـام بالدراسـات والبحـوث التي تسـتهدف التعرف على اتجاهات الشـباب واحتياجاتهم ومشاكلهم .

* ولهـذا أرى ضرورة التعـاون بين جميع الوزارات والهيئات المسئولة عن رعاية الطفولة والشباب فى هذا الشأن حتى تكون خدماتنا لهذه القطاعات محددة وهادفة .

رابعا : تعتبر مرحلة الطفولة أهم مرحلة في حياة الانسـان وأعتقد أننا مازلنا فى حاجة الى مضاعفة الجهود لتوفير الرعاية اللازمة لاطفالنا .. سـواء فى البيت أو فى المدرسة أو في مرافق الطفل الترويحية .

فأين كتاب الطفـل .. ؟ وأين مرسم الطفـل .. ؟ وأيـن مسرح الطفل .. ؟ وأين الرقابة والمتابعة القادرة على رعاية الموهوبين مـن الاطفـال .. ؟

كل هذا فى حاجة الى مزيـد من العمل المتواصل والوقـوف على الاساليب المستحدثة فى رعاية الطفل والتعرف على تجارب الدول التي سـبقتنا فى هذا المجال .

خامسـا : كان المجتمع الكويتي القديم يتميز بالتكافل الاجتماعي بين جميع أبنائه والتمسـك بالقيم والتقاليد الفاضلة في علاقة الابنـاء

بالاباء وفى علاقة الطالب بالمدرس .. ومع التطور بدأنا ننسى هذه القيم الاصيلة .

* الامل كبير في أن نعيد لواقعنا ولمجتمعنا أصالته .

سادسا : القيم والمبادىء الروحية لا تأخذ حقها المدروس فى مجال تربية الاطفال والشباب ..

* ومن الواجب أن يتم صياغة اطار جديد لتربية النشء بما يغرس فى نفوسهم تعاليم الدين ومبادئه بصورة محببة تتلائم مع واقع العصر .

سابعا : ان أجهزة الاعلام لها دور خطير فى توجيه النشء لهذا فانني أرى ضرورة الاهتمام بها لكي تؤدى رسالتها على الوجه الاكمل .

ثامنا : وقفت تأمل الى النظره الماضيه والحالية والمستقبله

تاسعا : قامت لجنة السياسة الاجتماعية بمجلس التخطيط بوضع دراسة عن المعالم الاساسية لسياسة الدولة فى ميادين الاسرة والطفولة والشباب .

وتضمنت هذه الدراسة تحديد المشكلات التى تهدد الاسرةوالطفولة والشباب وفى ضوء ذلك وضعت توصيات محددة في مجالات :

الصحة ، التشريع ، الخدمات الاجتماعية والنفسية ، الاقتصاد ، التعليم والتربية ، الاعلام .

كما أوصت اللجنة بأن يعهد بتنفيذ السياسة التي اقترحتها الى لجنة تسمي ((لجنة الاسرة)) تكون تابعة لمجلس الوزراء وتشكل من وكلاء وزارات الخدمات وعدد من المتخصصين وتكون مهمة هذه اللجنة تشريعية وتنفيذية ..

وانى اتساءل أين وصلت هذه الدراسة والى أى مدى أمكن الاستفادة منها ؟

وأخيرا ادعوا الله ان يوفقنا لمزيد من العمل من اجل الاسرةوالطفولة والشباب ، لكي نضمن لمجتمعنا طريق الخير .

خدمات الطفولة والشباب والاسرة
كجزء من السياسة العامة للدولة فى رعاية المجتمع

حضرات السيدات والسادة :

يطيب لى أن التقى بكم واتحدث اليكم عن الاطفال الصغار وعن الخدمات التي توفرها الدولة لهم كجزء من سياستها العامة فى رعاية المجتمع . وحب الاطفال والاهتمام بهم فطرة عامة وغريزة مشتركة بين الناس جميعا ففيهم يرى الكبير طفولته ويشبع الاب عن طريق حبهم دوافع أبوته ويجد فيهم استمرار وجوده كما تشبع الام من خلالهم دافع الامومة وهو من أشرف الدوافع الانسانية .

ولقد ظل الحب والحنان ودوافع الابوة والامومة مبعث الاهتمام بالاطفال ردحا طويلا من الزمان ولكن التطور العلمى والثقافي أضاف الى هذه الدوافع الانسانية النبيلة دوافع أخرى علمية واجتماعية واقتصادية وسياسية .

فالدافع أو الاساس العلمي لرعاية الاطفال يعتمد على الحقائق التي كشفت عنها الدراسات النفسية والتربوية والتى تقرر أن الملامح الاولى للشخصية تتحدد منذ الطفولة الاولى وان رعاية الاطفال جسميا ونفسيا واجتماعيا فى المراحل المبكرة ضرورية لسلامة بناء الشخصية وقدرتها على التكيف النفسى والاجتماعى السليم وعلى مواجهة مسئوليات الحياة فى المجتمعات المتغيرة المتطورة وأما الدافع الاجتماعى والاقتصادى لرعاية الاطفال فيعتمد على الحقائق التى تقرر أن سلامة المجتمع فى سلامة افراده اذ أن الافراد هم اللبنات التى يتكون منها المجتمع اذا كان اهتمام المجتمع باطفال اليوم هو اهتمام بمجتمع الغد وبشباب المستقبل ورجاله الذين سوف يحملون مسئولية حماية هذا المجتمع وتطويره وأعلاه شأنه . من أجل ذلك تتبارى المجتمعات المتقدمة فى الاهتمام بالاطفال وتتنافس في انشاء مؤسسات الرعاية الصحية والنفسية الى

جانب المؤسسات التربوية والعلمية وتخصص الاموال والميزانيات من أجل حاضر الاطفال ومستقبلهم ، وهى تدرك أن ما تنفقه اليوم سوف تجنبه غدا أضعافا مضاعفة .

اما الاساس او الدافع القومى لرعاية الاطفال فيبدو من حرص كل مجتمع على تنشئة أطفاله تنشئة خاصة طبقا لمعاييره ومثله وطبقا لمبادئه وقيمه وتقاليده وهكذا أصبح الطفل اليوم محور اهتمام علماء النفس والتربية وعلماء الاجتماع الى جانب رجال الاقتصاد والتخطيط . وأصبح هذا العصر بحق عصر الطفل ورعاية الطفولة .

ولما كانت دولة الكويت تحرص على التطوير المبنى على المنهج العلمي ، وتخطط لبناء جيل المستقبل القادر على مسايرة التطور والقادر على مواجهة التغيرات السريعة ، فقد كرست الدولة جهودها فى مجالات الاهتمام المتعددة بالطفولة ورعايتها وانفقت بسخاء على المؤسسات العلمية والاجتماعية والصحية التى ترعى الاطفال . وامتدت هذه الرعاية لتشمل الاسرة والامومة واستمرت خلال الطفولة والمراهقة حتى شملت الشباب والشيخوخة .

واسمحوا لى أن أخص بالحديث مرحلة رياض الاطفال بصفتى من العاملين بهذه المرحلة /

لقد انشئت أول روضتين للاطفال بالكويت عام ١٩٥٤ وهما المهلب في الشرق وطارق فى القبلة .

وكان عدد الاطفال بها لا يزيد عن ٣٧٦ طفل وطفلة يشرف عليهم حوالى اربعة عشرة مدرسة وناظرة ووكيلة .

وزاد عدد الروضات الى أن أصبح هذا العام٧٥/٧٦ احدىوخمسون روضة عدد الاطفال بها يزيد عن أربعة عشر الف (١٤٥٢٢) طفل وطفلة يشرف عليهم ما يقارب الالف مدرسة ومائة ناظرة ووكيلة وسوف تستلم الوزارة فى العام الدراسى القادم ٧٦/٧٧ سبع روضات تستوعب الفين ومائة طفل . وهذا يبين لكم مدى الاقبال المنقطع النظير على رياض الاطفال الامر الذى دعا زوار الكويت على اختلاف جنسياتهم الى الظن بان الرياض مرحلة الزامية وهى ليست كذلك ، وكما تعلمون فان معظم مدرسات المرحلةمن خريجاتمعهد المعلماتبالاضافة الى بعضالجامعيات خريجات الاقسام التربوية ولا تكتفى الوزارة بالاعداد الاكاديمى للعاملات

بالرياض ولكنها تقيم الدورات التدريبية المتعددة التى تجد الخبرات العلمية والمهنية وتطلعهم على احداث الاساليب فى مجال تربية الاطفال وقد تطورت برامج الرياض ومناهجها منذ انشائها وحتى يومنا هذا وما زالت تصبو الى المزيد من التطور والتغير نحو الافضل . وقد جاء هذا التطوير فى اساليب العمل مبنيا على اسس علمية روعى فيه الاتجاهات التربوية والنفسية المعاصرة فيما يتعلق بتربية النشء من ناحية والظروف البيئية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الكويتى من ناحية اخرى . ذلك ان ادارة الرياض دابت على اجراء البحوث الميدانية التى مكنتها من التخطيط للمرحلة ومن وضع المناهج والاساليب التربوية التى تتمشى مع حاجات طفل الكويت على اساس من البيانات والمؤشرات الواقعية التى اسفرت عنها هذه الدراسات .

ففى عام ١٩٧٢ تم وضع (الاسس العامة لمناهج رياض الاطفال) وبعد مايقرر من السنتين من التطبيق العملى لهذه المناهج ، قامت الادارة باستفتاء هيئة التدريس وهيئة التوجيه الفنى بشأنها وبناء عليه اجريت بعض التعديلات على مناهج الرياض واعيد طبعها عام ١٩٧٤ . وقد كان لهذه المناهج ابعد الاثر في تحديد الوظيفة التربوية للمرحلة وفى بلورة اهدافها العامة وتحديد الاهداف الخاصة للمجالات الشاملة والمتكاملة لنمو الطفل هذا وقد اشارت الدراسات الميدانية الى ان الاسلوب التربوى الاكثر استخداما من قبل مدرسات الرياض فى تطبيق المناهج هو أسلوب « الموضوع الشامل » او « الوحدات » .

ذلك أن مثل هذا الاسلوب يحقق تكامل المعرفة وينمى جميع جوانب السلوك المعرفى والنفسى والاجتماعى والحركى لدى الاطفال بطريقة متكاملة ومتوازنة ، بعيدا عن التجزئة بين مجالات الخبرة المختلفة وبهذا فهو يتمشى مع طبيعة النمو في هذه المرحلة .

واذا اردنا ان نحدد باختصار الهدف العام لمرحلة الرياض نقول ان الهدف العام للمرحلة هو تحقيق النمو المتكامل المتوازن بابعاده الجسمية والنفسية والعقلية وتربيتهم بالاساليب العلمية التى تنمى فيهم القيم الاجتماعية والاتجاهات النفسية والعادات السلوكية الايجابية التى يحرص عليها المجتمع . وفى ضوء هذا الهدف العام يمكن ان نحدد اهداف الرياض على النحو التالى /

١ ــ تأكيدالايمان بمبادىء الدين والاخلاق والمثل الانسانية الكريمة.

٢ ــ تنمية مشاعر الانتماء لدى الاطفال واعتزازهم بوطنهم وامتهم.

٣ ــ تنمية روح الجماعة والتعاون مع مجموعة الاقران مع تعويد الاطفال على التضحية ببعض رغباتهم فى سبيل صالح الجماعة .

٤ ــ تنمية التفكير المنطقى عند طفل الرياض وايجاد بعض المواقف التعليمية التى تدعو الطفل للتفكير .

٥ ــ تنمية حب الاستطلاع عند الطفل مع تعويده على دقة الملاحظة والمشاهدة والاستنتاج .

٦ ــ اطلاق طاقة الطفل الحركية عن طريق الممارسة الفعلية للتربية البدنية .

٧ ــ تنمية قدرة الطفل على التعبير مع تهيئتة للقراءة والكتابة فى حدود قدراته وامكاناته واستعداده .

٨ ــ ادراك الطفل لمفهوم الاعداد وبعض المصطلحات الرياضية التى تناسب قدراته .

٩ ــ اكتساب الاطفال للقواعد والعادات الصحية .

١٠ ــ تنمية وعى الطفل الحسى والوجدانى عن طريق الممارسة الفنية والتعبير الجمالى .

١١ ــ مساعدة الاطفال على النمو الانفعالى السوى ،وتهيئة الظروف للمحافظة على صحتهم النفسية والعقلية .

١٢ ــ تعويد الطفل على الجو المدرسى قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية حتى يتعرف على مفهوم المدرسة وما يتضمنه من عمليات التكيف والتطبيع الاجتماعى .

ولست ابالغ حين اقرر من موقع المسئولية وبحكم عملى ان الانجازات التى حققتها دولة الكويت فى مجال تربية الاطفال بالروضات تعتبر مفخرة من مفاخر هذه الدولة وواجهة تربوية مشرفة لسياسة الدولة ووزارة التربية يشيد بها الزوار من مختلف البلاد العربية والاجنبية .

فقد وفرت الروضات للاطفال الكويتين تربية سليمة تعتقد على الاسس والحقائق التربوية والنفسية التى كشفت عنها الدراسات الحديثة والتى نادى بها رواد التربية وعلماء النفس منذ بدأ الاهتمام بالطفولة الى ان اصبح الطفل وحاجاته ودوافعه محور الاهتمام في العملية التعليمية .

ولست مغالية اذا قلت بأن الطفل الكويتى ينعم فى الروضات بما لاينعم به الكثير من الاطفال حتى فى بعض المجتمعات المتقدمة .

ولا يقتصر اهتمام الدولة بالطفولة عند اقامة الروضات وتزويدها بالامكانيات المادية والبشرية ولكن يمتد هذا الاهتمام الى الفئات المعوقة فهناك معاهد التربية الخاصة التابعة لوزارة التربية التى تختفى برعاية المكفوفين والصم والبكم والمتأخرين دراسيا والمشلولين في مختلف المراحل التعلمية بالاضافة الى دور الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون والتى تؤدى خدمات للطفولة والشباب ويهمنا فى هذا المقام ان نشير بصفة خاصة الى دار الطفولة التى انشئت عام ١٩٦١ بهدف ايواء ورعاية الاطفال الكويتيين الذين حرموا من الحياة الاسرية لاسباب اجتماعية خاصة فعوضتهم عما افتقدوه ووفرت لهم الرعاية الاجتماعية والتربوية والصحية اللازمة وقد بلغ عدد الاطفال الذين تأويهم هذه الدار ايواء كاملا فى عام ١٩٧٤ (١٢٢) طفلا . بالاضافة الى دار ضيافة الفتيان ودار ضعاف العقول التى انشئت عام ١٩٦٥ ويبلغ عدد نزلائها عام ١٩٧٤ (٢٣٩) من المتخلفين عقليا منهم (٣٠) متخلفا ومتخلفة تتراوح اعمارهم بين ٤ ــ ٨ ويلقى المتخلفون فى هذه الدار كل رعاية واهتمام .

بالاضافة الى دار التربية للشباب وتختص برعاية الاحداث الكويتين من الجانحين او المعرضين للجناح .

اما وزارة الصحة فتتعدد خدماتها وتتشعب الى حد يطول وصفة. وسوف اكتفى بالاشارة الى قسم رعاية الامومة والطفولة الذى اسس فى منطقة القبلة عام ١٩٥٥ واخذ يتطور وتعددت مراكزه حتى اصبحت خدماته تغطى جميع سكان الكويت وبلغ عدد الاطباء به حتى عام ١٩٧٤ (٨٦) طبيبا منهم (٣٤) طبيبا فى قطاع رعاية الامومة موزعين على (١٣) مركز منهم (٥٢) طبيبا يعملون فى قطاع الطفولة وموزعين على (١٧) مركزا . هذا بالاضافة الى (١٨٥) مولدة وممرضة ومساعدة .

بالاضافة الى خدمات الصحة المدرسية وقسم تنظيم الاسرة واثرهما في رعاية الاطفال والشباب .

هذا قليل من كثير مما تقدمة الدولة من خدمات للطفولة والشباب صانعة المستقبل انطلاقا من ايمانها باهمية الاطفال والشباب كموارد بشرية يجب تنميتها وباعتبار ان خير الاستثمارات قيمة ما يستثمر من البشر .

وفقنا الله جميعا لخدمة هذا الوطن

منيرة عبد الله المشعان

مديرة ادارة رياض الاطفال

كلمة الدكتور عبد الله مبارك الرفاعى

« مستوى الخدمات الصحية فى الكويت من ناحيتها الوقائية والعلاجية »

قبل التحدث عن مستوى الخدمات الصحية في الكويت ، يجب علينا اولا معرفة تطور الخدمات الصحية ليس فى الكويت ، بل في العالم اجمع. وثانيا

ما هو مفهوم الصحة فى علم الادارة الصحية الحديثة ؟

مما لا شك فيه ان المرض والالم وجدا مع الانسان منذ وجوده . وبذا مارس هذا الانسان علاج نفسه بطرق شتى ، فرجال الدين كانوا يمارسون الطب ، المشعوذون والدجالون كانوا يمارسون الطب ، والحلاقون قد مارسوا الطب وبعدها اتخذ الطب مهنة محددة ، لها دراستها ولها اصولها ومعارفها ، وحتى قبل الحرب العالمية الثانية كانت العلاقة الصحية هى علاقة بين طبيب ومريض مبنية على اسس تجارية فى اكثر الوقت . وكانت مسئوليات الدولة عند ذاك تنحصر في بعض الاغراض الوقائية لا غير ، منها تحسين البيئة او اعطاء الطعوم المتوفرة فى ذاك الوقت ولذا بقي الطب حتى العقد الثاني من هذا القرن متخلفا بعض الشيء عن غيره من العلوم الانسانية ، وكل تقدم ظهر فى الطب لحين اكتشاف السلفا والمضادات الحيوية والادوية الحديثة فى المجتمع تعزى الى تحسين البيئة كظروف السكن والغذاء والعمل ومياه الشرب وغيرها ، هى التي حسنت في المستوى الصحي فى المجتمع وليس الخدمات الطبية وحدها . الا انه بعد الحرب العالمية الثانية وظهور التزامات للدولة تجاه المجتمع غير من النظرة العامة للخدمات الصحية ، اذ اصبحت هذه الخدمات ليست مجرد طبيب ومريض بل اصبحت عبارة عن نظرة شاملة لصحة المجتمع واصبح الناس يتكلمون عن الصحة وليس المرض وهذه الالتزامات التي ظهرت في دول اوربا بعد الحرب سواء فى أوربا الشرقية أو فى المملكة المتحدة أو حتى فى الدول التي تعتمد نظام الاقتصاد الحر شعرت أن من واجب الدولة الحفاظ على صحة الفرد . لذا اتخذت هذه الدول فلسفة جديدة هي فلسفة التخطيط الشامل للخدمات الاجتماعية ومن ضمنها الصحة ، واصبحت الصحة جزءا لا يتجزأ من الخدمات الاجتماعية ككل . وقد عزز هذا الاتجاه ظهور **منظمة الصحة العالمية** كقوة ، اعتمدت تعريفا جديدا للصحة يختلف عن التعريفا تالسابقة ، اذ جاء فى قانونها الاساسي « الصحة هى التكامل الجسمانى والعقلى والرفاه الاجتماعى وليس الخلو من المرض والعاهة » . ان هذا التعريف قد قلب مفاهيم الصحة وفند

التعريفات السلبية للصحة التى كان يستعملها فلاسفة الخدمات الصحية مثل (فلاشتاين) أو غيره كانوا يعرفون الصحة على انها « مقاومة الانسان للمرض أو الموت » ، انقلب مفهوم الصحة من التعريف السلبي الى التعريف الطوبائي ، اى ليس الخلو من المرض أو العاهة وانما الحالة الكاملة للرفاة الجسمانى والعقلى والاجتماعى . واصبحت الخدمات الصحية ليست مستشفيات او مستوصفات او اطباء او مساعدين ، اصبحت الخدمات الصحية عبارة عن سلسلة مترابطة فيما بينها ، **أولاها حماية الفرد والمجتمع من الآثار الضارة الموجودة حوله** وعلى راسها ملوثات البيئة مع ايجاد اماكن عمل سليمة آمنة منع الحوادث قبل وقوعها ، كل هذا حماية المواطن والمجتمع من الآثار السلبية لبيئته او لطبيعته .

الحلقة الثانية فى هذه السلسلة هى وقاية الفرد او المواطن من بعض الامراض التي يمكن حمايته منها كاستعمال الطعوم وافضل مثل عندنا هو الجدرى وهو الان في دور الاستئصال من العالم اجمع بفضل التعاون الدولي عن طريق الصحة العالمية ، او استعمال بعض الادوية التي تمنع بعض الامراض مثل استعمال الادوية المضادة للملاريا واستعمال بعض العقاقير الاخرى لدرء بعض الامراض .

الحلقة الثالثة في هذه السلسلة في الرعاية الصحية هي الاكتشاف المبكر للمرض ، اذ ان من المعروف ان في كثير من الاحيان يظهر الاثر الكيمياوى للمرض قبل ظهور الاثر العضوى للمرض اى ان التغيرات الكيمياوية في الجسم تسبق ظهور اعراض المرض . والاكتشاف المبكر للمرض قبل حدوثه وبالتالي استئصاله هي الحلقة الثالثة في حلقات الرعاية الصحية على الاكتشاف المبكر للدرن الرئوى او الاكتشاف البكر لسرطان الرحم او مرض البول السكرى قبل ظهور اعراضها هي مثال على ذلك .

الحلقة الرابعة هى علاج المريض اذا اصيب بالمرض . فبالرغم من كل هذه الاحتياطات التي يتخذها المجتمع لحماية الفرد ، لابد ان يصاب الانسان بالمرض ، وعلاج المريض سواء في بيئته او في المستشفى وارجاعه ثانية الى صف الاصحاء .

الحلقة الخامسة والاخيرة في الخدمات هي التأهيل . الى حد قريب كان الانسان المصاب بعاهة يعتبر انسانا غير منتج ، لكن بفضل

التخطيط الشامل للرعاية الصحية وبفضل المفهوم الجديد للصحة الان ممكن تأهيل هذا الشخص المصاب بأى عاهة وتحويلة من انسان عالة على المجتمع الى انسان منتج في هذا المجتمع .

هذه هي الحلقات التي تكمل بعضها البعض فى سبيل خلق مجتمع صحيح . ومن هذا يتضح لنا ، ليست الخدمات الصحية العلاجية والوقائية هي الوحيدة التي تبني مجتمع صحيح بل هناك ظروف ثانية اجتماعية واقتصادية وثقافية تساعد المجتمع الصحيح . . . . . هناك دراسات كثيرة اجريت عن مدى تأثير البيئة في خلق مجتمع صحيح بغض النظر عن مستوى الخدمات الصحية الموجودة ، دراسات اجريت في افريقيا واسيا ودول امريكا اللاتينية .. اظهرت بوضوح ان بعض الامراض السارية التي تنتقل عن طريق المياه يمكن خفضها اذا حسنت الطريقة التي يستعملها الفرد في استعمال هذه المياه . وان الجدول المرفق ادناه يوضح ان الكوليرا تنخفض نسبتها لـ ٩٠ ٪ اذا حسنت طريقة شرب الماء واستعيض عن الطرق البدائية لاستعمال المياه بالماء المعقم والمصفى .

ـ التيفوئيد انخفضت نسبتها ٨٠٪

ـ التهاب الكبد المعدى انخفض ١٠٪ وعليها استفهام (؟) لان التهاب الكبدى المعدى جزء من كل هو اليرقان الكبدى ، قسم منه معدى وقسم غير معدى والتفريق بين النوعين صعب .

ـ الزحار الباسيلى او (الدوسنتاريا) انخفض بنسبة ٥٠٪

ـ النزلات المعوية انخفضت ٥٠٪

ـ التراخوما انخفضت ٦٠٪

وهذا يظهر مدى تأثير البيئة على صحة المجتمع .

والجدول رقم ٢ ، ٣ عن انتشار بعض الامراض التي لها علاقة بمستوى البيئة يظهر وضوح ان نسبة الاصابة بهذه الامراض يتناسب مع مستوى الظروف البيئية فى هذه المناطق ،

فحين نرى كمثال ان نسبة الوفيات بين الرضع بسبب النزلات المعوية فى منطقة مجمع الفيحاء (تشمل الفحياء ـ الشويخ ـ النزهة) وهي جميعها

مناطق ويعيش سكانها في ظروف صحية ملائمة نرى نسبة هذه الوفيات ٦ر٦ بالمئة الف) نرى هذه النسبة ترتفع في الفروانية والجهراء والصليبخات حيث تتواجد العيشيش التي يعتبر ظروف صحية متدنية ، ترتفع هذه النسبة ٦ر٨٦ ، ٥ ر٩٧ ، ١٠١ بالمئة الف بالرغم من تواجد نفس الخدمات الصحية في جميع هذه المناطق .

أردت بهذه المقدمة البسيطة ان اظهر مدى العوامل المختلفة التي تتفاعل وتنتج مستوى معين للخدمات الصحية أو مستوى الصحة في المجتمع . لذا يجب قبل ان نحكم على مستوى الخدمات الصحية يجب ان نأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل التي هي خارج نطاق واختصاصات الجهات المسئولة عن الخدمات الصحية ، ولا يمكن تغيير جميع الظروف البيئية التي تؤثر في الصحة سلبا وايجابا ما لم تتعاون جميع الاطراف المعنية بالتخطيط الشامل لهذه الخدمات .

اذا اردنا ان نقيم الخدمات الصحية تقييما تجريديا مستقلا عن العوامل والاثار الاخرى يجب ان ننظر لناحيتين مهمتين ، ناحية التأثر تأثير هذه الخدمات وكفاءة هذه الخدمات . وما نقصد بالتأثير هو مدى استعمال الجمهور لهذه الخدمات . واذا القينا نظرة على هذه ، نرى ان الخدمات الصحية في الكويت مستغلة من الجمهور وهناك اقبال عليها يمكن اكثر من المعدل العادي .

اذن هناك اقبال جماهيري وفيه استعمال للحد الاقصى لهذه الخدمات . معدل الزيارات للمستوصفات بالكويت يتراوح بين ٨،٦ زيارات في السنة بينما الزيارات في الدول المتطورة التي تتبع نفس التخطيط الصحي لا تتعدى ٣ ، ٤ زيارات في السنة . فمعنى هذا هناك اقبال من الجمهور على هذه الخدمات .

التوزيع الجغرافي : لو نظرنا لخارطة الكويت نرى الخدمات تقدم على مستويين الخدمات الاولية او ما يسمى (بالمستوصف او المجمع) بخدماته وخدمات المستشفيات . . . ان الخدمات الاولى موزعة توزيعا عادلا على جميع مناطق الكويت ، فاذا كانت بعض المناطق محرومة فعلا من هذه الخدمات فانها قليلة وممكن لافراد هذه المنطقة الوصول لهذه الخدمات بسرعة قياسية

بالنسبة للمجمعات الاخرى . والتوزيع الجغرافي للمستشفيات اظن لظروف يعرفها الجميع ، لقد تأثر التوزيع الجغرافى العادل للمستشفيات على جميع مناطق الكويت وتكدست هذه الخدمات في منطقة صحية واحدة ومستشفى الاميرى وبقيت مناطق ظهرت حديثا محرومة من خدمات هذه المستشفيات التي أثرت سلبيا ـ بعض الشيء ـ على مستوى هذه الخدمات بالاخص في خدمات الحالات الطارئة ، كالمصاب فى حادث سيارة فى منطقة الوفرة او غيرها يلزمه كثير من الوقت يمكن ان يفقد فيها حياته حتى يصل الى المستشفى .

ـ بالنسبة لاستغلال هذه الخدمات داخل المستشفيات ، . .

اذا نظرنا الى احصائيات هذه المستشفيات نرى ان الاستغلال يكاد يكون تاما او اكثر من تام . والحقيقة ان المستشفيات تعمل بأعلى من طاقتها .

ـ جدول رقم ٤ يوضح المقارنة بين الكويت والدول المتطورة حول (مدة بقاء المريض في المستشفى) لان مدة بقاء المريض بالمستشفى لها علاقة بكفاءة ومستوى الخدمات الصحية ، وهل المريض يبقى اكثر من المعدل او اقل من المعدل بالنسبة للامراض المختلفة . نرى بالمملكة المتحدة بصورة عامة يبقى المريض بالمستشفى اكثر من السويد واكثر من الولايات المتحدة واكثر من الكويت والسبب في ذلك متعدد، مثل الظروف الاجتماعية او ظروف العمل بالمستشفيات يحتم عليهم بقاء المريض فترة اطول بالمستشفى . لكن اذا نظرنا الى الكويت نرى نسبة الامراض الجراحيه ومعدل بقاء المريض بالمستشفى تقارب الدول الثانية . مثلا استئصال الزائدة الدودية ٦ أيام في الكويت ٨ر٥ في الولايات المتحدة ، ٨ر٤ في السويد و ٨ر٩ في المملكة المتحدة . انظر جدول (٤)

وهذا في الحقيقة يدل على ارتفاع مستوى الخدمات الصحية لانه اذا كانت مدة بقاء المريض متقاربة لهذه الدول معناه ان نسبة المضاعفات في هذه الامراض اقل .

ـ الشق الثاني من الحكم على الخدمات الصحية هو الكفاءة في الاداء.

وكفاءة الخدمات يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام : الكفاءة الفنية ـ الكفاءة الصناعية ـ الكفاءة في توزيع الدخل . ما في شك ان الكفاءة تعتمد اعتمادا كليا على الانسان وعلى القوى العاملة وان صناعة تقديم الخدمات الصحية تعتمد على الانسان ، الذى يقدم هذه الخدمات هو الانسان ، والذى يتسلم هذه الخدمات هو الانسان ، فمتى ارتفعت كفاءة هذا الانسان وارتفعت كفاءة الاداء . والكفاءة الفنية تعتمد على العاملين في الحقل الصحي من أطباء وممرضين ومساعدين لان العملية الصحية الان عملية فريق كامل متكامل . هناك من الدول اعتمدت ما يسمى بالرقابة الذاتية على كفاءة العمل في المستشفيات والمراكز الصحية التي عن طريقها يمكن قياس الكفاءات ،منها تشكيل لجان للسجلات الطبية ومعرفة ما فيهذه السجلات من معلومات ، لجان تسمى لجان الانسجة والتي تدقق في كل عضو يزال جراحيا من الجسم ويحلل لمعرفة هل كان التشخيص صائب او لا ، لجان التشريح بعد الوفاة لمعرفة التشخيص البثلوجي ومقارنته بالتشخيص السريرى او الاكلينيكى ، لجان لمعرفة مدى الميكروبات المختلفة بالمستشفى، هذه اللجان التي يمكنها ان تقيم مستوى الخدمات وكل ما نقوله هو انطباع أكثر منه رأى مبنى على اسس علمية .

ـ الشق الثالث هو الكفاءة الصناعية ، ما في شك ان الخدمات الصحية هي اصبحت صناعة مردودها ذو جزئين : مردود معنوي لصحة الانسان وليس لدينا الوحدة القياسية لقياسها والثانى هو المردود الاقتصادي والمعروف أن المردود الاقتصادي هو الانتاج الاقصى بأقل كلفة ممكنة فمثلا الخدمات الفندقية فى المستشفيات ، تكاليف المريض وغيرها مع الاسف غياب الجهاز الذي يقدر هذه التكاليف ، الجهاز الذي يقدر تكاليف الانتاج اصبح من الصعب جدا الحكم على كفاءة الجانب الصناعي من الخدمات الصحية وهذه مشكلة الدولة ككل ليس هناك تقييم للمردود من الاستثمارات المادية او البشرية .

ـ الشق الرابع من الخدمات هو ليس مسئولية الخدمات ولكن مسئولية الادارة المركزية وهو وضع أولويات هذه الخدمات وتوزيع ما تخصصه الدولة والميزانية توزيعا عادلا حسب أولويات الخدمات واظن ان التوزيع في الكويت تتدخل فيه عوامل كثيرة ومسئولية المسئولين هو ايجاد توازن بين المطالب التي اكثرها مبنية على اشياء خارجة عن أولويات الصحة واولويات الخدمات الصحية واحتياجات المجتمع من الخدمات من الخدمات الصحية ، المسئول هو ايجاد توازن بين المطالب والاحتياجات .

واحب ان اختم هذه المقدمة الموخرة انه لا يمكن الحكم على مستوى الخدمات الصحية عن طريق الارقام او طريق الانطباعات الشخصية انما هناك عوامل كثيرة هي التي تتحكم وتتفاعل فيما بينها في تقرير مستوى الخدمات الصحية وبالتالي المستوى الصحي للمجتمع .

والخلاصة هو ان

اولا : الخدمات الصحية هي جزء لا يتجزأ من الخدمات الاجتماعية ، لذا لا يمكن التخطيط لها او النهوض بها بمعزل من هذه الخدمات .

ثانيا : ان هناك عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تشترك فيما بينها وتتفاعل لتقرير المستوى الصحي للمجتمع ومن الصعب جدا الحكم على مستوى الخدمات الصحية من خلال الاحصاءات الصحية والحيوية فقط .

ثالثا : مما تقدم يتضح مدى صعوبة الحكم على مستوى الخدمات الصحية لعدم وجود وحدات قياسية للمردود وانه يمكن قياس مستوى الاداء لهذه الخدمات بغية الوصول الى انماط عالية من الكفاءة وبأقل استثمار ممكن من مادى وبشرى .

الجدول رقم (٤)

معدل البقاء فى المستشفى حسب المرض فى ثلاثة دول غربيه ومقارنتها بالكويت

المعـــــرض	المملكة المتحدة	السويد	الولايات المتحدة	الكويت
١ – أمراض القلب الناشئة من تصلب الشرايين	٢٨,٩ يوما	١٩,١	١٤,٧	١٢
٢ – نزيـــف المـــخ	٣٢ يوما	١٥,٣	١٤,٧	٨
٣ – التهاب القصاب	١٩,٩ يوما	١٣,٢	٧,٥	٩
٤ – ذات الرئـــة	١٨,٨	١٦,٣	١٠,–	٨
٥ – الربـــو الشعبى	٢١,٩	١٧,–	٧,٨	٧
٦ – استئصال الزائدة الدوديه	٩,٨	٤,٨	٥,٨	٦
٧ – نمـــق فربـــى	١٣,٨	٩,٩	٧,٣	٦

المصدر : نظم تقديم الخدمات الصحية مسح دول مختلفة ج . هـ. بابسون أحصائيات المستشفي الاميرى فبراير ١٩٧٤ .

الجدول رقم (٣)

النسبه لكل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان

المنطقة	شلل الاطفال	وفيات النزلات المعوية	الدرن الفعال	التهاب الكبد المعوى
المدينة داخل السور	٢,٣	٩,٣	١٠٧	٩٩
الدعيه	-	٦,٣	٤٧	٩٤
السالمية	١,٩	١٩,٣	٤٨	٨٢
حولى	٥,-	١٦,٥	٣٥	٧٩
الفيحاء	٨,٨	٦,٦	٧٥	٨٤
الفحيحيل	١٤,٥	١٦,-	١٦٢	٩٣
الفروانيه	٢١,-	٨٦,٦	١٤٥	١٣٥
الجهراء	٥٨,٥	٩٧,٥	٣٨٠	٢٨٤
الصليبخات	٥٥,٨	١٠١,-	٣١٢	٢٤٤

جدول رقم (٢)

بعض الامراض السارية المبلغ عنها عام ١٩٧٣

فى مختلف مناطق الكويت

المنطقة	عدد السكان التقرير	شلل الاطفال	مرفقات النزلات المعويه	حالات دون معال	التهاب الكبد المعوى
المدينة داخل السور	٨٥٩٠٢	٢	٨	٩٢	٨٥
مجمع الدعية	٤٧٧٦٣	—	٣	٢٢	٤٥
السالميه	١٠٣٦٢٥	—	٢٠	٥٠	٨٥
حولى	١٣٩٦٧٤	٧	٢٣	٤٩	١٠٩
الفيحاء	٤٥٤٥٢	٤	٣	٦٢	٣٨
الفحيحيل	٦٩٠٣٦	١٠	١١	١١٢	٦٤
الفروانيه	١٧٣٩٧٤	٣٨	١٥٠	٣٢٨	٢٣٤
الجهراء	٣٧٦٣٨	٢٢	٣٨	١٤٣	١٠٧
الصليبخات	٤٦٥٥٧	٢٦	٤٧	١٤٥	١١٤

المصدر عن تقرير دكتور Longmuir خبير الصحه العالميه عن مراقبة الامراض السارية في الكويت

كشف رقم (١)

العلاقة بين بعض الامراض السارية عن طريق الماء وتحسين طرق توزيع هذه المياه

المـــــرض	حدتـــه	نسبة انخفاض المرض بعد تحسين طرق توزيع مياه الشـــرب
الكولـــيرا	+ + +	٩٠
التايفوئيـــد	+ + +	٨٠
التهاب الكبد المعدى	+ + +	١٠
الزحار الباسيلى	+ + +	٥٠
الزحار الاميـــى	+ + +	٥٠
النزلات المعويـــة	+ + +	٥٠
التراخـــوما	+ + +	٦٠

المصدر من ندوة سيبا عن حقوق الأنسان والصحة ١٩٧٤ ص ٨٦ .

كلمة الدكتور حسان حتحوت

تعود صلتي بالخدمات الصحية بالكويت الى عام ١٩٥٨ مما يتيح لي فرصة النظرة الشاملة الى تطورها . واستطيع او اقول ان بدءها كان انجح من حاضرها فأرجو ان يكون غدها خيرا من يومها .

المقاييس التقليدية للخدمات الصحية :

١ ــ الاحصاءات الحياتية (جدول ١) كمعدل الوفيات لكل الف من السكان ومعدل موتى لكل الف مولود حي ووفيات الرضع لكل الف مولود حي ووفيات الاطفال دون خمس سنوات لكل الف مولود حي . . . وهذه لم تكد تحرز تقدما في العقد الزمني بين ١٩٦٥ و ١٩٧٤ .

٢ ــ الامكانات المتاحة ومقدراها منسوبا لكل فرد (جداول ٢،٣،٤) كنسبة السكان لكل طبيب او اسرة المستشفيات لكل الف من السكان او الحمل البشرى الذى تحملة وحدة او عيادة على مدى السنين . وواضح كما أشار الزملاء ان الخدمات الصحية عجزت عن النمو بنسبة تواكب النمو السكاني وانها تقصر قصورا مطردا عن حمل مسئولتها المفترضة .

٣ ــ الانفاق : في الخطة الخمسية ٦٧ ــ ٧١ خصص للصحة اكثر من ١٥ مليون دينارا كان الانفاق الفعلى منها ٣ مليونا .

والانفاق في ذاته ليس مقياسا وافيا لانه يخضع لعوامل منها كفاءة هذا الانفاق وهل استخدم فيما يعود بأكبر حصيلة . ومنها عامل الزمن نظرا لارتفاع الاسعار المستمر مما يجعل مجرد البطء في الانفاق بابا من ابواب الخسارة . فضلا عن ان عامل الزمن مؤشر حضارى خطير فالمستشفى الذى يمكن بناوءه في سنتين فيبنى في اربع سنوات يشير الى موقعنا من الركب العالمي .

٤ ــ العائد وهذا صعب القياس لان وفرة الصحة او التعاسة والسعادة او الراحة النفسية للمريض امور لا تخضع لمقاييس واضحة .

اسباب القصور وابواب تلافيها :

الخدمات الصحية محصلة عوامل مختلفة تشمل من يتلقاها ومن يعطيها وما يكتنفها .

الذين يتلقون الخدمات الصحية :

١ ــ لابد للاستفادة المثلي من الخدمات المتاحة من مستوى ثقافي واجتماعي معين . فمثلا ادراك الفاية من النظافة كقيمة وسلوك قد يغير النمط المرضى في مجتمع من المجتمعات . وما زلنا وقد دخلنا عصر الاقمار الصناعية في حاجة الى العبقرى الذى يقنعنا بوضع القمامة في وعاء مغطى وهى عملية تؤدى بالنهاية الى اختصار وفيات الاطفال بعدة الاف .

٢ ــ هناك كذلك عيوب فى استعمال الخدمات المتاحة على الوجه المطلوب .

فقد انهار نظام التسجيل الصحي الذى قصد الى وضع كل مجموعة من السكان تحت رعاية طبيب العائلة .. الذى يتولى ترتيب مشورة اخصائي المستشفي عند الحاجة . ولا شك ان الناس معذورة في التمرد على هذا النظام لان المستوصفات والمجمعات أصبحت ضحيةالزحام والتعامل غير السمح وعدم الاخذ بنظام المواعيد وغير ذلك .

٣ ــ تقلصت « علاقة الطبيب بالمريض » وهى من ركائز العمل الطبي الاساسية . فلم يعد الطبيب هو المرجع والعاهل والموئل الموثوق به .. ولهذا أسباب كثيرة منها تضخم عدد المراجعين وبالتالى قلة الوقت المسموح لكل مريض ، وتدخل الكوادر الادارية بين الطبيب والمريض ولو بدافع حراسة مصلحة المريض ، وتراخى المركز الادبي للطبيب فى نظر الجمهور .

٤ ــ الاعلام العكسى .. فان السهولة التي يتم بها انتقاد تصرف الطبيب سواء كان الانتقاد محقا أو مخطئا قد ساعدت على كسر شعور التوقير الذى ينبغي ان يملأ نفس المريض حتى يمكن للطبيب أن يفيده .

٥ ــ جنوح الناس الى الاستهانة بالنظم الموضوعة ومن أمثلة ذلك الطريقة التي يسلكونها في زيارة المرضى بالمستشفيات من ناحية مراعاة وقت الزيارة أو ادابها من جهة الهدوء والتخفيف على المريض .

٦ ــ تقاصر الحبكة الكافية فى مسألة العلاج بخارج البلاد وجنوح فريق من الناس ــ جنوحا موسميا مع مطالع كل صيف ــ الى الاستفادة من هذا الوجه لعلاج أمراض ممكن أن تعالج محليا ... ومرافقة المرضى هم عادة سبب المشكلة

٧ ــ التفاوت بين المناطق المختلفة فى الرعاية الصحية وتدخل العوامل السياسية المحلية فى توزيع المؤسسات على المناطق .

الذين يؤدون الخدمات الصحية :

١ ــ قصور العدد فى كافة الكوادر الطبية والتمريضية والمختبرات عن الوفاء بحاجة اليوم والغد . ومن الغريب أن معهد التمريض يتمسك بألا تقل نسبة الفتيات الكويتيات المقبولات به كل عام عن ٥٠٪ ، فى حين أن وزارة الصحة ترسل كل عام بعثة لاجتلاب الممرضات من الهند على الوجه الاكبر ثم من سائر الدول العربية . هذا مع العلم ان هناك أزمة عالمية في التمريض وان هناك جالية كبيرة من الفتيات العرب (خاصة فلسطين) نشأت بالكويت وستظل فيها ويمكن أن يساهمن بدور كبير فى حل أزمة التمريض .

٢ ــ القصور الشديد فى الخدمات الاحصائية والسكرتارية .

٣ ــ التبرم الشديد بالظروف النفسية والادبية والمادية بالنسبة للعاملين والتى تمثل فى الحاضر هبوطا شديدا عما كانن فى الماضى ونعلم ان وزارة الصحة تنتوي علاج ذلك فنتمنى لها التوفيق .

٤ ــ الكفالة الاجتماعية للمرأة العاملة برعاية ابنائها فى دور الحضانة ورياض الاطفال .

٥ ــ الخشية من المستقبل بالنظر الى عدم وجود تقاعد للاجانب في الوقت الذى تطورت فيه الاسعار العالمية فاصبحت المكافأة أو المدخرات شيئا تافها بالقياس الى ثمن بيت أو شقة أو خلو رجل عند العودة للوطن .

٦ ــ ضرورة العمل على تحسين المستوى العلمي باباحة المهمات العلمية بالخارج لغير الكويتيين اذ ان مردودها للمريض وليس ربحا شخصيا لذات الطبيب

٧ ــ ولا شك ان انشاء كلية للطب بالكويت سيكون ذا اثر فعال فى رسم المستويات المطلوبة والمساعدة على بلوغها .

تشابك الخدمات الصحية مع السلطات الاخرى :

وحبذا لو انشىء مجلس أعلى للخدمات الصحية من الوزراء المعنيين وغيرهم ، لتحتشد الجهود كلها فى الاتجاه المطلوب ...

فظهور انماط جديدة من الامراض واسباب الوفيات مثل حوادث السيارات ومضاعفات الخمر (وان كانت ممنوعة رسميا) والتدخين والتصنيع وعواقب الترف المادى والخواء الروحى (الامراض السرية والانحرافات الخلقية وغيرها) تقتضي التعاون بين وزارة الصحة وغيرها من الوزارات كالداخلية والتربية والشئون الاجتماعية والاوقاف .

بل ان هناك أنواعا من تنازع الاختصاصات مع سائر مؤسسات الدولة مثل الاسكان والاشغال والبلدية فى الاسكان والمرافق ... ومثل البلدية والتجارة الصناعة فى مراقبة الاغذية والمياه والصرف الضخى ... ومثل الشئون الاجتماعية فى الصحة المهنية ... ومثل التربية والشئون في رعاية المتخلفين عقليا والمسنين ... مما يجعل اداء وزارة الصحة لرسالتها محفوفا بالكثير من الصعوبات ...

بل انه من الغريب حقا فى الوقت الذى تدعو فيه وزارة الصحة الى نظافة البيئة ومكافحة توالد الذباب ان نجد ان الحدائق الصغيرة التي تزدان بها الشوارع تسمد بالسباخ البلدى وما يفضى اليه من روائح وذباب .

ومن المناسب ان نذكر أن انجع طرق مكافحة الخمر والتدخين هو التعليم المناسب في الابتدائى والمتوسط ومن قبل أن يتعرض النشء لها بسنوات طويلة .

وختاما ـ يجب أن نشيد بأن الشعب الكويتي بالنسبة لاى شعب عربى آخر وبالنسبة لاكثر شعوب العالم ربما باستثناء الشعوب الاسكندنافية يعتبر شعبا محظوظا فيما يختص بمستوى الخدمات الصحية التى تقدم بالمجان ، وان كان عدد من الناس لا يدركون للاسف قيمة هذه النعمة .

الدكتور عبدالله الرشيد .

((مستوى الخدمات الصحية فى الكويت من ناحيتها الوقائيـة والعلاجيـة))

احب أولا أن أشكر رابطة الاجتماعيين والسيد/ عبد العزيز الصرعاوي ، والحقيقة انه لم يكن لي محل فى هذه الندوة وقد فوجئت بالمسئولين بوزارة الصحة اليوم ترشحنى لهذه الندوه وانا كطبيب أطفال فنى ولست اداريا احب هنا أن أوضح بعض الحقائق ولن ذهب كما قال صديقى الدكتور عبدالله الرفاعى الى الحديث عن تاريخ الخدمات الصحية وتطورها فى البلد والبلاد الاخرى كالسويد وامريكا والنرويج وتوجو وزامبيا وغيرها .

ولكني سأسرد عليكم بعض الحقائق احس بها كطبيب يعمل في مستشفى ، طبيب فنى يعمل مع المرضى ويحس بآلامهم .

ياحضرات الاخوات والاخوه : ـ

ان الدول تتطور بسرعة والدول الحديثة تتقدم بصورة مذهلة ومن أهم الاشياء التي تغطي صورة أصيلة وواضحة عن تقدم الدول هو المستوى الصحى والتقدم فى خدماته وأول شىء يسأل عنه الزائر للكويت أو الزائر لاى بلد في الخارج هو ما مقدار المستوى الصحى وعلاقة المرضى بالاطباء وعدد الاسره وعدد المرضى بالنسبة لعدد الاطباء وما هى الخدمات التي تؤديها الدولة فى مجال الصحة العامة .. الخ .

ولو نظرنا الى الخدمات الصحية بدأ من المستوصفات وانتهاءا بالمستشفيات لوجدنا الاتى : عدد المترددين على الخدمات الصحية بالكويت لعام ١٩٧٤ هم ٦ر٩٦١ر٠٠٠ مراجع بمتوسط ٧ أو ٨ زيارات للشخص الواحد اذا علمنا أن عدد سكان الكويت حوالى المليون ولو علمنا بأن عدد أطباء المجمعات والمستصفات عددهم ٢٥٠ طبيبا يعالج كل منهم يوميا ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ حاله لوجدنا أنه عدد غير معقول لا طبا ولا

انسانيا ، لانه عـدد مهول يعكس عدم الثقة بين المريض والطبيب ولايمكن أن يؤدى الى خدمة مقبولة .

ولو نظرنا للمستشفيات فاننا نجد دخـول المرضى فيها كالاتى: —

مستشفى الصباح ٣٤ر١٢٢

مستشفى الامـيرى ١٣ر٠٩٩

مستشفى الولادة ٢٩ر٢٤٠

مستشفى الطب النفسي ٢٦٨٥

مستشفى الامراض السارية ٥٠٠٠

هذا ولا شك بأنها أعداد كبيرة .

وسأتكلم لكم من واقع عملي كطبيب بقسم الاطفال بالصباح وستجدون أرقام مذهلة حقا —

ففى عام ١٩٦٣ كانت حالات دخول الاطفال المرضى ٣٤٨٤ وفي عام ٧٥ كانت حالات دخول الاطفال المرضى ١٦ر٥٠٠ علما بأن هذا الرقم الاخير يعادل ٥٠٪ من عدد دخول المرضى فى مستشفى الصباح ككل .

وبالمقابل فعدد الاسرة كان ١٣٨ سريرا زاد الى ٢٠١ ونضطر فى كثير من الاحيان بحشر أسره اضافية فى طرقات القسم .

وعدد الاطباء كان ١٩ طبيبا والان ٣٠ طبيبا مع اختلاف نوعيتهم فأصبح الغالب هم من الاطباء الجـدد غـير الاخصـائين مع زيـادة فى استقالات الاطباء الاخصائين اذن فقد انخفضت نوعية الاطباء .

فماذا تدل هذه الارقام ، أنها تعنى ببسـاطة زيادة عدد المـرضى الداخلين لقسم الاطفال من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٥ بنسبة ٥٠٠٪ يقابلها زيادة فى الاسره بنسـبة ٥٠٪ فقط وزيادة في عدد الاطباء بنسبة ٣٣٪ فقط مع انخفاض مستوياتها العلمية .

وكان يجب أن يكون هناك على الاقل الان ١٠٠٠ سرير للاطفال يقابلهم عدد من الاطباء لا يقل عن ١٠٠ طبيب ذوى نوعيات جيده أى زياده نسبة الاخصائين حتى يكون لذلك التأثير المعنوى الملموس فى العلاج وفي نفسية المرضى .

وسوف لا اتطرق للاقسام الاخرى فلا يقل حظها عن حظنا . ولكني سوف أتطرق بصفة عامة للهيئة التمريضية اذ يرتبط عملهن بنا ، فقد صار هنا نقص شديد فى عددهن وأصبحت الكفاءات الجيدة غير متوفرة وأصبحنا عاجزين عن اقاء الجيد منهم لكثرة استقالاتهم وانعكس ذلك على عملنا بالمستشفيات ، وزيادة شكوى المرضى من التمريض واصبحت لجان التعاقد التى تسافر الى البلدان الخارجه تجىء بأردأ نوع من الممرضات ولا بد من ايجاد حل سريع لهذا الموضوع .

وخلاصة الموضوع يجب ان نعرف ما كنا نفعل من عام ١٩٦٢ وللان ولماذا لم تعمل وزارة الصحة لمقابلة هذه الزيادة فى اعداد المرضى كما فعلت وزارة التربية بتوسعها فى انشاء المدارس أولا بأول .

كما أوردت لكم سابقا أن حالات الدخول للمستشفيات فى ازدياد مضطرد وعدد الاسرة قاصرة والاطباء عددهم قليل ونوعيتهم اقل من المستوى الذى يجب أن تكون عليه في بلد كالكويت يلزم أن يكون فيها أحسن نوعية ممكنة .

لا بد من نقد انفسنا لنعرف قصورنا واخطاءنا حتىنستطيع انسير فى الركب ونعرف أن نخلق كادر فنى يقيم ويصور المريض كانسان ،ودائما أقول ان الطبيب لو انطلق من منطلق انسانى فيصور أن هذا الطفل ابنه أو ابنته وهذا المريض ابوه أو أخوه او هذه المريضة أخته او والدته فاننا سنخلق علاقة جيده بين المريض والطبيب وتثبيت أواصر الثقة ويكون لهذا أثر مثمر فى المستقبل القريب ان شاءالله .

واذا لابد من الاهتمام بالناحية الانسانية والاجتماعية للاطباء وتقوية الصلات بينهم في الاقسام المختلفة ، فهناك تباعد بين من يعمل فى المجمعات والمستوصفات وبين من يعمل فى المستشفيات .

كما اننى أنبه انه يجب على وزارة الصحة ان ترعى اطبائها وتقدم لهم كل تشجيع أدبى ومعنوى ومادى فلا يجب أن يعتبر الطبيب الاتى

من اى بلد عربى قد حضر من اجل ٢٥٠ دينارا فى حين انه يأخذ فى بلده ٢٠ جنيها وقد زيدت فأصبحت ٤٠ جنيها الان فهذه النظره خاطئة وكل بلاد المنطقة العربية الان تتخاطف الاطباء وخاصة القدامى ذوى الخبره والاخصائيين وكثير منهم يقدمون استقالاتهم للعمل في منطقة الخليج والسعودية وأى منطقة أخرى لان هناك امكانيات ومساعدات معنوية ومادية ونحن هنا بالكويت لا نقدم المساعدات المعنوية ولا المادية والطبيب هنا يعانى بمعنى الكلمة .

ونحاول فى السنة الاخيرة بتقريب هذه الفجوة بعمل دورات علمية للاطباء ويكفى فى الوقت الحاضر أن يعلم الموجدون بوجود هذه الدوره والتى بدأت في ٧٦/١١/١ الى ١٩٧٧/٦/٣٠ والتي دعى اليها جميع أطباء الكويت وحتى القطاع الخاص يحضرها يوميا من ١٠٠ ــ ٢٠٠ طبيب بعد الظهر ليشعروا بالترابط فيما بينهم وأنهم كبشر ويتبادلون الاراء مع الزوار الاجانب فى كل ما يتصل بعملهم من علاج للمرضى فهى تفيدهم نفسيا وعلميا ، وتنعكس بالتالى على المرضى .

واذا استمرت الوزاره على هذا النهج فانها سوف تتمكن من خلق كادر فنى فى وزارة الصحة يستطيع أن يصلح العلاقة ما بين المريض والطبيب ويضع الثقة فى كل منهما لخدمة المجتمع

ولا يخفى عليكم ياحضرات المستمعين ما قمنا به ولاول مرة فى دولة الكويت بعمل دورة للحصول على دبلوم الاطفال واستقدمنا لهم من جامعة دبلن خيرة الاساتذة وستتخرج أول دفعة في يناير ١٩٧٨ والا فمن أين لنا بالاطباء عند افتتاح مستشفياتنا بعد عامين .

وفى الختام فانى أقول أن الهدف من الدورة ــ الخدمات الصحية ــ انه يجب لا نبشر فقط ببناء مستشفى فى فيلكا والجهراء ومبارك الكبير ولكن الاهم هو أن نبشر بتكوين كادر فنى محترم في وزارة الصحة ليقوم بخدمة هذه المستشفيات بدون تفريق بين جنس وأخر وليكون الهدف الاساس الرئيسى هو خدمة الانسان المريض وهى من أهم صفات الطبيب وواجباته هو خدمة الانسان المريض والفقير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

– كلمة السيد/ الدكتور على عقبه

اشترك الامين العام للمنظمة الدكتور على عتيقه فى ندوة أقامتها رابطة الاجتماعيين الكويتية فى الثالث والعشرين من شباط/ فبراير الماضى . وكان المحاضر الاخر فى الندوة هو الدكتور سعيد النجار الخبير لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

بدأت الندوة بحديث للدكتور النجار الذى قال بأن العقد الحالى يمثل حدا فاصلا بين عهدين اقتصاديين يمثلان نظاما اقتصاديا قديما وآخر جديدا بدأت ملامحه فى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية .

وميز الدكتور النجار بين النظامين بكون الاول اتسم بالتبعية والسيطرة وبالتفاوت الكبير في مستوى الدخل بين جزء مسيطر من العالم وآخر مسيطر عليه ، اما النظام الجديد يسير فى طريق قيام العلاقات بين الدول والمجموعات على أساس التشابك المصلحي .

وقد جعل المحاضر من العقد الحالى حدا فاصلا بين عهدين مستدلا بالتحرك العالمي نحو مواجهة عدد من المشاكل المتعلقة بالبيئة ، السكان ، الغذاء ، ثروات قيعان المحيطات ، واخيرا أزمة الطاقة فى اواخر عام ١٩٧٣ التي كان لها الاثرفي اظهار مدى التشابك المصلحي والاعتماد المتبادل بين مختلف الدول .

وعن مركز البلاد العربية فى الوضع الجديد قال ان لها مركزا فريدا بامتلاكها للنفط الذى استخدم كسلعة استراتيجية ويمكن أن يستخدم فى مناسبات أخرى . الا أن هذا المركز الفريد مؤقت ويمكن الا تزيد فترة التمتع به عن نهاية هذا القرن . وهنا حذر المحاضر من أن تفلت من أيدى العرب هذه الفرصة العظيمة اذ أنه ليس فريدا فى تاريخنا أن تفلت منا الفرص العظيمة التي لاتعوض .

وحول مدى تجانس البلاد العربية قال ان هناك بلادا نفطية واخرى غير نفطية وان الاولى تتمتع بدخل عريض وقاعدة انتاجية ضيقة ، وان ثرواتها المالية تأتى من مصدر ناضب ، وانها أصبحت مصدرا مهما لتقديم المعونات التى تفوقت كثيرا من حيث النسبة على ما تقدمه الدول الصناعية الى الدول النامية حيث أن المجموعة الصناعية لم تصل بعد الى تقديم ما يوازى ٧ر. بالمائة من دخلها القومى كمعونات . وفى رايه أن الدول العربية غير المنتجة للنفط يمكن أن تركز على الصناعات التي تتطلب

كثافة عمالية ، كما ان بعضها يمكن أن يركز على انتاج وتصدير المواد الغذائية .

وهناك تقسيم اخر يقسم البلاد العربية الى مجموعتين تتميز الثانية منها بأنها أقل تقدما أو أكثر فقرا . وهناك أيضا تقسيم ثالث يميز البلدان العربية المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط وبالذات من حيث امكانية تطوير علاقاتها مع المجموعة الاوروبية .

وبعد ان انتهى الدكتور النجار من مقدمته تحدث الدكتور على عتيقة فأكد أن مصدر الاهتمام بالدعوة الى خلق ما يسمى بالنظام الاقتصادى الجديد هو الدول النامية التى واجهتها صعوبات اقتصادية معقدة بسبب العلاقات الدولية الاقتصادية القائمة والتى تعتبر امتدادا لعهد الاستعمار والنظام الاقتصادى الذى برز بعد الحرب العالمية الثانية وأهم خصائص النظام الحالي ما يلي : —

١ — الفوارق الكبيرة بين الدول الغنية والفقيرة

زاد دخل الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) فى عام ١٩٧٣ عن ٣٠٢ تريليون دولار أو ٦٥ بالمائة من دخل العالم بينما لم يتجاوز عدد سكان تلك الدول ٢٠ بالمائة من دخل العالم كما أنتجت تلك الدول ٦٤ بالمائة من انتاج العالم الصناعي و ٧٥ بالمائة من مواد التجارة الدولية . وفى عام ١٩٧٤ كانت تلك الدول تملك أكثر من ٩٠ بالمائة من جميع الاستثمارات الخارجية .

أما حصة البلاد النامية فهى حوالي ٢٠ بالمائة من الدخل العالمي مقابل اكثر من ٥٠ بالمائة من سكان العالم .

وتظهر الفوارق كبيرة ايضا في مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية ونمط الحياة ، والاخطر من هذا كله الفوارق المخيفة فى مستوى المعرفة والتطور التقني والبحث العلمي .

٢ — نظام التجارة الدولى :

يقوم النظام الحالي على تحكم الدول الصناعية في تحديد شروط التبادل التجارى بينها وبين البلاد النامية حيث تحتكر الدول الصناعية مصادر السلع المصنعة واسواق المواد الاولية التي تمثل اكثر من ٨٠

بالمائة من مصادرات الدول النامية . لقد سبب هذا الاحتكار ولا يزال يسبب خسائر مالية جسيمة للدول النامية من خلال انخفاض او تقلب اسعار السلع الاولية والارتفاع المستمر في السلع المصنعة والسلع الغذائية التي تمثل واردات البلاد النامية .

٣ ـ هيمنة الشركات العالمية الكبرى على التجارة الدولية

في العالم الان ٦٥٠ شركة عالمية منها ٦٣٨ شركة تنتمى الى الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان . وكان مجموع مبيعات هذه الشركات عام ١٩٧١ ٧٠٠ بليون دولار . ومن المقدر ان تمتلك ٣٠٠ شركة عالمية في عام ١٩٨٠ ٧٥ بالمائة من جميع الاصول الصناعية في العالم . وهذه الشركات هى التي تنتج وتسوق الكثير من صادرات الدول النامية .

ان هذه الشركات يمكن اعتبارها اكبر قوة عالمية بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

٤ ـ النظام النقدى العالمي

تتحكم الدول الصناعية في النظام النقدى العالمي عن طريق امتلاكها لوسائل الدفع الدولية والاحتياطى النقدى والذهبي ومقدرة مؤسساتها المالية والنقدية على التخطيط والتعاون فيما بينها . ويظهر ذلك واضحا في نظام برتن وودز ومناطق النقد التي نشأت بعد الحرب كالدولار ، الفرنك الفرنسي ، والاسترليني .

٥ ـ سوء توزيع اليد العاملة لصالح البلاد الصناعية

تقدر قيمة اليد العاملة الماهرة التي هاجرت الى البلاد الصناعية خلال السنوات العشرين الماضيه بحوالي ٥٠ بليون دولار . كما ان البلاد النامية تدفع مبالغ كبيرة لاستيراد المعرفة والخبراء من البلاد الصناعية بينما تتراكم لديها اليد العاملة العادية بسبب ازدحام السكان وقلة فرص العمل فى الاقتصاد المتخلف . ويصل نصيب الدول الصناعية الى نحو ٩٥ بالمائه من مجموع العلماء والباحثين والخبراء في العالم .

لقد شعرت البلاد النامية بهذه المصاعب منذ البداية وطالبت بمعالجتها في جميع المحافل الدولية وخاصة بعد تأسيس مجلس التجارة والتنمية الدولي (UNCTAD) عام ١٩٦٤ ، ولكن الدول الصناعية لم

تهتم بمثل هذه المطالب نظرا لشعورها بالقوة وسيطرتها التامة على النظام الاقتصادى الدولي .

وظل هذا الوضع المجحف بحق البلاد النامية بدون اهتمام حقيقى من قبل البلاد الصناعية حتى تمكنت دول منظمة الاوبك في اواخر عام ١٩٧٣ من انتزاع حقها في تحديد اسعار النفط وكمية انتاجه . بعد ذلك بدا الاهتمام في شكل هجوم مركز على الدول المصدرة للنفط على انها السبب في تحويل حوالي اثنين بالمائه من دخل الدول الصناعية لدول العالم الثالث عن طريق تعديل اسعار النفط . غير ان انخفاض وتذبذب اسعار السلع الاولية بما فيما النفط كان يسبب خسارة تصل الى ٥٠ بالمائة من دخل الدول النامية في بعض الاحيان وبمعدل ١٠ ـ ١٥ بالمائه من مستوى الدخل في معظم الاوقات . ان مثل هذه الخساره لم تستدعى اهتمام الدول الصناعية واعتبرت امرا طبيعيا ناتجا عن نظام السوق الحرة المعتمد على العرض والطلب . ولكن عندما عدلت اسعار النفط تغير الوضع وصارت الدول الصناعية تتحدث عن ضرورة المواجهة والتحدى لمطالب البلاد النفطية العادلة .

بعد ذلك تحدث الدكتور عتيقة عن مرحلة التحول فى اتجاه النظام الاقتصادى مرورا بعامين من التهديد والوعيد والمزيد من التكتل بين البلاد الصناعية ضد البلاد النفطية ومحاولات التفرقة بين هذه البلاد وبقية البلاد النامية الى ان بدأت فى باريس اخيرا المحادثات الاقتصادية بين الشمال والجنوب أو بين البلاد النامية والصناعية ومن المحتمل ان تستمر لعدة سنوات ولربما بدون الوصول الى نتيجة ملموسة أو مثمرة .

مطالب الدول النامية

يمكن ان نلخص مطالب البلاد النامية النسبة للنظام الاقتصادى الجديد في تخفيف الفوارق الكثيرة في ثرواث ودخل وامكانيات البلاد النامية بالنسبة للبلاد الصناعية وذلك عن طريق اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بما يساعد على تحقيق الاتي :

١ ـ تحقيق الاستقرار في القيمة الشرائية لصادرات البلاد النامية مع العمل على تنميتها وفتح اسواق البلاد الصناعية للمنتوجات المصنعة وشبه المصنعة الواردة من هذه البلاد .

٢ ــ اعطاء البلاد النامية دورا اكبر في تنظيم وادارة النظام النقدى العالمي حماية لمصالحها واعترافا بدورها العالمي والسياسي .

٣ ــ زيادة حجم وتحسين نوعية المساعدات الاقتصادية للبلاد النامية ــ تخفيف الديون وزيادة المساعدات المالية والتقنية من البلاد الصناعية .

أما الشروط التي لابد من تحقيقها قبل الوصول الى هذه المطالب فأهمها التعاون والتكامل بين البلاد العربية وبينها وبين البلاد النامية كل ماامكن . فالبلاد الصناعية تجمعها مؤسسات ضخمة فعالة مثل(OECD) والسوق الاوروبية المشتركة وحلف الاطلسي ووكالة الطاقة وغيرها من المؤسسات العلمية الاقتصادية الضخمة .

أما اللاد النامية فيصل عددها الى نحو مائة دولة ازداد التشتت والتقسيم بينها في نفس الوقت الذى ازدادت فيه حركة الوحدة والتجمع بين البلاد الصناعية .

الانسان العربي :

ثم تناول الدكتور عتيقة دور الانسان العربي في النظام الاقتصادى الجديد فأكد اهمية هذا الدور بفضل ما يملكه من احتياطات نفطية . ولكن لابد من الوقوف قليلا عند الظروف المختلفة التي تحيط بالانسان العربى وتحول دون مساهمته بشكل فعال فى تحديد معالم هذا النظام الجديد . هذه الظروف هي : ــ

١ ــ التناقص الواضح بين تجانس طبيعة الانسان العربي المستمدة من تاريخه المجيد وثقافته المشتركة من جهة وواقعه السياسي المشتت من جهة اخرى .

٢ ــ يتمثل هذا التناقص في تقسيم الانسان العربى الى عشرين جنسية او اكثر وما يتبعها من تفرقه في الحقوق والواجبات .

٣ ــ لقد تسبب هذا التناقص في حرمان الانسان العربي من الحقوق والامكانيات التي كانت من حقه قبل التشتت السياسي ومن أهمها الاتي

أ ــ حرية المواطنة والعمل حسب الفرص المتاحة .

ب ـ حرية العمل الاقتصادي والسياسي المشتركين لحماية مصالحه ومصالح وطنه .

جـ ـ حرية العمل العسكرى المشترك للدفاع عن وطنه العربي الكبير .

وقد خلص المحاضر الى انه اذا استمر الانسان العربي في معاناته من هذا الحرمان والتناقص فان هنالك احتمالا كبيرا بان تزداد التفرقة الاقليمية والتشتت السياسي في الوطن العربي رغم الاتصالات الرسمية القائمة بين الحكومات العربية .

كل هذا لن يمكن الانسان العربي من أن يستفيد من امكانياته الكبيره المادية والبشرية ليلعب دوره القيادى في تحديد معالم النظام الاقتصادى الجديد .

ما هو السبيل للعمل على تغيير هذا التناقض ؟

وفي الختام اقترح الدكتور عتيقة أربع مداخل كسبيل للعمل على تغيير هذا التناقص هي :ـ

(أ) اعادة النظر الى المنظمات العربية المشتركة ودعمها بما يمكنها من تحقيق الاغراض التي تأسست من أجلها حيث هنالك ٢٧ منظمة و١٨ شركة عربية مشتركة .

(ب) العمل على تحديد اهداف قومية عليا تشترك فيها جميع الدول العربية أو اغلبها . بشكل مستقر على الرغم من الخلافات السياسية الطارئة .

(جـ) تعزيز حركة وفرص الاتصال بين الانسان العربي عبر الحدود العربية .

(د) زيادة حجم التبادل التجارى بين الاقطار العربية عن طريق الافضلية والسوق المشتركة . وقد اختتمت الندوة بمناقشات اجاب خلالها المحاضران على اسئلة الحضور .

النظام الاقتصادى الدولي الجديد

تطوره ، معالمه الرئيسية ، وموقف البلاد العربية منه

للدكتور/سعيد النجار

تطور النظام الاقتصادى الدولى

١ ــ يعتبر النظام الاقتصادى الدولى الجديد مظهرا من مظاهر التغيير الكبير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقدين الاخيرين . ولعل العقد الحالي ــ عقد السبعنيات ــ يدخل التاريخ على انه الحد الفاصل بين عهدين : عهد يتميز بسيطرة عدد ضئيل من بلاد العالم على مقدرات النظام الاقتصادى الدولى وعهد آخر يتميز بالتشابك المصلحى بين بلاد ــ ان لم تكن متساوية فى القوة الاقتصادية فهى على الاقل تقف على قدم المساواة فى النظام الدولى وتعامل كذلك .

٢ ــ اذا اردنا ان نؤرخ بداية عهد السيطرة والتبعية فلا بد لنا من العودة الى الوراء الى اوائل القرن السابع عشر الذى عرف رسوخ الدولة الاقليمية كما نعرفها في الوقت الحاضر ، كما عرف ظهور امبراطوريات تابعة لبعض بلاد اوربا الغربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا وفرنسا وهولنده واسبانيا ــ وكان بعد ذلك ان ظهرت الثورة الصناعية في انجلترا ابان القرن الثامن عشر واتت ثمراتها في ظهور الصناعة والتكنولوجيا الحديثة في انجلترا ثم انتشرت منها الى بلاد اوربا الغربية الاخرى .

ومن ثم فقد وجدت بلاد اوربا الغربية نفسها في حيازة عنصرين كان لهما ابعد الاثر في تشكيل النظام الاقتصادى الدولي الذى ساد العالم طوال قرنين من الزمان وهما السيطرة السياسية التي تتناول تقريبا كل ركن من اركان الارض ، والمعرفة التقنية التي استخدمت في اقامة الصناعة الحديثة وانشاء وسائل المواصلات واستخراج الثروة المعدنية وتعمير المدن الكبيرة الى غير ذلك من مظاهر الحياة الحديثة كما نعرفها فى الوقت الحاضر .

٣ ــ ولقد ادى ذلك تدريجيا الى ظهور ــ ملامح النظام الاقتصادى الدولي الذى يمكن ان نسميه النظام القديم والذى يتميز بالسيطرة من

جانب البلاد السائدة سياسيا والتبعية من الكثرة الغالبة من بلاد العالم التي اصبحت تسمى فيما بعد البلاد النامية او بلاد العالم الثالث . ويمكن ان نلخص تلك الملامح فيما يلي

(أ) تركز كل الصناعة الحديثة تقريبا في بلاد اوربا الغربية او في امتدادها مثل الولايات المتحدة الامريكية ويتمثل ذلك في ان حصة البلاد النامية من الانتاج الصناعي لم تكن تزيد الى عهد قريب عن ٥٪ من الانتاج الصناعي العالمي وزادت هذه النسبة الى ٧٪ بعد حركة التصنيع التي حدثت في بعض البلاد النامية .

(ب) تخصص كل بلاد العالم الثالث في الانتاج الزراعي او الصناعات الاستخراجية وانعكاس ذلك على نمط التبادل الدولي بينها وبين البلاد الصناعية حيث اصبحت صادراتها تتمثل اساسا في السلع الزراعية او المواد الاولية التعدينية غير المصنعة في حين تتمثل وارداتها في السلع المصنوعة سواء كانت سلعا استهلاكيه اووسيطة او انتاجية .

(جـ) تركز التكنولوجيا في البلاد الصناعية بحيث اصبحت البلاد النامية تعتمد اعتمادا كليا فى حياتها الانتاجية او الاستهلاكية على ما تستورده من معرفة تقنية .

(د) تركز النسبة الكبرى من دخل العالم فى البلاد الصناعية بحيث اصبحت تختص بما يعادل ٧٠٪ من الدخل العالمى في حين انها لا تمثل اكثر من ٣٠٪ من سكان العالم . ومعنى ذلك وجود فجوه دخلية ضخمة بين متوسط الدخل السائد فى البلاد الصناعية ومتوسط الدخل السائدة فى البلاد النامية وهي تعادل فى الوقت الحاضر ما يزيد على نسبة ١٠ : ١ .

٤ ــ وقد كانت هذه المعالم هي الاساس الذى اوحى الى بعض الاقتصاديين ــ وعلى راسهم راؤل بربش ــ بنموذج للاقتصاد العالمي يتكون من مركز وحافة ويمثل المركز البلاد الصناعية المتقدمة وتمثل الحافة البلاد النامية وكأن صورة النظام الاقتصادى على شكل دائرة مركزها عدد ضئيل من البلاد الصناعية المتقدمة ويتناثر على محيطها اغلب بلاد العالم وسكانه . ونحن نعرف الخصائص التى تميز العلاقة بين المركز والحافة فى تفكير بربيش واتباعه . وليس هنا مقام مناقشة هذا النموذج نفصيلا

ومعرفة الى اى حد يصور العلاقات الاقتصادية الواقعية بين البلاد الصناعية والبلاد النامية .

ونكتفي بالاشارة الى اثنتين من الخصائص الرئيسية ـ الخصيصة الاولى ان العلاقة بين المركز والحافة تتميز بتدهور مستمر في معدل التبادل الدولى لبلاد الحافة . ويرجع ذلك الى اسباب هيكلية وتقنية ومؤسسية تؤدى ـ عند القائلين بهذه النظرية ـ الى انه فى فترات ارتفاع الاثمان ، ترتفع أثمان المواد الاولية التي تصدرها بلاد الحافة بنسبة اقل من ارتفاع اثمان السلع الصناعية التى تستوردها ، كما تؤدى فى فترات انخفاض الاثمن ، الى انخفاض اثمان المواد الاولية بنسبة اكبر من نسبة انخفاض اثمان السلع الصناعية . ونتيجة ذلك التدهور المزمن في معدل التبادل الدولى للبلاد النامية بمعنى انها تحصل على كمية متضائلة من السلع التى تستوردها مقابل كل وحدة من السلع التى تصدرها وهذا يتضمن ان البلاد النامية تفقد عن طريق تجارتها الخارجية موارد حقيقة قد تفوق قيمتها بكثير ما تحصل عليه عن طريق المعونات الاقتصادية الاجنبية .

٥ ـ اما الخصيصة الثانية لنموذج المركز والحافة فهى ان بلاد الحافة لا تستطيع ان تبلغ معدلا معينا فى نموها دون ان تقع فى فجوة تجارية اى ان هذه البلاد اذا ارادت ان تحقق معدلا للنمو يصل الى ٥٪ سنويا مثلا فانها لا بد ان تستورد من العالم الخارجى سلعا استثمارية ومواد اولية فضلا عن السلع الاستهلاكية بما يجاوز هذا المعدل . وفى الاصطلاح الاقتصادى معنى تلك العلاقة ان مرونة الطلب الدخلية على الواردات تزيد عن الواحد الصحيح بحيث اذا زاد الدخل بنسبة معينة لا بد ان تزيد الواردات بنسبة اعلى من نسبة زيادة الدخل . وفى تجربة امريكا اللاتينية خلال فترة ما بين الحربين كانت مرونة الطلب الدخلية على الواردات تعادل تقريبا ١ر٢ اى ان زيادة الناتج القومى بنسبة ٥٪ سنويا تتطلب زيادة فى الواردات بنسبة ٦٪ فى الوقت نفسه فان صادرات البلاد النامية لا تزيد فى الظروف العادية بمعدل حقيقى يجاوز ٤٪ سنويا. ويرجع ذلك الى ان صادراتها تتمثل في مواد غذائية او مواد اولية وكلاهما يعانى من تمدد بطىء فى الطلب اما بسبب انخفاض مرونة الطلب على المواد الغذائية او بسبب بعض التغيرات التقنية التى ادت الى انخفاض كمية المواد الاولية لتي تستخدم لانتاج وحدة معينة من السلع المصنوعة او ادت الى ظهور المنتجات المصطنعة التى تقوم مقام المنتجات الطبيعية فى كثير من الاحوال خصوصا بالنسبة للمواد الاولية الزراعية كالقطن والمطاط وسائر المنتجات الليفية .

ويترتب على اتجاه الواردات الى الزيادة بمعدل يفوق الزيادة فى الصادرات حدوث فجوة تجارية وقد قدرت تلك الفجوة خلال الستينيات بما يعادل ٢٠ بليون دولار باسعار ١٩٦١ .

٦ ـ هذه هي الخصائص الرئيسية للنظام القديم وهي تتناول الهيكل الانتاجي والهيكل التجارى والمعرفة التقنية وتوزيع الثروة . ويترتب عليها آثار معينة فيما يتعلق بمعدل التبادل الدولي وحالة الميزان التجارى للبلاد النامية . وقد وصل النظام القديم الى ذروته قبيل الحرب العالمية الاولى . ورغم انه بقى قائما الى الوقت الحاضر غير ان بعض التغيرات السياسية والاقتصادية اخذت تفعل فعلها تدريجيا مما ادى الى اضعافة واقناع البلاد الصناعية والبلاد النامية بعدم صلاحيته لمواجهة الاحتياجات التى يتطلبها نمو الاخيرة او تضييق الفجوة بين معدلات الدخل بين الطائفتين من البلاد .

ولعل اهم تغير فى المجال السياسي هو انتهاء الامبراطوريات الكبرى وحصول المستعمرات السابقة والبلاد التابعة على استقلالها السياسي . ومعنى ذلك ان سلطة اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية قد انتقلت الى ايدى ابنائها . ومن الطبيعى ان تؤدى هذا التغير الى بزوغ نظرة جديدة لدى السلطات السياسية الوطنية فيما يتعلق بنوع نظامها الاقتصادى والاجتماعى الذى ترتضيه بعد ان انحسر الحكم الاجنبى ، وفيما يتعلق بالدور الذي تستطيع أو ينبغي ان تلعبه فى علاقتها مع العالم الخارجي .

٧ ـ وقد اقترن هذا التغير في سلطة اتخاذ القرارات بتغيرات تقنية فى وسائل المواصلات والاعلام مما ضيق المسافات عبر القارات واعلم الكافة كيف يعيش المحظوظون في الارض . وكان من شأن ذلك حدوث ما يسمى « بثورة التوقعات العالية » وما صاحبها من طموح الى مستوى للمعيشة اكثر كرامة وارضاء للمواطن العادى . ومن ثم كان التزام الحكومات فى تلك البلاد ، على اختلاف الوانها ومشاربها الايديولوجية ، بالعمل على رفع مستوى المعيشة والتخطيط لذلك فى خطة او برنامج يبعث على الاقتناع بجدية الارادة السياسية ، ومقتضى ذلك العمل على تحقيق معدلات للنمو فى الانتاج القومى لا تنزل عن معدل معين بحيث يمكن مواجهة الزيادة المطردة فى السكان وتحقيق فائض يستخدم للرفع الحثيث لمستوى معيشة الفرد العادى .

٨ ـ ولقد جاءت ازمة الطاقة فى اواخر سنة ١٩٧٣ ايذانا ببزوغ عهد جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يتيز بالتشابك المصلحي بين

افراد الجماعة الدولية . وقد كان لتلك الازمة دلالة بعيدة المدى من نواح متعددة . فللمرة الاولى فى تاريخ الاقتصادى الدولي الحديث استطاعت مجموعة البلاد النامية المصدرة للنفط ان تفرض ثمنا له يبلغ اربعة امثال الثمن الذى كانت تريده البلاد الصناعية المستوردة لتلك المادة الحيوية . وكان الوضع قبل ذلك ان تقبل البلاد النفطية الثمن الذى تفرضه البلاد الصناعية . وكذلك الحال بالنسبة لكل البلاد النامية بالنسبة لاسعار المواد الاولية التي تصدرها والسلع الصناعية التي تستوردها . فالثمن يتحدد بفعل البلاد الصناعية وارادتها ولم يكن امام البلاد النامية سوى القبول بما يفرض عليها . ومن ثم فقد كان القرار الانفرادى لمنظمة الاوبيك برفع سعر البرميل من النفط الخام من ٧٥ر١ دولار الى ١٠ دولار تقريبا ونجاحها في الابقاء على هذا المستوى كان قرارا تاريخيا فى العلاقة بين البلاد الصناعية والبلاد النامية .

ولقد ترتب على هذا القرار تغير كبير فى معدل التبادل الدولي لصلحة البلاد النفطية مما ادى الى انتقال موارد مالية ضخمة من البلاد الصناعية اليها وبلغت كمية الموارد المالية التي انتقلت الى البلاد النفطية عدة امثال ما كانت تعطيه البلاد الصناعية للبلاد النامية فى صورة معونات اقتصادية . بعبارة اخرى استطاعت البلاد النفطية عن طريق رفع سعر صادراتها ان تحصل من البلاد الصناعية على انتقالات مالية ضخمة تتضاءل ازاءها ما كانت البلاد الصناعية تعطيه اختيارا للبلاد النامية ، وكان من جراء ذلك ان اخذت بعض البلاد النامية العبرة من تجربة الاوبيك وبدأت تنظر فى امكان تكوين منظمات تضم اهم البلاد المنتجة لمادة اولية معينة بقصد رفع سعرها . وبالفعل اخذت جامايكا زمام المبادرة بالنسبة لسلعة البوكسيت (Bauxite) ورفعت سعرها الى خمسة امثال السعر السائد وذلك بالاتفاق مع البلاد الاخرى المصدرة لتلك المادة الاولية . كذلك بدأت المفاوضات بين البلاد المصدرة للنحاس والصفيح والرصاص والزنك والفوسفات لنفس الغاية .

ترتب ايضا على ازمة الطاقة وقوع اغلب البلاد الصناعية فى عجز كبير في ميزان مدفوعاتها واهتزاز النظام النقدى الدولي . ولولا ان البلاد النفطية التزمت جانب الحكمة والاعتدال واتخذت كل الاجراءات الكفيلة بمساعدة البلاد الصناعية على مواجهة ازمتها ، لولا ذلك لواجهت اغلب البلاد الصناعية تدهورا شديدا فى قيمة عملاتها او اضطرت الى فرض قيود صارمة على وارداتها . هنا ايضا لم تكن لتلك التجربة سابقة فى تاريخ العلاقات بين البلاد الصناعية والبلاد النامية .

يضاف الى ما تقدم ان ازمة الطاقة ابرزت جانبا في وضع المواد الاولية لم يكن ملحوظا من قبل . فقد بينت تلك الازمة ان العالم دخل مرحلة جديدة ، هى مرحلة الندرة المتزايدة لعدد من المواد الاولية ذات الاهمية الاستراتيجية فى النمو الصناعى للبلاد الصناعية . وكان الافتراض قبل ذلك ان تلك المواد الاولية موجودة بكثرة بحيث تستطيع البلاد الصناعية ان تختار بين مصادر متعددة متنافسة كل منها حريصة على ان تبيع ما لديها للبلاد الصناعية وتعمل على استرضائها والسير فى فلكها لكي تضمن سوقا لصادراتها الرئيسية . غير ان ازمة الطاقة قلبت هذا الوضع رأسا على عقب واصبح من الاهمية بمكان كبير أن تضمن البلاد الصناعية حصولها على عدد من المواد الاولية التي تقع فى البلاد النامية وتحت سيطرتها . ولم يعد ذلك قاصرا على النفط ولكنه يتجاوز ذلك الى عدد متزايد من المواد الاولية .

وأخيرا فقد ادت أزمة الطاقة الى ظهور مجموعة بلاد الاوبيك كمصدر هام للمعونات الاقتصادية للبلاد النامية . ومن ثم لم تعد البلاد الصناعية المصدر الوحيد لتلك المعونات بل أن بلاد الاوبيك خلال فترة قصيرة استطاعت ان تقدم من المعونات ما يكاد يعادل ما تعطيه كل البلاد الصناعية مجتمعة وبالنسبة لدخلها القومى فأن ما تعطيه من معونات اقتصادية يمثل ما يقرب من ٤٪ بالقياس الى نسبة ٣ر٠٪ تعطيه البلاد الصناعية .

٩ ــ لا نبالغ اذن قلنا أن أزمة الطاقة كانت ايذانا بعهد جديد . ولم يكن من قبيل المصادفة أن عقد السبعينات شهد عدة مؤتمرات دولية متتالية تميز جميعها ببحث قضية أو أخرى من القضايا التي لا تستطيع البلاد الصناعية بمفردها أن تجد حلالها . ويصدق ذلك على قضية البيئة الانسانية التي بحثت فى مؤتمر استوكهولم سنة ١٩٧٢ ، وقضية السكان التي بحثت في مؤتمر بوخارست ١٩٧٤ ، ومشكلة الغذاء التي بحثت فى مؤتمر روما ١٩٧٥ ومؤتمر ثروة قاع البحار التي بحثت فى مؤتمرات متتالية في السنتين الاخيرتين . وكل تلك القضايا تتميز بالتشابك المصلحى بين بلاد العالم ووجوب التعاون بينها جميعا اذا قدر لها أن تنجح فى علاج تلك المشكلات الحيوية .

المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادى الجديد

١٠ ــ ولكن من الخطأ مع ذلك أن نعتبر أن النظام الاقتصادى الجديد بدأ مع أزمة الطاقة أو بسببها . فالواقع أن السعى لاقامة نظام

اقتصادى جديد بدأ منـذ ان أصبحت قضية التنمية الاقتصادية من الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الدولية . ولعل نقطة البداية فيها تتمثل فى قرار الامم المتحدة فى أواخر ١٩٦١ باعلان عقد الستينات عقد التنمية الاول وقد انطوى عقد التنمية الاول على هدفين رئيسيين : أولهما ، أن يكون نمو الناتج القومى للبلاد النامية بمعدل ٥٪ سنويا .

ثانيهما ، أن تقدم البلاد المتقدمة معونة اقتصادية سنوية للبـلاد النامية تمثـل١٪ من الدخل القومى للبلاد المتقدمة .

١١ ــ غير أن الطفرة الكبرى فى السعى وراء نظام اقتصـادى دولي جديد جاءت مع انشاء منظمة دولية جديدة سنة ١٩٦٤ هي مؤتمـر التجارة والتنمية . ويمثل مؤتمر التجارة والتنمية المنظمة الدولية الاولى المخصصة فى شـئون السياسة الاقتصادية الدولية وعلاقتها بالتنميـة في البلاد النامية . كذلك تميزت تلك المنظمة بأن البلاد النامية تتمتـع فى اطارها بقوة تفوق كثيرا قوتها في المنظمات الدولية التقليدية مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى وذلك يرجع الى ان مؤتمر التجـارة والتنمية يقوم على مبدأ الصوت الواحد للبلد الواحد . ويمتد اختصاص مؤتمر التجارة والتنمية الى العديد من المسائل التي أصبحت فيما بعد تمثل جوهر ما يسـمى بالنظام الاقتصادى الجديد . ويمكن تلخيص تلك المسائل فيما يلى :

(أ) اعادة هيكلة تقسيم العمل الدولى

سـبق أن ذكرنا ان تقسيم العمل الدولي فى صورته الراهنة يقوم على تخصيص البلاد المتقدمة فى الصناعة وتخصص البلاد النامية فى انتاج وتصدير المواد الاولية ، وقد اشرنا الى العيوب المترتبة على هذا النوع من تقسيم العمـل الدولي وعدم ملاءمتـه لمواجهة احتيـاجات التطور الاقتصادى فى البلاد النامية .

ومن ثم فان من أهم توصيات مؤتمر التجارة والتنمية تتمثل فى اعادة هيكله تقسيم العمل الدولى بحيث يتسع المجال لتصنيع البلاد النـامية وزيادة صادراتها من السلع المصنوعة . ومن أجل ذلك فان مؤتمر التجارة والتنمية ينادى بتطبيق عدد من السياسات الاقتصادية ترمي جميعهـا الى تغيير النمط الحالي لتقسيم العمل الدولى ونخص بالذكر نظـام الافضليات الجمركية لمصـلحة البـلاد النامية وتشـجيع هجـرة بعض

الصناعات من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، والرقابة على نشاط الشركات الدولية أو متعددة الجنسية .

(ب) تثبيت اثمان المواد الاولية وزيادة صادراتها

من الواضح أن تصنيع البلاد النامية وزيادة صادراتها من السلع المصنوعة زيادة محسوسة تستغرق وقتا غير قصير . خلال هذا الوقت فان الاعتماد الاول للبلاد النامية يبقى على صادراتها من المواد الاولية . لذلك فان مؤتمر التجارة والتنمية يعنى عناية خاصة بمشاكل المواد الاولية ، وأهم هذه المشكلات هى تقلبات أسعارها ، وبطء نموها بسبب منافسة السلع المصطنعة ، وبسبب القيود الجمركية التي تفوضها البلاد الصناعية على وارداتها من المواد الغذائية حماية لانتاجها المحلى . ومن ثم ينادى مؤتمر التجارة والتنمية بعقد اتفاقات سلعية لتثبيت أسعار المواد الاولية كما يعمل على ازالة القيود الجمركية المفروضة فى وجه صادرات البلاد النامية من المواد الغذائية ، أما منافسة السلع المصطنعة فان مؤتمر التجارة والتنمية يعمل على زيادة كفاءة انتاج السلع الطبيعية وتوسيع مجالات استخداماتها .

(جـ) المعونات الاقتصادية

أكد مؤتمر التجارة والتنمية الهدف الذى سبق أن اتفق عليه في اطار عقد التنمية الاول وهو أن تخصص البلاد المتقدمة ما يعادل ١ ٪ من دخلها القومي لاغراض المعونات الاقتصادية للبلاد النامية . وقد زاد المؤتمر على ذلك أنه تطلب ان تحتوى هذه النسبة على ٧ر٠ ٪ على الاقل فى صورة معونات اقتصادية رسمية أو حكومية . يضاف الى ذلك أن مؤتمر التجارة والتنمية عمل على زيادة موارد المعونات الاقتصادية عن طريق التوصية بما يسمي التمويل التعويضى وكذلك بالعمل على ايجاد صلة بين انشاء حقوق السحب الخاصة فى اطار صندوق النقد الدولى وبين كمية المعونات الاقتصادية المتاحة للبلاد النامية .

١٢ – ومن المهم أن نشير الى ان السياسات التي ينادى بها مؤتمر التجارة والتنمية أصبحت جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وقد خطا النظام الجديد خطوة اخرى فى أكتوبر ١٩٧٠ عندما أعلنت الامم المتحدة عقد السبعينيات العقد الثانى للتنمية ووافقت على استراتيجية التنمية الدولية التي تتبع خلال هذا العقد . ولا شك أن هذه الاستراتيجية تعتبر تقدما كبيرا بالقياس الى عقد التنمية الاول وأهم

ما يميزها انها وضعت أهدافا كمية تفصيلية ومثال ذلك هدفا لنمو الناتج القومي للبلاد النامية بمعدل ٦٪ سنويا ، وللزراعة بمقدار ٤٪ والصناعة بمقدار ٨٪ والصادرات والواردات بمقدار ٧٪ . كذلك فان استراتيجية التنمية للعقد الثاني تتميز بشمولها لعدد من المسائل الهامة التي لم تكن جزءا من العقد الاول ومثال ذلك توزيع الدخل والعمالة وتجديد الهياكل الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد النامية والاسكان والبيئة وغير ذلك من القضايا الاجتماعية واخيرا تتميز استراتيجية العقد الثانى بأنها خلقت جهازا للتقييم ومتابعة التنفيذ فى اطار الامم المتحدة .

١٣ ـ كان اعلان استراتيجية التنمية فى ديسمبر ١٩٧٠ ، وفي أكتوبر ١٩٧٣ اندلعت أزمة الطاقة ، وسبق ان أشرنا الى الاثارة البعيدة التى أحدثتها أزمة الطاقة ومغزاها الكبير فى العلاقة بين البلاد الصناعية والبلاد النامية . وفى ظل هذه الازمة دعيت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورة خاصة هى الدورة السادسة لبحث « مشكلات المواد الاولية والتنمية » واسفرت الدورة السادسة عن الموافقة على قرارين تاريخيين فى ١ مايو ١٩٧٤ وينطوى أحدهما على « اعلان النظام الاقتصاد الدولي الجديد » ويتضمن الاخرى برنامج العمل « لاقامة هذا النظام ، وفي ديسمبر من نفس السنة وافقت الامم المتحدة ايضا على » ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية » . ثم دعيت الجمعية العامة للانعقاد مرة اخرى سنة ١٩٧٥ فى دورة خاصة هي الدورة السابعة لبحث» « التنمية والتعاون الدولي » واتخذت قرارا فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ يعتبر اكمالا للقرارين اللذين سبق اتخاذهما فى الدورة الخاصة السادسة . واذا أمعنا النظر فيما انجزته الدورتان السادسة والسابعة بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد نجد انه كان تأكيدا لما سبق ان تم الاتفاق عليه فى اطار مؤتمر التجارة والتنمية واستراتيجية التنمية الدولية للعقد الثانى . ولكن نلاحظ بعض اضافات جديدة اهمها ما يأتي :

(أ) البرنامج المتكامل لتجارة المواد الاولية : ووجه الجدة فى هذا البرنامج انه ينطوى على التحول من سياسات الاتفاقات الدولية لكل سلعة على انفراد الى برنامج شامل لما يقرب من ١٦ سلعة أولية تمثل نحو ٨٠٪ من تجارة العالم فى المواد الاولية والغذائية . ويقوم البرنامج المتكامل بصفة أساسية على انشاء « مخزون دولي » وصندوق دولي « لمواجهة مشاكل هذه السلع الرئيسية .

(ب) اتفاقات المنتجين : ويعتبر ذلك نتيجة مباشرة لنجاح الاوبيك فى رفع أسعار النفط الخام . فقد أرادت بعض البلاد النامية أن تقتفى أثر بلاد الاوبيك بقصد رفع سعر المواد الاولية المصدرة بقرار من المنتجين وحدهم دون حاجة الى اتفاق مسبق مع المستوردين كما كانت تقضى الاتفاقات السلعية التقليدية .

(ج) الربط بين أثمان المواد الاولية وأثمان السلع الصناعية بقصد الابقاء على « الثمن الحقيقى » للمواد الاولية على أساس رقم قياسي للعلاقة بين اثمان الطائفتين من السلع.

١٤ ـ ويتضح مما تقدم أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد لا ينحصر في قرار معين وانما يمثل جهود الجماعة الدولية لتغيير نمط العلاقات بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، تلك الجهود التي يمكن القول انها بدأت مع اعلان عقد التنمية الاول فى ديسمبر ١٩٦١ وما زال الجهد مستمرا الى وقتنا الحاضر والغالب ان يستمر فترة طويلة الى أن يستقر نظام اقتصادى دولي يحقق احتياجات التطور والتجديد للبلاد النامية . وطبيعي أن يثور السؤال وماذا افادت البلاد النامية بعد خمس عشر سنة من السعى لانشاء هذا النظام الجديد . ابادر الى القول أن النتائج مازالت محدودة وهى تتمثل بصفة أساسية فى اقامة نظام للافضليات الجمركية لمصلحة البلاد النامية الذى بدء تنفيذه منذ سنة ١٩٧١ ، كذلك انشاء تسهيلات للتمويل التعويضى فى اطار صندوق النقد الدولى واخرى فى اطار السوق الاوربية المشتركة بمقتضى اتفاقية لومى التى وقعت فى ٢٨ فبراير ١٩٧٥ بين بلاد السوق و ٤٦ دولة نامية أغلبها من بلاد الكومنولث البريطانى والبلاد الافريقية التى كانت فيما سبق من المستعمرات الفرنسية والبلجيكية . كذلك فان النظام الاقتصادى الدولى الجديد نجح فى اقرار مبدأ المعونة الاقتصادية وان كانت البلاد الصناعية لم تحقق بعد هدف المعونة رغم تواضعه .

ولا شك أن هذه الانجازات ليست بالشيء الكثير وما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق الاهداف المعلنة للنظام الاقتصادى الدولى الجديد وما زالت حقيقة العلاقات بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية لا تختلف جوهريا عما كانت عليه من قبل . ولكن هل معنى ذلك أن نفض النظر عن النظام الاقتصادى الجديد على أنه نوع من الدعاية التي لا طائل من ورائها . لا أعتقد ذلك ، فان الدعوة لهذا النظام تصدر عن حاجة حقيقية

(د) بلاد حوض البحر الابيض المتوسط : وتشمل سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب . ولهذه البلاد مشكلات خاصة بها ترجع الى أن بعضها تعتمد على تصدير المواد الغذائية التي تخضع لقيود جمركية شديدة فى السوق الاوروبية . وقد ذكرنا فيما تقدم أن السوق الاوربية عقدت أخيرا اتفاقية لومى مع عدد من البلاد النامية وبمقتضى هذه الاتفاقية تتمتع « بلاد لومى » بامتيازات خاصة فى السوق الاوربية ، بعضها امتيازات تجارية والبعض الاخر امتيازات بالنسبة للمعونات الاقتصادية التى تعطيها بلاد السوق الاوربية . وتشتمل كذلك على تسهيلات هامة للتمويل التعويضى وارتباط من بلاد السوق بالنسبة لواردات بعض السلع وخصوصا السكر الذى انفرد باتفاقية خاصة ضمن اتفاقية لومى . ومن الواجب على البلاد العربية الواقعة على ساحل البحر الابيض المتوسط ان تحرص على أن تحصل من السوق الاوربية على نفس المزايا التي تتمتع بها « بلاد لومى » خصوصا وان هذه المزايا جميعا تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

كلمة السيد / سالم المرزوق

عضو مجلس الامة

(الطابع الانشائى للطرق ومشاكلها والمرافق الاخرى)

كما نعرف نحن فى الكويت بلد خدمات ، الدولة تقوم باعطاء الخدمات بجميع انواعها من طرق وكهرباء ومستشفيات وسكن وغيرها، والحقيقة نحن ليس عندنا خطة وان وجدت فهى عمليات اقرب ماتكون للترقيع منها لخط واضح نسير عليه وكلنا نعرف هذه الامور ، واول ما بدأ فى التنظيم داخل المدينة ، خرج الناس خارج الكويت ، وضعت البيوت وعملت فقط الطرق ولا يوجد غيرها وجئنا بعد ذلك ، تغرق البلد من الامطار ، جئنا نعمل مجارى الامطار ، لا توجد احصائيات لانه يجب ان نعرف على الاقل منذ ٥٠ او ٦٠ سنة مضت كم كانت نسبة الامطار التي تسقط بالكويت وعلى ضوئها نصمم ، وهذه الاشياء غير موجودة لاننا بدانا من الصفر وهذا ينطبق على الخدمات الاخرى كالتليفونات والكهرباء وغيرها ، مثلا الطرق ، كيف كان يتم انشاء الطرق فى الكويت ؟

عندما جاءت شركة البترول اختارت منطقة الاحمدى وهى على مرتفع واستعملت مادة اسمها (الجتش) للطرق وهي مادة حساسة للماء عندما يدخلها يصبح انتفاضها حوالى ٢٥/ ، وتنخفض قوتها من ٨٥ كاليفورنيا ريشيو الى حوالى ٣ وكانت الشركة تعمل هذا وهى فى مرتفع لا يتجمع عليها المياه ، للاسف عندما بدانا نعمل فى الكويت استعملنا هذه المادة في كل الطرق ، كثير من مناطقنا (صبخ) انجزنا شبكة طرق كبيرة ثم وجدنا كل الطرق تتكسر وبعضها فى منطقة الشويخ الصناعي لا تستطيع السيارة السير على الطريق لسوئه ، وسأتكلم عن مشاكل الطرق بتوسع لانه من اختصاصى ، والموضوع الاخر هو اننا نبني ولا نفكر فى الصيانة كأن الصيانة شىء لا وجود له حتى ينهار الشىء تماما .

عملنا طرقا ونجح منها ما لم يكن على (صبخ) ثم أهملناه ، والطرق الاسفلتية عامة تتأثر تأثرا كبيرا بالعوامل الجوية المناخية (حرارة ، رطوبة) واوزان السيارات وللاسف لا نستعمل اى ضابط على **اوزان السيارات ، ومن اهم عوامل تكسير الطرق هو الوزن ، الصيانة** الوقائية الاسفلت كما تعرفون بطبيعتها تتآكل ما دام هناك حركة ومرور سيارات فتزيل منها طبقة وواجب علىّ بين كل فترة وفترة اعطيها طبقة تسمى (لسرولى سيل) وهي عبارة عن مادة $\frac{1}{8}$ من الانش الى $\frac{1}{4}$ الانش **كل سنة او سنتين ترش هذه المادة بالاضافة الى انها تعوض ما فقدناه** فهي تسد الشقوق التي تحدث نتيجة حرارة الجو واكسدة مادة (البيتيمين) وتعطيها عمرا اطول نحن لم نكن نقوم بالعملية هذه ابدا وجئنا اخيرا فوجدنا طرقنا نفسها بحاجة لاعادة انشاء وهذا ما حدث **وما يجعل الجمهور يتذمر وهو على حق طبعا وهذا يرجع بنا لاول الحديث وهو عدم وجود تخطيط لا للسكان القادمين ولا لزيادة السكان الطبيعيه ولا لنوعية الفرد عندنا المتغير حيث يبدا فى اول حياته بشقه** ثم يحتاج الى بيت كل هذه الامور لم يوضع لها خطة وحتى الان الحكومة قد قدمت البرنامج لمجلس الامة وهو فى رايى لا يزيد على **تجميع الميزانية ووضعها فى صورة انشائية لاتعطى كيف سيكون الانسان بعد ثلاث سنوات او بعد خمس او عشر سنوات ما هى الصوره ؟**

لا شىء ، واضف لذلك عدم وجود ابحاث لتحسين الطرق ونعرف انه لا توجد معادلة مكتوبة فى اى كتاب فى العالم يقول لك كيف تنشأ لك طرق فى هذه البلد ولكن فيه خطوط عريضه وتجارب البلاد الاخرى اما لك في بلدك فيجب ان تعمل ابحاثك بنفسك وتستنتج ما يصلح لك نحن للاسف حتى الان ما بدانا فى هذا الشىء .

من مشاكل الطرق التي نواجهها عملية التجزئة ، تجد بلدية الكويت تعمل لك التصميم الهندسي والاشغال تعمل التصميم الانشائي وفى نظري هذا خطأ كبير لان هذا الامر يجب ان يكون من جهة واحدة **ولا اعرف لماذا نستمر فى الخطأ ونضيف اليه اهمال هندسة المرور حيث الطرق تجدها كعنق الزجاجة فى كل مكان تقف بسيارتك لا تقدر** على الحركه . **لماذا ؟**

لانه لا يوجد التخطيط الهندسي المروري الذي يجب ان يعمل **به كما فى جميع بلاد العالم الطرق عريضة بالكويت ـ نعم ـ واوسع من**

الطرق الاخرى فى كثير من المدن ، انما اين اليد والتخطيط لتحريك هذه السيارات والمركبات لا يوجد وهي عملية ليست سهلة ومتغيرة يجب **ان يكون لها جهاز متابع متغير مع كل التغييرات التى تحصل كل يوم ،** في كثير من البلدان نجد هذه الامور مجتمعة تصب فى جهاز مراقبة لتغيير حركة المرور من طريق الى طريق طبعا هذا متقدم جدا لا اتوقعه فى الكويت اليوم او غدا انما هناك اولية لم نبدأها حتى اليوم وهذا ما نعانيه ، والخطأ الذي ارتكبناه فى الماضي ونعاني منه اننا نفصل دائما الخدمات عن الانشاءات والسكن وغيره ، لا يمكن ان نفرق بينهم ، ظهر فى حالات كثيرة فى الصليبخات والرقة وغيرها انشأنا بيوتا **واستدعينا الناس للسكن فيقولوا كيف نسكن فى بيت بهذا الشكل ،** زين وملائم بالنسبة لي انما كيف اصل الى بيتي ، اين الكهرباء ، عملية **الفصل هى خطأ كبير ، انما مع كل هذا فيه بوادر جيدة تقوم فيها هيئة الاسكان هذه الايام وهى انها تعمل على القيام بتصميم جميع** السكن مع خدماته متكاملة والتنفيذ مع خدماته مجتمعة وهذا فى **نظرى هو الحل الصحيح وهذا ما كان يجب ان نبداه في السابق اى نحن الان متأخرين اى لما وجدنا الحفريات والمضايقات والقطوعات التى** نتألم منها كلنا الان .

حديث المهندس سامي المشرى
رئيس مهندسي ادارة الانشاءات
وزارة الاشغال العامة
ضمن

ندوة موضوعها
((خدمات الطرق والمرافق العامة كجزء من السياسة العامة الانشائية والعمرانية فى الكويت))

قطاع التشييد والبناء :

تتمثل الغاية الاساسيه من اى نظام اقتصادى في تحقيق اقصى رفاهية ممكنة لافراد المجتمع وتعتبر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المخططة في الامرين القريب والبعيد ضرورة ملحة وعاجلة لتحقيق هذه الغاية عن طريق رفع مستوى النشاط الاقتصادى بواسطة تنفيذ برامج انمائية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى ، ويعد **التشييد والبناء العمود الفقرى للاقتصاد القومي وعصب النشاط** الاقتصادى ومن ثم يعتبر اهم القطاعات المسئولة عن تسيير العملية الانتاجية فى الحاضر وفى احداث العملية الانمائية فى المستقبل ، فهو القطاع الذي يمد الاقتصاد القومي بما يحتاجه من مبان انتاجية كالمدارس والمعاهد والمستشفيات وغيرها ، وما يحتاجه من مبان سكنية على اختلاف انواعها وهو كذلك **المسئول عن تهيئة المرافق العامة الضرورية كالطرق والمجارى والمحطات الكهربائية والمراكز** السلكية واللاسلكية وما الى ذلك ، ولانجاح أي خطة انمائية يتوقف **على مدى امكانية وقدرة تنفيذها وبالنسبة لقطاع التشييد والبناء** فيتوجب أتخاذ الاجراءات الضرورية للتغلب على ما يعترضه من عقبات ومداده بما يحتاج اليه من ايد عاملة ماهرة وغير ماهرة وتوفير مواد البناء بالكميات الكافية ، كل ذلك من شأنه ان يجعل فى مقدور القطاع الالتزام بتنفيذ الخطة الانمائية كما سيساعده على التوسع فى نطاق

أعماله ، وحيث أن البلاد مقدمة على الارتباط بعدد كبير من المشاريع وبأحجام لم تشهدها الكويت فى السابق لذا فمن الضرورى ايجاد الوسائل والسبل الكفيلة بتوفير الامكانيات الكافية لتنفيذ هذا العدد الكبير من المشاريع المطروحة حالياوتلك التي ستطرح فى المستقبل القريب، وكأمثلة على ذلك أبين فيما يلي بعض هذه المشاريع والتي سيتم تنفيذها خلال السنوات القليلة القادمة .

ـ سيتم تنفيذ سبع مستشفيات فى مناطق مختلفة من دولة الكويت بسعة اجمالية قدرها ٣٢٠٠ سرير .

ـ مشاريع وزارة التربية ومن أهمها تنفيذ المدارس بمختلف مراحلها وبمعدل يزيد على الثلاثين مدرسة سنويا .

ـ مشاريع الطرق وأهمها مشروع الطرق السريعة والذى يضم فى مراحله الاولى اقامة الجسور والطرق المعلقة .

ـ مشاريع هيئة الاسكان والتي تتضمن خطتها اقامة ما يقارب خمسة آلاف وحدة سكنية سنويا .

ـ مشاريع وزارة الدفاع والتي تشمل اقامة العديد من المنشئات العسكرية .

ـ بالاضافة الى العديد من المنشئات الخاصة بوزارات الدولة المختلفة .

كل ذلك بالاضافة لما للقطاع الخاص من مبان ومنشئات ومجمعات سكنية بأحجام مختلفة .

ومما لا شك فيه أن هذا الحجم الكبير من المشاريع سوف يحدث ارباكا للحركة الانشائية في البلد .

وفيما يلي سأذكر بعض المقترحات الكفيلة بمعالجة هذه المشكلة :ـ

أولا : وضع خطة واضحة المعالم يتبين من خلالها حجم المشاريع الانشائية المطلوبة لسنوات الخطة والتي على أساسها يمكن تحديد حجم وأبعاد المشكلة مما يساعد الاجهزة المنفذة على التكيف، فى الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة .

ثانيا : العمل على توفير الايدى العاملة والمطلوبة لتنفيذ هذه الخطة وتلك التى ستقوم بأعمال الصيانة والتشغيل لهذه المشاريع

بعد انجازها . والمهم بعد اقامة هذه المشاريع توفير الايدى العاملة التي ستدير هذه المشاريع كاملة حيث انها ستحتاج الى تشغيلها وصيانة أجهزتها وما الى ذلك .

ثالثا : ايجاد الوسائل الكفيلة لضمان بقاء فئات الفنيين والمهندسين في البلاد وتشجيعهم على عدم الهجرة نظرا لحاجة البلاد الماسة لخدماتهم ، حيث أن منطقة الخليج كلها مقبلة على نهضة عمرانية ومشاريع ضخمة وهناك طلب على المهندسين والفنيين لسد حاجة المنطقة

رابعا : العمل على توفير مواد البناء اللازمة بالكميات المطلوبة ، ولكي تكون بمتناول المتعهدين عند الطلب ، وكذلك التوسع فى اقامة الصناعات الوطنية الخاصة بمواد البناء لسد حاجة مشاريع الخطة .

خامسا : منع تصدير المعدات والاليات العاملة فى البلاد الى الخارج، وتشجيع استيراد المعدات والاليات اللازمة لسد النقص الموجود .

سادسا : الطلب من الشركات العالمية التي تقوم بتنفيذ المشاريع الكبرى تأمين ما تحتاجه من الايدى العاملة من خارج البلاد وعدم السماح لها بالاعتماد على المتوفر محليا .

سابعا : ضرورة القيام بتنفيذ المشاريع الانشائية ذات الوحدات المتماثلة المتكررة بطريقة التصنيع ، حيث أن هذه المشاريع تحتاج الى ايد عاملة بأعداد كبيرة اذا ما نفذت بالطريقة الاعتيادية .

وهناك أيضا عدة توصيات خاصة منها : ـ

ـ ضرورة تنفيذ المشاريع حسب أولويات محددة وتقديم الاهم على المهم .

ـ أتباع سياسة الادخار فى كل منشآت الدولة دون الاخلال بسلامتها .

ـ العمل على رفع الكفاية الانتاجية لاجهزة الدولة وهذا موضوع مهم جدا .

ـ التركيز على اعداد الشباب وتدريبهم لسد العجز فى الكفاية الفنية .

ـ الحد من الروتين الحكومي المتبع في تنفيذ المشاريع اختصارا للوقت وتوفيرا للجهد .

كلمة السيد المهندس/ فهد الحساوى ـ بلدية الكويت .

أحب أن أعطى نبذة بسيطة لكم عن دور أجهزة التنظيم فى البلدية أو كما كانت فى السابق فى الاشغال ، فى تصميم وانجاز الطرق .

والطرق مهمة جدا لتنفيذ الخطة الاسكانية والانشائية فى البلاد ، وتقوم بتنظيمها أجهزة التنظيم فى البلدية أو تعطى في بعض الاحيان الى متخصصين عالميين فى هذا المجال .

بدأت الطرق تصمم وتبنى بطريقة علمية صحيحة فى بداية النهضة العمرانية فى الكويت والتي بدأت فى سنة ١٩٥١ بعد انجاز المخطط الهيكلي الاول وكان المخطط يغطى منطقة تمتد من مدينة الكويت حتي الطريق الدائري الثالث ـ مناطق سكنية ونموذجية مقسمة وبينها طرق رئيسية (كما هو موضح على المخطط المرفق) وبعد ذلك أتسع البنيان واستهلكت هذه الخطة والتي كان من المنتظر أن تظل لمدة عشرين سنة أو تزيد قليلا أستهلكت فى خلال عشر سنوات أو تزيد قليلا وبدأت البلدية في تعديل هذا المخطط الهيكلي حتى يمكن فى الاستطاعة أستيعاب الاعداد الكبيرة التي وفدت الى الكويت .وفى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ بدأت الدولة ككل فى اعداد المخطط الهيكلى الثانى والذى نسير عليه الان وانتهى العمل فيه بأوائل السبعينات وهذا المخطط توسع فى تنمية المناطق المقررة للسكن والصناعة والترفيه والمرافق العامة .. الخ هذا المخطط أنجز بمعونة الاستشاريين العالميين فى هذا المجال ، وعندما نتكلم عن الطرق نتكلم عن وسائل النقل للاشخاص والبضائع سواء كانت طرق أو سكك حديدية أو طرق معلقة أو أى وسيلة اخرى للنقل، وفى الماضى عندما عمل المخطط الهيكلي الاول والذى كان يغطى المنطقة مدينة الكويت ـ الطريق الدائرى الاول ـ الشويخ والشامية الى بنيد القار ـ الطريق الدائرى الثانى ـ الطريق الدائرى الثالث كان التصميم بسيطا وتقليديا حيث تكون المدينة كالمركز وتتفرع منها طرق شعاعية متعامدة على طرق دائرية تحيط بالمدينة ، هذا التصميم وضعه مستشار أنجليزى ـ خصصت مناطق سكنية ومناطق صناعية ومنطقة ميناء ومنطقة مطار ، وهناك تقسيم للطرق الرئيسية باتجاهين وعرض معين أما المخطط الجديد الذى نسير عليه الان أتجه لتحسين مستوى

الطرق واقتراح للتقاطعات الرئيسية ان تكـون على مستويـات مختلفـة بمعنى اما أن تكون انفاقا أو جسورا والمشاريع القـائمة حاليا والتى تحت التصميم وهى من الطرق الرئيسـية فى المراحل الاولى من الطرق السريعة وهى تصميم على طريقةOnto ban, Expressway Motorwayبمعنى انالسيا لا تلتقى مع أخرى في نفس المستوى ـ والمرحلة الاولى لهذه الطرق يغطى شـارع المغرب (بين الضاحية والمنصورية) وامتداده حتى جنوب الاحمدى وهو سـيكون من أهم الطرق فى الكويت ـ وسيكون الطريق الدائرى الخامس والذى لم يبن حتى الان (بنى الرابع والسادس) وهو سيكون من الرميثية حتى ملتقى شارع الغزالى بالمنطقة الصناعية . أما الجزء الثالث من المرحلة الاولى فهو من دوار الشـعب الى التقائه بالخامس المقترح أقامته ، وهـذه الطرق تكاليف تصـميمها وبنائها عالية جـدا وستاخذ وقتا طويلا جدا لانها ستكون بمستوى عال ومتطور وتقاطعاتها ستكون على هيئة جسور ـ وسوف تعرض مناقصته خـلال هذا العـام وهناك أجزاء أخرى مثل شـارع الرياض وشـارع الجهراء وشـارع المطـار وشارع الاستقلال سـوف تأتى فى مراحل ثانية ،

هذا بالنسبة للطرق الاقليمية التي ترتبط المناطق ببعضها ، هناك مسئوليات وزارة الاشغالوالبلدية والجهات التى تقوم بالصيانة والاشراف فى ادارة المرور على طرق أخرى داخل المناطق السكنية أو تربطها ببعضها البعض وهى تشكل جزءا كبيرا ومرهقا لميزانية الدولة والاجهزة الفنيـة وعملية بناء الطرق سـواء كانت على المسـتوى المحلى داخل المناطـق أو كانت على المسـتوى الاقليمى سـواء كانت طرقا سريعة أو طـرقا رئيسـية عادية هى فى الواقع العامل أو العنصر الذى يحدد لك مـدى امكانياتك فى بناء منـاطق سواء كانت سكنية او صناعية أو ترفيهية وفى تنقل الناس أو البضائع يجب أن تتوفر لك هذه الوسـائل .

كلمة السيد العميد/ يوسف السعد .

مدير ادارة المرور .

قضية المرور حلقات متصلة ببعضها غير قابلة للتجزئة ، على سبيل المثال لو اوجدنا طرقا جيدة ولكن لم نعتن فى الجهاز التنفيذى الذى ينفذ النظام على هذه الطرق الجيدة لم نحصل على نتائج مرجوة من هذه الطرق ، ولو عملنا طرقا جيدة وجئنا بجهاز تنفيذى جيد واهملنا النقل الجماعى أيضا هذه الجهود التي بذلناها فى الجهاز التنفيذى وفى الطرق لم تعط مردودها الجيد ، ولو عملنا هذه مجتمعة (النقل الجماعى، الجهاز التنفيذى ، الطرق) واهملنا السياسة العقابية أذن نصل الى نفس النتيجة وهو الحقيقة محور المشكلة يدور حول عدم التوازن بين هذه العناصر المكونة لقضية المرور ، فالذى نعانيه اليوم من قضية المرور أن جوانب القضية لا تسير فى خط واضح فمثلا نحن اليوم عندنا طرق فى الكويت جيدة بالمقارنة لما نراه من طرق سواء بالبلاد العربية المجاورة أو حتى بالبلاد الغربية ـ عندنا طرق جيدة فعلا ولكن هذه الطرق ليست مستغلة استغلالا جيدا أو استعمالها لا يتم بطريقة جيدة وهذا يرجع بالدرجة الاولى الى الانسان والى رجل المرور الذى ينفذ هذا النظام فمثلا عندما نلاحظ ارتباكا فى حركة المرور فى مكان ما أو شارع معين قد يكون أحيانا بسبب وضع هندسى ولكن قد يكون من سوء استعمال الطريق من قبل مستعملى الطريق أنفسهم فأنا أتصور أن قضية المرور عندنا بالكويت لها جوانب متعددة واذا لم نضع لها خطة متكاملة تتناول جميع هذه الجوانب فتكن معظم الجهود التي بذلناها غير مجدية .

من أبرز مشاكل أزمة المرور بالكويت هو التزايد السريع في عدد المركبات هذا التزايد غير طبيعى اطلاقا وهذا التزايد اوجد ثغرة أو فجوة كبيرة بين قدرة الاجهزة الادارية على توفير الخدمات بهذا الحجم الكبير المتزايد لان الملاحظ اليوم هو أننا نبنى شوارع ومواقف لاخره ولا نرى نتائج ملموسة ، لماذا ؟ لان هناك تزايدا غير منظم ،واذا كانت عندنا اهتمامات في تنظيم الطرق والجهاز الادارى وتطوير التشريعات والتوعية المرورية ، أيضا موضوع السيارات واستعمالاتها لازم ينظم ، نحن للاسف الشديد بالكويت موضوع النقل والمواصلات البرية يحتاج الى كثير من التنظيم ، هذا التزايد سيقضى على كل المحاولات التي تعمل ، نحن نبنى طرقا لكن بعد فترة قصيرة نجدها قلت قدرتها ،

وتتذكرون قبل اربع أو خمس سنين أو أقل كانت عندنا (دوارات) واستبدلناها (بتقاطعات) واحضرنا اشارات ضوئية وصرفنا مبالغ كثيرة على تعديل هذه الطرق والان نعاني ان هذه التعديلات انشلت وبدأنا نفكر في تغيير هذه التعديلات ، لماذا ؟ لان حجم حركة المرور تضاعف مضاعفة كبيرة بشكل أصبح معه هذه الاشياء عديمة الفائدة أو قلت قدرتها على تحقيق النتائج التي نريدها ، وفي تصوري أن من أبرز المعوقات في قضية المرور هو التزايد السريع واذا لم توضع ضوابط لهذا التزايد ستصبح جميع المحاولات لا تعطي نتائجا ، وسبب التزايد بصفة خاصة هو عدم وجود مواصلات عامة بالمعنى الصحيح تغطي شبكة الطرق كلها وتفي باحتياجات الجمهور وقد يقال أن القوى الشرائية تسبب هذا التزايد في عدد السيارات . صحيح أن القوى الشرائية تمكن الناس من شراء السيارات الخاصة ولكن ليست هي السبب الرئيسي ، والسبب الرئيسي أن الالحاح والحاجة الماسه للفرد الذي يشكل الغالبية في الكويت لاستعمال السيارة العامة فيضطر الى شراء السيارة الخصوصية ، واذا راينا نسبة السيارة الخصوصية الى السيارة العمومية لوجدنا فارقا كبيرا فالسيارات الخصوصية اكثر من ٢٠٠ر٠٠٠ مائتين الف في حين أن السيارات العامة التي يستخدمها الجمهور حوالي مائتين سيارة باص (٢٠٠) وعدد ضئيل من سيارات الاجرة ، فهذا سر التزايد في السيارات ، هناك ايضا مسائل اخرى بالنسبة للتزايد مثلا سيارات الوانيت نراها اليوم أكثر من السيارة الصالون وهذه النسبة العالية ليست لها مبررا والسيارات المهنية يجب ايضا أن تكون محددة حسب حاجة البلاد ولكن هذا كله غير موجود عندنا ولذلك نقول أن نظام النقل والمواصلات البرية يحتاج الى كثير من التعديل ، لنوقف الزيادة المضطردة لكي تتمكن أجهزتنا الادارية من القيام بالخدمات الخاصة بهذا المرفق ، ثم يقابل الالحاح والحاجة للناس بالنسبة لاقتناء السيارات الخاصة أيضا التسهيل في الحصول عليها والتمثل بعدم وجود الرسوم على استعمالات السيارة الخاصة ولو كان هناك مواصلات عامة منظمة ومتطورة وتغطي شبكة الطرق وتتوفر فيها السرعة والراحة والامان بحيث تصبح بديلا جيدا اعتقد حتى الميسورين يتركون سياراتهم ولا يستعملونها الا في أوقات معينة لان الانسان اذا كان يمشي في الطريق ويجد مضايقات ومشاكل فسيتجنب ذلك ومن ثم لاستطعنا الاسهام في حل كثير من جوانب هذه المشكلة لان القضية تكمن في التزايد السريع الغير معقول والذي فاق طاقة الاجهزة الادارية ، لان التزايد يحصل بسهولة فتح الاعتماد وتجيئك آلاف السيارات لكن

الكوادر الفنية في الاجهزة الادارية من الصعب توفيرها ، لماذا يوجد مشاكل كثيرة فى الكويت بغض النظر عن قضية المرور ؟ لان عندنا توسع كبير فى كل شيء لدرجة أن مثلا أجهزتنا الادارية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع وهذا الوضع ينسحب على قضية المرور نفسها فاذا أردنا زيادة عدد الشرطة ، ليس من السهل توفيرهم لان اقبال الفرد على الالتحاق فى سلك الشرطة دائما صعب ليس فى الكويت بل فى كل دول العالم دائما فيه نقص ، فأننا فى تصورى أن علاج القضية يبدأ في تنظيم النقل والمواصلات البرية وعمل ضوابط بشكل يصبح فيه تواجد السيارات وأوجه استعمالاتها يكون متمشيا مع طاقة الاجهزة الادارية تماما حتى لا يكون هناك عدم توازن ، أيضا كما ذكرنا عند تنفيذ الطرق نضع فى الاعتبار أنها مرهونة بطريقة التنفيذ والتقيد بنظام الطريق فاذا كان المواطن لا يتقيد بنظام الطريق فهذا يقلل الاستفادة من الطريق ، أيضا الشرطى اذا لم يكن على وعى معين بتوجيه الجمهور أو مستعملى الطريق الى النظام المعين لهذا الطريق أيضا تقل من الاستفادة من هذا الطريق ، واليوم نلاحظ أن الناس أغلبها غير ملتزم فى الخطوط الارضية ، والحكومة تصرف عليها آلاف الدنانير لتسهل حركة المرور وتجعل التدفق أفضل لحركة المرور ولكن لا نستفيد من الخطوط الارضية لدرجة أن الواحد منا لا يطمئن أن يتجاوز السيارة التى أمامه لانه يتوقع أن السيارة التي أمامه لانه يتوقع أن تخرج فجأة من المسار الذى تسير فيه بدون أشارة ، فهذا كله له تأثير ويقلل من الفائدة من الطرق وأوجه استعمالاتها .

قضية المرور أيضا فى تصورى محورها الانسان دائما ، قد يكون الطريق له علاقة فى قضية المرور ولكن بنسبة محدوده بالنسبة لانسان وكما ذكرت سابقا ، طرقنا مستواها جيد ، أذن لماذا المشاكل التي نراها الان (تصاعد الحوادث ـ ارتباك حركة المرور) صحيح قد يكون الطريق فى بعض المواقع سببا فى هذا الشيء ولكن فى اغلب الحالات يكون الانسان هو السبب لانه هو مستعمل الطريق ، وحوادث المرور الان لو فحصنا أسباب وقوعها لوجدناها أسبابا تافهة جدا لا تبرر وقوع حادث ـ الطرق منبسطة ـ الاضاءة معممة عليها ليلا ـ وسائل الايضاح موجودة فى كل مكان ـ اتجاه واحد ـ مستقيمة ـ الرؤية واضحة ما عندنا عوامل جوية (كالضباب ، الثلج ، الامطار الغزيره ـ الخ) التى تكون عادة سببا مباشرا فى كثير من القضايا ، السيارات جديدة ، لماذا تكثر الحوادث وبمعدلات تزيد عن الدول الاخرى ؟ فى

تصورى ـ ومن تتبع القضايا ، ان الانسان نفسه وعدم وعيه هو سبب المشاكل تمادى بعض الناس فى عدم الاحترام لقواعد المرور ومنذ نهضة الكويت المباركة تولى قضية التوعية المرورية عناية كبيرة ، صحيح انها غير منظمة وغير مبينة على اسس علمية كما هو معروف فى مثل هذه المجالات ولكن هناك جهود تبذل وكل حضراتكم تلاحظون البرامج في الاذاعة والتلفزيون على مدار السنين ومنذ مدة طويلة ونحن نتكلم ، ومنذ اكثر من سنتين ادخلنا نظام الاختبار التحريرى فى قواعد المرور وقائمة من الاسئلة وغيره وكل هذا ضمن عملية التوعية ، ومن فحص الحوادث ومن النوعيات المرتكبة للحوادث نجد أن هناك فئة تعرف قواعد المرور تماما لكن يخالفونها وعندما تجدهم خارج الكويت تراهم أنضباطيين من ابدع ما يكون وعند حضورهم للكويت تبدأ الفوضى لماذا ؟ لان مستوى الردع ضعيف ، عموما السياسة العقوبية عندنا تحتاج الى اعادة نظر ، قضية المرور تأخذ لها ٦ أشهر ـ سنة ـ سنتين ونسبة ما ينفذ من قضايا المرور لا يزيد عن ١٠ ، ٢٠٪ كتنفيذ يتفق مع السياسة العقابية ، أيضا الامكانيات المحدودة لبعض الاجهزة مثلا الكويت كلها فيها محكمة واحدة للنظر فى قضايا ١/٤ مليون سائق وهذا غير معقول وهذا يرجع للتوسع والنمو السريع ، ولو كانت نسبة السيارات تتزايد بنسبة معقولة تتمشى مع نمو الاجهزة الادارية ،ماصارت هذه الفجوه ، نحن نحتاج الى ٤ أو ٥ محاكم جزئية سريعة ، لكى نعمل سياسة عقابية معقولة ، ولما نريد نعمل هذا الشيء نريد مكانا وقضاة وأجهزة أيضا وهذا ليس من السهل الحصول عليها بسرعة وبخاصة المسائل الفنية ، أساس المشكلة بالنسبة لقضية المرور هى :

ـ عدم استعمال الطرق استعمالا جيدا وهذا يرجع للناس أنفسهم لانهم يخالفون النظام والناس تخالف وتتمادى فى المخالفات لان العقاب لا يصل اليهم واذا وصل لا يصل فى الوقت المناسب وهذا خطأ .

وهناك جهود تبذل وجهود جادة لتغير هذه الصورة وتصحيح هذه الاشياء .

ـ تشريعات المرور صدرت من حوالى ١٨ سنة لما كانت قضية المرور بسيطة جدا أما اليوم فتشعبت الامور وكثرت المشاكل وأصبحت هذه التشريعات تحتاج الى تعديل بما يتفق والمرحلة الحالية وحتما ستعالج التشريعات الكثير ، سواء كان من ناحية السياسة العقابية أو من ناحية

الروتين أو من جميع النواحى ، وهناك أمور لا يسعفنا فيها القانون الحالى مثل تحديد السيارات أو أنواع معينة منها ، وهناك أوضاع تشريعية أخرى تمنع الجهاز الادارى من ممارسة أعماله ممارسة صحيحة .

ـ بالنسبة لهندسة المرور ـ طرقنا لا بأس فيها ولكن أيضا مع حركة المرور اليوم نحتاج أيضا الى تطوير هذه الطرق ، لابد أن تكون عندنا طرق سريعة تربط البلاد من شمالها لجنوبها وشرقها وغربها لابد أن تكون عندنا مواقف أنتظار كافية مع حجم عدد السيارات لابد أن يكون عندنا نظام لعبور المشاه ـ منظم وليس بطريقة اجتهادية مثل اليوم المفروض وجود أرصفة منظمة ـ عبور مشاه منظم وقوانين لعقاب من يدهس واحد من عبور المشاة يفرض القانون عقوبة خاصة للسائق الذى يضرب بسيارة شخصا وهو يعبر الشارع كما هو متبع فى البلاد الاخرى ، نحن أيضا بحاجة الى تحرك للامور المستعجلة فى هندسة الطرق وتحرك للمسائل المطروحة للمدى البعيد .

ولما طرحنا على حضراتكم قضية المرور هى حلقة متصلة ببعضها فالطرق وانشاءاتها ومهما ادخلنا عليها من تحسينات اذا لم يواز هذا النشاط النشاطات الاخرى المكملة له وهو الجهاز التنفيذى ، والتوعية المرورية ، النقل الجماعى ..... الخ .

اذا كل هذه الامور لا تمشى فى خط متواز يكون دائما هناك تعثر ، واحب أن أؤكد ان هذه الصورة بدات تتبلور والاجهزة الادارية فى مختلف المؤسسات بالدولة مدركة لهذا الشيء وتعمل جاهدة للتنسيق فيما بينها وللتطوير في اجهزتنا وان شاء الله ننجح فى هذه الاشياء ونحقق مزيدا من التقدم .

نحـــو
جدليـــة تربويـة جديدة
التربية من أجـل الابـداع
وليس من أجل التخزين والاجـــترار

الدكتور محمد جواد رضا

- ١ -

لاغراض هذا البحث ، ستستعمل المصطلحات التالية بالمعانـــى المثبتة ازاء كل منها

التعلمية الانسانية Human Educability

المراد بها القدرة ، قدرة الانسان ، على التعلم ، أو حدود القـدرة التعلمية عند الانسان .

الابداعية Creativity

قدرة الانسان على الابداع،على احداث علاقات جديدة او اكتشاف علاقات جديدة بين حقائق ، ومن ثم التوصل الى مفاهيم او تطبيقات لم تكن مألوفة فى الماضى .

الجدلية Dialectic

حـركة التطـور من خلال التناقض وفقا لتفسير هيكلHegel لهذه الحركة .

التفكير المنفصل Divergent Thinking

التفكير الخارج على المسلمات العامة فى نمط التفكير المعـروف أو المتوقع .

التفكير المتطابق Convergent Thinking

التفكير الذى يسعى للانسجام مع نمط التفكير العام ـ المعروف والمتوقع ـ ويحاول التكيف له والدخول فيه والتكامل معه .

- ٢ -

وابتغاء لتوفير درجة عالية من الاستمرارية فى نقاش النقاط المركزية فى هذا البحث أحبذ ان نتفاهم ابتداء على اننا حين نتكلم عن التربية الابداعية فاننا لا نتكلم عن طريقة بعينها فى التعليم وانما عن موقف عقلى ، موقف يؤكد على القول بأن ليس بيننا من يعرف مقدما ما هو مقتدر على القيام به حتى يحاول القيام به .

لقد طرح جيروم برونر Jerom S. Bruner هذه المسأله على النحو المختصر الواضح التالى .....

« .... اننا نستطيع ان نبدأ بالفرضية القائلة ان اى موضوع يمكن تعليمه بصورة فعالة وبطريقة عقلية نزيهة لاى طفل فى اى مرحلة من مراحل نموه . ان هذه فرضية جزئية وجوهرية فى التفكير حول طبيعة المنهج وليس هناك اى برهان على امكانية نقضها او تفنيدها . العكس هو الصحيح . فهناك برهان كثير ومتراكم يدعمها ويؤيدها .... » (١)

ان قضية التربية من اجل الابداع ـ مطروحة بهذا الشكل ـ تترجم عن محاولة جسورة للانتقال بالعملية التربوية من فن محاولة تحقيق الممكن ـ كما يقول كينيث ريجموند ـ الى فن تحقيق ما كان يتراءى حتى الان مستحيلا عبر كل اسيجة الاحتكارات التقليدية للمعرفة وما يجره ذلك الاحتكار من مزايا الاستئثار بالقوة الاجتماعية . ذلك انه لفرط ما وضع على « الممكن التربوى » من الضوابط والقيود ـ وهى ضوابط وقيود اجتماعية اصلا ـ اصبح من غير الواقعى محاولة استخلاص شىء واضح منه حتى كادت الرؤية التربوية ان تستفم وتستغلق لولا ان السنوات العشر الاواخر مددت حدود « الممكن » بصورة مفاجئة وذلك بفعل التطور الدراماتيكى فى عدد من الحقول العملية مثل علم النفس ، علم الاجتماع ، علم الاعصاب Neurology ، علم الاجنة ، علم اللغويات ، وفوق كل شىء ... في تكنولوجيا المواصلات . لقد اوجب هذا التمديد المفاجىء لحدود « الممكن » التربوى اعادة التفكير فى مفهوم التعلمية الانسانية . فلم يعد مما يجادل فيه ان نعم التعلم التى كانت فى وقت من الاوقات خارج امكانيات الطفل العادى اصبحت الان فى متناول يده .

فالالة الطابعة الناطقة Talking Typewriter مثلا تستطيع ان تبدا تعليم الطفل القراءة فى السنة الثالثة من العمر كما ان عقلا الكترونيا مزودا بذكاء اصطناعى يقدر ان يدرب الطفل على التفكير الناقد Critical Thinking فى وقت مبكر جدا من حياته . ان هذه الاجهزة متوفرة فى السوق التربوى . ووجودها قد لا يرضى بعض العاملين فى الحقل

---

(١) طرح برونر نظريته هذه فى كتابه

The Process of Education

نشر مطبعة جامعة هارفرد ـ ١٩٦٠

ولكن جحود وجودها غير ممكن وهى ما تنى تنبهنا الى وجوب تجديد رؤيتنا التربوية والايمان بأن التربية هى فن تحقيق ما يتراءى مستحيلا

على اننا قبل ان نلج فى معارج الجدلية التربوية الجديدة يتوجب علينا ان نعى حقيقتين مهمتين :

أولا : على الرغم مما فى هذه الفرضية من جسارة وتحد الا انها ليست جديدة كليا . ان اصولها يمكن تقصيها الى فلاسفة الثورة الفرنسية ومن ورائهم الى المبادىء الروحية الهادية لعصر الاصلاح وبصورة خاصة الى المثل التربوى الاعلى الذى أمن به كومينوس Comenius (٢) والقائل بامكانية تعليم كل الاشياء لكل الناس ووجوب ذلك .

كذلك يحمل هذا المفهوم شبها عظيما بافكار المفكرين الراديكاليين فى العقود الاولى من القرن التاسع عشر مثل فرانسيس بليس F. place وجيمس ميل J. Mill وروبرت اوين R. Owen وغيرهم ممن كانوا يرون ان الاطفال عموما مخلوقون بصورة عامة واحدة تمكن من تدبير شؤونهم بصورة واحدة وتزويدهم جميعا بالفضائل والحكمة . غير ان اطار العصر الفكتورى الذى طرحت فيه هذه الافكار جعلها تبدو يومئذ مضحكة على حين انها تبدو لنا الان وفى اطار حياتنا الحديثة واضحة تماما وتمتلك برهانا ذاتيا على صوابها .

ثانيا : لقد كان من نتائج التعصب الطبقى القديم الذى جرت محاولات جمة في القرن التاسع عشر لفلسفته واعطائه مسحة علمية ، كان من نتائج ذلك التعصب ان المدارس الانكليزية مثلا كانت تنظم وتدار على مبدأ يقول بأن أقلية صغيرة فقط من الاطفال هم ذات « طبيعة » اكاديمية ، اى ان افرادها موهوبون عقليا لاستيعاب المواد العلمية ذات الطابع العقلى المجرد على حين ان البقية الباقية من الاطفال ــ الاكثرية ــ تفتقر الى هذه الطبيعة الاكاديمية وليس هناك ما يمكن ان يوضع لها فى المنهج وان خير ما يمكن ان يرجى لها هو ان تتوجه الى ميادين التدريب اليدوى .

يضاف الى هذا ان موضوعات بعينها مثل اللغات الاجنبية والهندسة والجبر والفيزياء وما ناظرها كان يعتقد انها على درجة من الابهام تلغى امكانية تقديمها لجميع الاطفال فى المراحل الاولية من التعليم .

---

(٢) جون آموس كومينوس (١٥٩٢ ــ ١٦٧٠) مرب حورانى رائد من اوائل المنادين ببناء سلم تربوى متكامل من المرحلة الابتدائية حتى التعليم الجامعى مفتوح لكل الاطفال من دون قيود اجتماعية او مالية .

لقد زاد فى تعقيد هذا الموقف الصعب ذلك التوجه الكبير فى أخريات القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين نحو نظريات الذكاء وماصاحبها من تنافس فى ابتكار مقاييس الذكاء ، ذلك التوجه الذى سرعان ما سقطت التربية أسيرة بين يديه وتكيفت محتويات برامجها وطرق تدريسها وأساليب تعاملها مع الطلبة لما رفعه أمام أعين المربين من تماويل الامتياز العقلى المقيس بالاختبارات العقلية المبتكرة يومئذ .

فجأة شهد العالم مولد تربية جديدة ، تربية لا من أجل الانسان والتسامى بقدراته الاخلاقية والابداعية ، وانما تربية من أجل الذكاء ، وفجأة وجد المربون أنفسهم يعتنقون دينا جديدا اصطلحوا على تسميته بـ « عقيدة مستوى الذكاء The IQ Cult » ، هذه العقيدة التي حكمت الممارسات التربوية للجنس البشرى خلال الاعوام الثمانين الماضية حكما واعيا أو غير واع .

مع الموجة الجديدة صار اهتمام المدرسة والتزامها باكتشاف الذكاء عند التلميذ وتحديد مستواه ومن ثم العمل على تنمية ـ ومجال التنمية محدود ـ أو تهيئة المناخ التربوى الملائم لكى يعبر الذكاء عن نفسه من خلال العمل المدرسى غاية عليا أن لم نقل غاية وحيدة .

لقد نجم عن هذا توجه من نوع جديد ... توجه المنهج وطريقة التدريس الى خدمة قضية واحدة هى قضية الذكاء على حساب عدد لا حصر له من القضايا التنموية الانسانية الجوهرية خصوصا بعدما قننت معايير الذكاء وتراءى للمربين أن الذكاء غدا قابلا للتنبؤ من خلال صوابية الاستجابة لاختبارات الذكاء نفسها . وهكذا انخلقت حلقة مفرغة . مقاييس الذكاء تقيس الذكاء ، هو الاستجابة الناجمة المتوقعة لمقاييس الذكاء . ولما كانت مقاييس الذكاء مقننة مسبقا فان الحصول على لقب « ذكى » يشترط مسبقا التطابق مع توقعات مقاييس الذكاء . ولما كانت مقاييس الذكاء محصلة تحليلات رياضية لقواسم مشتركة بين مجاميع كبيرة من الافراد فان مقياس الذكاء أصبح مقياسا جماعيا . ولما كانت « الجماعية » هنا ذات طبيعة اجتماعية بشرائح طبقية واقتصادية ، فقد قاد كل ذلك الى اعطاء الذكاء معنى اجتماعيا لم يعد معه القول ممكنا بتفرد الذكاء فى الفرد الانسانى . بعبارة أخرى ... لقد تبدى الذكاء وكأنه قيمة اجتماعية أخرى مثل سائر القيم .

لقد كان شر ما فى هذا الركض وراء الذكاء وقياساته وربط العمل التربوى بها محوريا انه كان ركضا وراء مفهوم مجرد مفرط فى التجريد.

وليس ادل على ذلك من غياب الاجماع على معنى الذكاء بين الرواد الذين حاولوا فهمه وسبر غوره . حتى الفرد بينه Alfred Binet (١٨٥٧ ـ ١٩١١) الذى كان له فضل اخراج موضوع الذكاء من اطار الافكار اللاعلمية ومحاولة ارسائه على أسس مستقرة متخذا لنفسه طريقا نفسية ثابتة على أساس أن القدرات العقلية هي التي تشكل الفرق بين الافراد وعلى هذا يجب دراستها وقياسها أن أمكن ، حتى بينه نفسه لم يستقر على فهم واحد للذكاء . مرة قال : « ان العناصر الجوهرية للذكاء هى القدرة على اصدار الاحكام الجيدة والفهم الجيد والتعليل الجيد » . مرة ثانية عرف الذكاء على أنه « الفهم والاختراع والاحساس بالاتجاه والرقابة على الذات » . مرة ثالثة قال : أن الذكاء هو « القدرة على التكيف للاحوال الجديدة التى يجد الانسان نفسه فيها » .

لقد كانت مساهمة بينه الكبرى في مجال تطوير دراسة الذكاء قوله بامكانية اختيار عينات Samples من المهام العقلية وتقنينها واعتبار قدرة الفرد على أدائها مؤشرا جيدا على قدرته على أداء مهام عقلية أخرى . بعبارة أخرى يكون نجاحه فى اداء المهام العقلية المقننة مؤشرا على ذكائه .

اختار بينه المهام العقلية التالية معيارا لتحديد مستوى ذكاء الاطفال :

١ ـ تذكر سلسلة من الكلمات أو الارقام الاحادية ذات طول معقول يمكن اعادتها (فواصل الذاكرة Memory Span) .

٢ ـ العد والقيام ببعض المسائل الرياضية البسيطة (التعليل الرياضى Mathemetical Reasoning)

٣ ـ تحديد وتمييز معانى كلمات بأعيانها (المفردات) .

٤ ـ تفسير الصور والامثال والاساطير .

٥ ـ القيام ببعض التمييزات الحسية والجمالية .

٦ ـ حل بعض الاحاجى البسيطة ورسم الفروق بين الاشياء .

على الرغم من مشاركة النقاد فى أن القدرة على القيام بهذه المهام بسهولة يمكن أن تكون مؤشرا جيدا ـ وان لم يكن معصوما من الخطأ ـ

الى قدرة الفرد على القيام بعـدد من المهام العقلية الاخرى اللازمة لتكيف الفرد لبيئته الا أن هذا المعيار كان مصوغا بصـورة خاصة لقياس الذكاء المتوسـط والواطىء ولم يكن ذا نفع فى قياس الذكاء العالى . هـذا من جهة . ومن جهة اخرى لاحظ النقاد أن معيار بينـه للذكاء اسـقط من حسابه أهمية المعرفة والمهارة فى أداء المهام الحرفية كما أنه أغفـل علاقة ذلك باليسر الاجتماعى المشروط للقدرة على التكيف وبالانطوائية والاتكالية أو الاعتماد على النفس وصفات أخرى تحتل مكانة مركـزية فى أية حياة ناجحة . ومن ناحية ثالثة فان هذه القدرات العقلية التى حددها بينـه تغفل عن الربط بين درجات الاسـتقرار العاطفى أو الامور المزاجيـة المميزة للفرد وبين القدرة على أدائها .

لقد أثارت نظرية بينـه فى الذكاء اهتماما كبيرا بين علماء النفس غير أنها لم تتمخض عن اجماع فيما بينهم على تحديد معنى الذكاء . علـى العكس أدت الى اختلاف كبير فيما بينهم .

وجاءت ردود الفعل على نظريته هذه في موجتين كبيرتين ، الموجـة الاولى اعتمدت تفسـيرات احادية للذكاء سرعان ما تلاشت أمـام غمرة الموجة الثانية التي تبنت تفسـيرات متعددة العوامل .

أحد التفسـيرات الاحادية قال بأن الذكاء هو القدرة على التكيف للبيئـة وكان من الذاهبين هـذا المذهب ثور ندايك (الذكـاء هو قـوة الاستجابات الجيدة من وجهة نظر الحقيقة والواقع) وبكنكهام Buckingham , الذكاء هو القدرة على التصرف بفاعلية تحت ظروف معينة) وفريمان Freeman الذكاء هـو القـدرة على التكيف تكيفا ناجحا) وينتنـر Pintner (الذكاء هـو القـدرة على التكيـف تكيفا ناجحـا) وبنتنـر التى يجد الانسان نفسـه فيها) .

على أن تفسـير الذكاء بالقدرة على التكيف سرعان ما عانى من وهن جوهرى اذ لم يغب عن بعض النفسانيين أن منشـأ هذه النظرية هو اقتصادى ولذا فهو معيار نسبى فى التطبيق فالطفل الريفى قد يكون حسن التكيف لبيئته وسـاكن المناطق الاسـتوائية الحارة هو الاخر كامـل التكيف لبيئته الحارة وانواع طعامها ولكن هذا لا يجعل ايا منهما اذكى من مرشـح فاشل لدرجة الدكتوراه مثـلا .

التفسـير الاحادى الثانى قال بأن الذكاء هو سرعة التعـلم وسرعة الادراك . وقد تبناه كل من وودرو Woodrow وفريمان Freeman.

غير أن هذا التفسير هو الاخر تبدى ضعفه حين لوحظ أن قدرة الطفل الواحد على تعلم اللغة الاجنبية ليست مثل قدرته على تعلم الجبر مثلا، وعلى هذا فأى القدرتين تصلح أساسا لقياس ذكائه . زد على هذا ان اختبارات الذكاء ـ وهى تقيس بالضرورة اما سرعة الذكاء عند الطفل أو حجم معلوماته المكتسبة ـ تغفل جوانب عقلية اخرى لا تقل أهمية عن هذين الجانبين ، مثل القدرة على التجريد Abstracting والانتقاء Selecting والتعميم Generalizing والتنظيم Organizing

ثم كان هناك تفسير احادى ثالث يذهب الى القول بأن الذكاء هو القدرة على التفكير المجرد . وقد قال بهذا كل من تيرمان Terman (الذكاء هو القدرة على التفكير فى اطار من الافكار المجردة) وفريمان (الذكاء هو القدرة على استيعاب العلاقات المعقدة) وابكنهاوس Ebbinghause (الذكاء هو القدرة على توحيد خليط من الانطباعات المستقلة والمتزامنة فى كل موحد ذى معنى وذى غرض) . غير أن الاختبارات التي صممت لقياس الذكاء وفقا لهذه النظرية تبين انها لم تقس الا ما كان معروفا من قبل باسم « العمليات المعرفية Cognitive Processes » مثل الحفظ والتذكر والاستظهار والتجريد والتعميم والتعليل الاستقرائى والقياس .

لم تستطع هذه التفسيرات الاحادية للذكاء ان تثبت طويلا امام التمحيص فتهاوت الواحد تلو الآخر تاركة الطريق مفتوحة امام رؤية أكثر تعقيدا فى طبيعة الذكاء .

أول نظرية بديلة للتفسير الاحادى كانت تلك التى جرحها ثورندايك Thorndike فى نهاية الربع الاول من القرن الحالى .. ووفقا لهذه النظرية يعتمد معنى الذكاء أو وجوده على كل المهام العقلية المتقدمة والتي يقدر الانسان على ادائها وليس على مهمة واحدة بعينها فقط . قال ثورندايك

> « ان خلاصة مبدأنا هى أن العقل القادر على القيام بأعلى التعليلات وأقصى درجات التكيف لا يختلف عن العقل العاجز عن ذلك الا فى اقتداره على امتلاك علاقات من النوع المذكور».

ان كلمة « علاقات » فى تعريف ثورندايك تشير الى حقيقة ان الرجاع (الاستجابات) Responses مرتبطة بحوافز معينة ومتعددة .

وهكذا فان الذكاء يمكن قياسه بعدد المهام المنتقاة التى يستطيع الفرد اداءها . المضمون هنا هو انه كلما ازداد التنوع عدد العلاقات داخل العينة المنتقاة من المهام كلما زاد عددها فى الواقع وهذا يعنى زيادة فى ذكاء الفرد .

فى وقت مقارب للوقت الذى طرح ثورندايك فيه نظريته وجه سبيرمان Spearman عناية المربين والنفسانين الى حقيقة اختبارية مهمة وهى أن أولئك الذين يحققون نتائج طيبة فى نوع من أنواع الاختبارات العقلية يميلون على العموم الى احراز نفس النتائج فى الاختبارات الاخرى .

قال سبيرمان معللا هذه الظاهرة :

« ان هذا الميل المستمر الى النجاح لدى شخص معين خلال كل التنويعات الاختبارية شكلا وموضوعا ـ اى خلال كل جوانب الادراك الواعى ـ يمكن تفسيره ـ فقط ـ بوجود عامل معين يكمن عميقا تحت ظاهرة الوعى الظاهر. وبناء على هذا يبرز مفهوم عام فرضى Hypothetical وكمي خالص عام General يستبطن كل العمليات الادراكية في أى نوع كانت .

ولكن اذا كان « كل » العمليات الادراكية مخدوما من قبل عامل عام واحد ، فان كل عملية مستقلة ومختلفة يجب أن تخدم والى مدى ابعد بعامل آخر خاص بها ومميز لها .

رمز سبيرمان الى العامل العام بالحرف « G » ولى العامل الخاص بالحرف « S » . وهو لم يقف في تفسيره لـ « G » عند حدود اصطلاح الذكاء وانما ادخل فى ذلك قوة الارادة والطاقة العقلية والاحوال الفسلجية بما فيها المرونة العصبية Neural Plasticity وحركة الدم والكفاية الغددية كعوامل فاعلة فى تكوين « G » . كذلك ميز سبيرمان بين العامل Factor والقدرة Ability . ومع تسليمه بامكانية الاستشهاد والاستعجال العام لاصطلاحى القدرة العامة والقدرات الخاصة فانه تحفظ على ذلك بقوله .....

« اذا ما تكلمنا بدقة ومحدودية فليس هناك شيء اسمه القدرات الخاصة Special Abilities وذلك ان كل القدرات الخاصة تحتوى ـ الى درجة ما ـ على شيء من

« G » ولذا فانها ليست قدرات خاصة . ان ما يوجد فى الواقع هو عوامل (نوعية) Specific Factors ـ او ان شئنا ـ عوامل خاصة . ولكن هذه العوامل الخاصة تطغى فى بعض القدرات حتى ليمكن معها اغفال « G » .....

لم تستطع نظرية سبيرمان ان تحسم الجدل فى الذكاء وطبيعته بالرغم من انها استطاعت ان تختصره كثيرا فظل المجال مفتوحا لتفسير اخر جاء بعد عشرة اعوام تقريبا من نظرية سبيرمان . ارتبطت النظرية الجديدة باسم ثيرستون Thurston وعرفت باسم « نظرية القدرات الاولية » . وهي تقوم على القول بأن الذكاء يتألف من مجموعة عوامل أو مجموعة من القدرات الاولية . وان التعامل الاحصائى مع الرجاع (الاستجابات) المعطاة على بنود اختبارات الذكاء يمكن من استعمالها لاستخراج هذه العوامل ويطلق على هذه العملية اسم « التحليل العاملى Factor Analysis » .

ان هذا الاسلوب مبنى على الفكرة القائلة بأن بعض الناس اكثر خبرة او تمرسا فى استعمال الكلمات منهم فى استعمال الارقام مثلا والعكس بالعكس . وكلتا القدرتين توضعان فى الاستعمال حين اجراء اختبارات الذكاء وهما تعطيان نوعا من النتاج المركب . واذا ما تم فصل هذه القدرات وغيرها من النتاج المركب يتبين آنئذ ان شخصين من مستوى ذكاء واحد متقارب يمكن ان يختلفا كبيرا حين يختبران فى هذه القدرات المفصولة كل على انفراد .

وضع ثيرستون القائمة التالية بالقدرات الاولية التى عدها اساسا لقياس الذكاء ....

١ ـ السهولة فى استعمال الاعداد (التفكير عدديا كما تكشف عنه اختبارات القراءة السريعة للارقام) .

٢ ـ التصور Visualizing ـ رؤية ثلاثية الابعاد فى انماط ذات بعدين فقط مثل الالواح التي تصور اكواما من المكعبات .

٣ ـ الذاكرة ـ تذكر الاسماء والالفاظ والارقام .

٤ ـ السيولة اللفظية ـ كما فى اختبار استعمال المترادفات والاضداد واعادة تركيب حروف الكلمة الواحدة فى صور جديدة .

٥ ـ السرعة الادراكية Perceptua Speed كما في اختبار التشخيص السريع للفروق الضئيلة بين التصاميم المختلفة .

٦ ـ الاستقراء ... اكتشاف مبدأ علمي او لغوى او قاعدة من بنود متناثرة كما فى اختبار السلاسل الرقمية .

٧ ـ التعليل اللفظى Verbal Reasoning [قياس الجزئيات على العموميات كما فى اختبار القياسات اللفظية Verbal Analogy والامثال .

وكما تهاوت التفسيرات الاحادية للذكاء ، كذلك تعرضت التفسيرات الثنائية او متعددة العوامل لنقد شديد . فقد لاحظ نقادها ان كثيرا مما تقيسه اختبارات الذكاء الموضوعة على ضوء هذه التفسيرات هو أقرب الى المكتسبات الاجتماعية ومن ثم فهو ذو مضمون اجتماعى او طبقي او ثقافي وهو ليس بأية حال من الاحوال شيئا فطريا يوجد بشكل واحد ومشترك فى جميع الاطفال الامر الذى يجعل من هذه المقاييس قضايا او مسائل رقمية ترتبط الى حد كبير بمنزلة الطفل الاجتماعية ولذا يجب التحرج كثيرا فى تعميمها على الاطفال اجمعين من دون اخذ كل هذه الحقائق فى الحسبان ، واذا ما فعلنا ذلك فسيتبين لنا ان هناك اكثر من نوع واحد من الذكاء .

لقد دفع هذا الاستخلاص بكثير من علماء النفس الى النظر الى مفهوم الذكاء « على انه ـ رغم عموميته ـ مفهوم مفرط في التجريد ـ كما قال ويليام ثرو W. Trow ـ وانه ـ في احسن احتمالاته ـ يشير الى الكيفية التى يتم بها اعطاء انواع معينة من الرجاع Responses خلال عملية التكيف والتعليم والتفكير » . (٣)

ـ ٤ ـ

أوجب تقلص مفهوم الذكاء بهذا الشكل اعادة نظر جوهرية فى طبيعة العمل التربوى واهدافه . لقد كان المربون يعتقدون انهم يربون سن اجل اكتشاف الذكاء وتنميته وقد تكشف لهم الان تعذر الاتفاق على معنى الذكاء بله على وجوده ، كما تبين لهم فى الوقت ذاته ان قدرات

3- Trow, W. C., **Educational Psychology**, P. 32 Houghton Mifflin Co., New York, 1950.

الكويت كدولة خدمات مدم ـ ٥

الاطفال المتفردة قد غمطت حتى الان وان تلك القدرات الابداعية المميزة لكل منهم على انفراد قد انتقصت هي الاخرى .

لقد كان وعي هذه الحقيقة منذ اواسط القرن الحالى ناقوسا يقرع في اتجاه التحول بالتربية ، بالعملية التربوية كلها . ، من تربية للذكاء الى تربية من اجل الابداع . من تربية تركض وراء ذلك الشيء المفرط في التجريد ـ كما قال ويليام ثرو ـ الى تربية مؤمنة بان في كل فرد ـ مهما كان اصله الاجتماعى ـ طاقات خلاقة مميزة له يجب تركيز الجهود التربوية على تحريرها من قيودها الاجتماعية والثقافية .

ـ ٥ ـ

ان اول ما يتحتم الوقوف عنده هنا هو ضرورة التمييز بين كلمة الابداع Creativity وبين نظائرها الاخرى التي سبقت عليها في الاستعمال مثل الاختراعية Inventivness والاصالة Originality الموهبة Talent والخيال Imagination والعبقرية Genius وما اليها . ذلك انه على الرغم مما بين كلمة « الابداع » والكلمات الاخرى من صلة قربى الا ان الاولى اكثر شمولا في مضامينها . ويمكن استجلاء الفرق الاساسى بينها وبينهن من خلال ملاحظة ان استعمال الكلمات الاخرى يرمز في جميع احتمالاته الى وجوب اعتبار القدرة الابداعية شيئا نادرا جدا ، استثناء وليس قاعدة . على حين ان الطريقة التي تستعمل بها كلمة الابداع لا تسلم بشيء من هذه النزعة التضييقية .

الامر الثانى الذى يجب ملاحظته هنا هو ان استعمال هذا المصطلح الجديد ـ الابداع ـ والادبيات التي انبجست من حوله كلاهما حديث ، وحديث جدا . فالى ما قبل عام ١٩٥٠ لم يرد هذا الاصطلاح الا في ١٨٦ بحثا تربويا فقط من مجموع ١٢١٠٠٠ بحث ذكرها الفهرس النفسى الامريكى U. S. Index of Psychological Apstrat. اما في بريطانيا فان الاهتمام به لم يقع الا في عام ١٩٦٢ عندما نشر كيتزيلز J. W. Getzels وجاكسون P. W. Jackson كتابهما « الابداعية والذكاء . Creativity and Intelligence

الاسباب لهذا الانشغال المفاجيء بقضية « الابداعية » هى مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والتأثيرات الاقتصادية والاعتبارات الموضوعية

W. K., **The Teaching Revolution** P. 39, Methuen & Co., London, 1969.

المجردة من المصلحة كشف عن التراجع الذى سبقت الاشارة اليه فى حركة عبادة الذكاء . وبفضل هذه المجموعة المتشابكة من الفواعل والمسببات لم يعد ممكنا قصر الحديث على الابداع الفنى ، بل غدا الحديث يدور بدلا من ذلك عن العالم المبدع ورجل الاعمال المبدع والعسكرى المبدع كذلك .

- ٦ -

ولكن .....
ماذا يعني هذا الشعار التربوى الجديد ؟

يقول نيلر G. F. Kneller في كتابه « الابداع ... فنا وعلما .. ... The Art And Science of Creativity (١٩٦٥) : ـ

.... فى زمننا هذا تتمتع دراسة الابداع بكثير من الاثارة للدهشة . احد الاسباب لذلك هو ان هذه الفكرة ، هذا الشعار يوفر لنا لحظة نادرة لالتقاء الميادين ، ميادين العلم والفن ، ذلك الالتقاء الذى يعطى الممارس التربوى والعلميين «والفنيين رؤية مباشرة فى اعمال بعضهم البعض . سبب آخر لذلك يكمن فى الطبيعة المحيرة للعملية الابداعية نفسها التى تأتمر بالعقل بالباحث مؤذنة له بقدر أكبر من الحرية للتأمل . على ان السبب الرئيسى لانشغالنا بالتربية من أجل الابداع فى الوقت الحاضر هو وعينا الباهر للحاجة الى التربية العميقة . ذلك ان التربية لا تستطيع فى الزمن الحاضر ـ وقد تراكم لدينا حجم كبير من المعارف حول السلوك الانسانى تمثل القدرة الابداعية احد جوانبه الفريدة غير القابلة للتثمين ، ان التربية لا تستطيع في هذا الوقت أن تحصر قوتها وجهدها بالتعليم بطريقة الاستظهار . ان الناس المستنيرين فى مختلف ميادين المعرفة يلحون على وجوب قيام المربين باضافة بعد ثالث الى مهمتهم ، بعد يعنى بتهذيب القدرة الابداعية عند الانسان وتنميتها فى أحسن صورها .... » .

لقد نبعت هذه الانتباهة الى التربية الابداعية من الادراك الحدسى ـ بين بعض المربين الواعين لازمات التعليم من أجل الذكاء ـ بأن الوضعية التعليمية ينبغى أن تكون ـ كما ندرك ذلك جيدا الان ـ مفتوحة النهاية ،

مرسلة ، وان الطرق التقليدية خصوصا تلك المبنية على النموذج الهربارتى كانت شديدة التضييق على حركة العقل والتخيل عند الطالب لانها كانت تعتمد اعتمادا مسرفا على نمط الاشياء المعروضة امام التلميذ والواجب اتباعها من قبله .

من أوائل من ثار على النمط الهربارتى الجامد فى طرق التدريس كان بعض معلمى الرسم فى المدارس الابتدائية الامريكية من أمثال سبزيك وفيولا الذين رفعوا أصواتهم مطالبين بطريقة لتعليم الرسم للاطفال تدير ظهرها كليا للشكليات الجامدة والمتزمتة التى كانت شائعة فى دروس الرسم فى مطلع هذا القرن ، والذين الحفوا في مساءلة نظرائهم أن يضعوا ثقتهم فى الفعالية الذاتية للاطفال . لقد كان شعار أولئك الرواد بسيطا . « ... أعطوا الطفل فرشاة واصباغا وهو ينجز المهمة ...» . اننا جميعا نعرف اليوم الى أية نتائج باهرة قاد تطبيق هذا الشعار . ولقد كان تطبيقه راس جسر كبير انتقلت عليه اصلاحات تربوية كبيرة فى مجال فن الاطفال Child Art الى بعض جوانب المنهج المدرسى على الرغم من المخاوف الكثيرة التي اثيرت حول كيفية نقل الطريقة الحرة فى التعليم الى الدروس المنهجية .

- ٧ -

لنقف الان عند بعض المبادىء العامة المتضمنة فى نظرية التربية الابداعية .

المبدأ الاول :

هو وجوب نقل عبء العملية التعليمية من المعلم الى التلميذ نفسه فلقد ثبت تجريبيا أن الطفل الذى يشجع على استعمال خياله بحرية وعلى تطوير قدرته على التفكير المستقل سينقل هذه الخصائص الى أى عمل يقوم به . ان ما يتعلق خلال فعاليات حرة مثل الرسم أو التمثيل الصامت او الفعاليات الموسيقية فى رياض الاطفال فسوف يخدمه بشكل مساو في حياته القابلة حتى لو اتجهت اهتماماته الراشدة الى العلوم أكثر منها الى الفنون ، ذلك أن هذه الخصائص تغدو جزءا من نمو شخصيته .

المبـدأ الثاني :

وهو ليس أقـل حيـوية من الاول يقوم على ادراك الحاجـة الى التمسك بالتعامل مع الطفل تعاملا تطوريا مرحليا ، بمعنى أننا يجب أن نتعامل دائما مع الطفل وفقا لمرحلة النمو العقلى ـ الانفعالى ـ الاخلاقي الذى بلغه فى المرحلة التي يجتازها حين التعامل معـه .

المبـدأ الثالث :

يؤشر الى الاهمية المكرسـة لابراز البناء الداخلى Structure Internal والنظام المميز لبنية الموضوع الدرسى نفسه بحيث أن مايجرى تعلمه يمكن رؤيته ضمن اطـار يجعله أسـهل استيعابا من الناحيـة العقليـة .

ـ ٨ ـ

لقد بررت البراهين التجريبية فى ميدان الابداع الاحسـاس القديم بأن هنـاك شيئا مغلوطا فى عملياتنا التربوية أو أوشـكت أن تجعـل منـه اعتقادا طاغيا . والدراسـة التي قام بها كيتزلر Getzler وجاكسون تعتبر نموذجية فى هذا الصدد .

من بين ما يقارب (٥٠٠) تلميذ ثانوى كان معـدل ذكائهم ١٣٢ درجة (ممتازين جدا Very Superior) تم تشكيل مجموعتين تجريبيتين .

الاولى ذات ابداعية عالية High Creative Group (العدد ٢٤) .

وكان اعضاء هذه المجموعة قد جاءوا ضمن الـ ٢٠٪ العليا مـن الطلاب الذين اخذوا اختبارات الابداع .

ولكن هذه المجموعة كانت دون الـ ٢٠٪ العليا من الطـلاب فى اختبارات الذكاء .

المجموعة الثانيـة :

كانت ذات معدل ذكاء عال High intelligence Group (العدد ٢٨) وكان أفراد هذه المجموعة قد جاءوا في الـ ٢٠ ٪ العليا فى متوسـط الذكاء ولكن دون الـ ٢٠٪ العليا فى اختبارات الابداع .

أما الطلاب الذين كانوا فى الـ٢٠٪ العليا فى كل من اختبارات الذكاء واختبارات الابداع فقد استبعدوا من التجربة .

فى اختبارات الابداع Tests of Creativity وضع أمام الطلاب مجموعة **متنوعة من الاسئلة ذات النهايات المرسلة** Open Ended **مثل :**

١ ــ كم استعمالا مختلفا يمكن أن يخطر على بالك للاشياء التالية طابوقة ــ قصاصة ورق ــ علبة صفيح فارغة ــ قلم رصاص ؟

٢ ــ ضع ثلاث نهايات مختلفة (اخلاقية ــ فكاهية ــ حزينة) لكل واحدة من بضع القصص الاسطورية التالية (ذكرت القصص) المروية على لسان الحيوان .

٣ ــ تصور أى عدد تستطيع من المشاكل التي يمكن أن تفكر فى احتمال نشوئها بسبب وجود ناظر غير حازم فى مدرسة ثانوية .

٤ ــ عدد كل الطرق التى يمكن أن تفكر فيها لتطوير لعبة على صورة كلب بحيث يتاح للاطفال أن يحصلوا على اكبر قدر ممكن من المتعة منها .

التحليل المقارن لنتائج أداء المجموعتين للاختبارات كشف عن الفوارق المثيرة للاهتمام التالية :

١ ــ على الرغم من وجود فرق مقداره ٢٣ نقطة فى متوسط الذكاء بين المجموعتين فلم يتكشف ذلك عن أى اختلاف مهم فى التحصيل الاكاديمي بين أعضاء المجموعتين .

٢ ــ على العموم كان المعلمون يفضلون مجموعة الذكاء العالى على مجموعة الابداع العالى معتبرين الاخرين « فصيلا منحرفا » أو «جانحا » غير نظاميين وغير معتمد عليهم وأقل ميلا الى الالتزام بالانضباط الصيفى .

٣ ــ فى مجموعة الذكاء العالى كان هناك اتفاق عام على الخصائص التي أعجب بها أعضاء المجموعة والموجودة فيهم أصلا أو تلك التي عدوها ضرورية للنجاح فى الحياة الراشدة . أما فى مجموعة الابداع العالى فلم يظهر اتفاق كهذا . بل ظهر بينهم ميل الى شعور بالامن أقل من اعضاء **الفريق الاخر ، كما بدوا أقل سعادة وأكثر انعزالية وانطوائية من اقرانهم**

فى المجموعة الاخرى . غير أنهم من الناحية الثانية كشفوا عن حيوية اكثر وعن حس أعظم بالنكتة والمرح من اعضاء مجموعة الذكاء العالى .

٤ ـ كشفت مجموعة الابداع العالى عن قدرة أعظم على التخيل مما كشفته المجموعة الاخرى وعن درجة أعظم من السيولة Fluency والاصالة في كتابات أفرادها .

على الرغم من أن نتائج التجربة لا تبرر القفز الى استنتاجات كبيرة ـ كما يقول كينيث ريجموند ـ الا انه لا محيص من استخلاص شيء واحد مهم هو أن امتلاك درجة عالية من متوسط الذكاء لا يضمن بالضرورة قدرة ابداعية عالية على حين أن الدراسات النفسية اللاحقة على هذه الدراسة بينت أن القدرة الابداعية تتطلب حدا أدنى من متوسط الذكاء لا يقل عن ١٢٠ درجة .

على ان أهم ما أقلق المربين من نتائج هذه التجربة وأمثالها هو ما لاحظوه من اتجاه التربية واسعة النطاق Mass Education الى دفع الناشئة الى طلب التوافق والانسجام مع انماط الفكر الاجتماعى وتثبيطهم عن محاولات الخروج عنه أو عليه الامر الذى لم يعد معه مستغربا أن ينظر المعلمون والادارات المدرسية الى الطالب المبدع بشيء غير قابل للاخفاء من التعصب ضده أو العزوف عنه . ان هذا ينسحب على المعلم المبدع أيضا فهو يعاقب بنفس الطريقة التى يعاقب بها التلميذ المبدع وقد كشفت احدى الدراسات التى أجريت فى ولاية يوتا Utah وتمت فيها مقارنة النقاط التقويمية التى حصل عليها المعلمون المبدعون وغير المبدعين من نظار ندارسهم تقويما لعملهم المدرسى ، كشفت هذه الدراسة عن ان المعلمين المبدعين حصلوا على أوطأ الدرجات بالقياس الى زملائهم التقليديين .

ان الشيء الوحيد الذى تجعلنا هذه الحقائق نتوثق منه هو أن امتلاك درجة عالية من الذكاء مقيسة ـ كما هى ـ بمعايير الذكاء المصطلح عليها لا يتضمن بذاته وبمحض وجوده سلوكا مبدعا . السلوك المبدع يتطلب خصائص عقلية اضافية اخرى ، وان الاعتراف بوجود هذا الشيء الاضافى غير القابل للتفسير حتى الان أو غير المتفق على تفسيره حتى هو الان الذى ييسر تفسير الغموض المحيط بفكرة الابداع فى النظرية التربوية المعاصرة . ان الاحجية ما تزال قائمة وستظل كذلك حتى حين . ولكن عندما تفك ألغازها فان ذلك سيكون بمثابة وحى جديد.

على أن هذا لا يبطل مشروعية التفاؤل الحذر بالنتائج التى يتوصل اليها علماء النفس وعلماء الاجتماع حول التربية الابداعية . وعلى الرغم من ان المصادر التي يصدرون عنها فى هذا المجال ليست كلها من مشرب عقلي واحد الا أن هناك اتفاقا عاما فيما بينهم على أن مفهوم Concept الذكاء المقيس Measured Intelligence كما عرف حتى الان هو مفهوم محدود جدا وان الوقت مناسب والحاجة اكيدة لاستبداله بمفهوم اكثر تطورا واكثر دقة وشمولا . ذلك نحن نملك اليوم برهانا كافيا يثبت أن العوامل القليلة التى تجيز فى الاحوال الطبيعية اجراء اختبارات الذكاء هى ليست العوامل الوحيدة التي يجب أن يحسب لها حساب فى العملية التربوية ، واقل من ذلك في الحياة الفعلية كما يحياها الناس .

لقد كان العامل المهيمن فى اختبارات الذكاء حتى الان ـ وفى الاغلب ـ هو عامل التعليل اللفظى Verbal Reasoning . وعندما يلاحظ المرء أن بضاعة المدرسة المطروحة فى السوق التربوي تهتم بالمقام الاول ـ ان لم نقل كليا ـ بالقراءة والكتابة وما يرتبط بها . يصبح طبيعيا ان يحتل التعليل اللفظى المنزلة الاولى بين الغايات التربوية هذا ان لم يصبح هو ذاته الهدف الاوحد للعملية التربوية .

لقد كان هناك حتى حين غضب صامت بين الاباء والمربين على هذا القياس المسطرى البسيط للقدرات الانسانية . ان هذا الغضب ـ الذى يتعالى أحيانا حتى ليكاد يكون احساسا بالذنب ـ بدأ يجد تعبيرا مصقولا ومتكاملا عنه الان بين الطبقات العليا من علماء النفس ، وبصورة اقوى بين أولئك المعنيين منهم باستكشاف ميدان الابداع .

يقول كالفن تايلر C. W. Tayler فى هذا الصدد :

« ... لطالما كنت أحس بالانزعاج من استعداد بعض الاشخاص لاستنتاج ان كل مالا يمكن قياسه بمعايير الذكاء التي تأخذ بها فهو ـ لذلك ـ غير ذي طبيعة عقلانية . لقد برز الان عدد من العوامل العقلية الجديدة والمهمة مما لم يعد معه ممكنا لطريقة التعليل القديمة للذكاء ان تسمتر .... » . (٥)

---

5 - Tayler, C. W., A Tentative Description of The Creative Individual. In...**A Source Book for Creative Thinking**, P. 175 Scribner's 1962. Editor.....S. P. Parnes.

باختصار ... ان الايمان التقليدى بمتوسط الذكاء قد لعب دوره وانتهى مجده ـ كما يقول كينيث ريجموند ـ ويجب أن يفسح الطريق لنموذج أكثر ملاءمة ـ ولهذا السبب أكثر تعقيدا ـ لتركيب القدرات الانسانية . ان هذا لا يعنى بطبيعة الحال ان قياسات الذكاء قد فقدت قيمتها الى الابد . كلا . خدمت هذه القياسات أغراضا نافعة كثيرة ويمكن بكل تأكيد أن تستمر لفترة طويلة من الزمن باداء مثل هذه الخدمات فى المستقبل المنظور . ولكن الذى لا يمكن الاستمرار فيه هو التسليم بها كحكم أمين ووحيد على القدرات الانسانية ذلك انه طالما استمر الاخذ بها على هذا الاعتبار الاخير يتوجب علينا أنئذ أن نرضخ للاحتمال القوى بأن اجراءاتنا الانتقائية سوف تؤدى بنا الى أن نخطىء في اثنين من كل ثلاثة أطفال مؤهلين أكثر من سواهم ليكونوا بين قاداتنا فى المستقبل. ان من الحقائق التى كانت معروفة منذ زمن طويل ان اختبارات الذكاء كانت تتجاهل خصائص فردية جوهرية كالمثابرة والاصالة والحساسية ، وفى العقد الاخير فقط دفع بهذه الاعتبارات الى المقدمة من الاهتمام العام .

ـ ٩ ـ

ان سر الابداع يجب البحث عنه فى التفكير المنفصل عن نمط التفكير العام Divergent Thinking ، أى فى الميل الى البحث عن الاتجاهات الادراكية الجديدة العارضة . أما فى التفكير المتطابق مع النمط الفكرى العام Convergent Thinking فان الميل يكون ـ على العكس من ذلك ـ نحو اتباع توجيه معين قائم فعلا ، ونحو اطاعة التعليمات وتوقع وجود جواب صحيح واحد فقط .

في وقت ماض برز اتجاه الى التسليم بوجود نمطين عامين من الشخصية يفرزان نمطين مختلفين من التفكير وذلك حسب تقسيم يونك ung للشخصية الانسانية الى الانطوائية وانبساطية الامر الذى يتضمن من الناحية العملية التسليم بأن نمط تفكير كل منهما مقدور له بالولادة . كذلك ظهر في وقت آخر ميل الى اعتبار الاطفال الذين يسيلون الى دراسة العلوم من نوع الشخصيات المتكيفة للنمط الفكرى العام على ميزان طلبة الفنون والاداب والانسانيات هم الاكثر احتمالا للانفصال عن النمط الفكرى العام والتصدى لقيادة المجتمع فى طريق التبديل .

على أية حال ، ان التمسك بهاتين التسميتين ـ وهما تمثلان أفكارا جديدة ليس لها ما يبرر التسليم المطلق بها ـ ضار تربويا لانه يبدو كما لو كان برهانا على وجود ثنائية هى بشرية غير متحققة فى الواقع خصوصا وان التجارب اللاحقة اثبتت ان امكانية الابداع موجودة احتمالا فى كلا الفريقين من الاطفال الامر الذى يوجب البحث عن معيار أوسع افقا للابداع . ويفضل كينيث ريجموند اصطلاحين بديلين هما النمط الحسى Intuitive والنمط التحليلى Analytical وهو يرى أن هذين الاسمين أحسن تصويرا لما يريده الاصطلاحان المتقدمان . ذلك أن التفكير التحليلى يتقدم خطوة بعد خطوة وبوضوح نحو ما يريد الوصول اليه ، على حين أن التفكير الحدسى ـ بالمعارضة مع سابقة ـ يتخطى كثيرا من التفاصيل ويقفز الى الامام وله طريقة خاصة تجعله غير قابل للتنبؤ . ويضيف ريجموند ان الافتراض بان فردا ما ينغمس فى احد الاتجاهين بمعزل عن الاتجاه الثانى هو سخف ظاهر . ان مايجب علينا أن نحسب حسابه هو ليس الاختيار المباشر بين هذين الخيارين ، وانما خريج من العناصر التي تؤلف بمجموعها الحياة العقلية الفريدة والمميزة لكل شخص على انفراد .

ـ ١٠ ـ

توصل كلفورد J. P. Guilford ـ وهو من أكثر النفسانيين المعاصرين اصطراعا مع قضية الابداع ـ الى ان الفرد يحتاج الى تركيبه خاصة من سبع قابليات متميزة ليكون شخصية مبدعة .

١ ـ الحساسية Sensetivity
وهى تعنى وعيا حادا بالمشاكل والانطباعات وبالعلاقات الشخصية.

٢ ـ السيولة العقلية Fluency
القدرة على انتاج سيل من الافكار الجديدة والارتباطات الجديدة ، والقدرة على التعبير عنها لفظيا أو تصويريا .

٣ ـ المرونة . Flexibility
وتعني التكيف التلقائي للحالات غير الاعتيادية وغير المتوقعة .

٤ ـ الانفصال عن التفكير العام أو الشائع
وهو رفض الخضوع للفكر الشائع والتردد عن التجاوب مع ما هو واضح ، ومع الحلول الجاهزة .

٥ ـ اعادة الصياغة Redefinition

تحويل الشيء المعروف الى شيء آخر لم يكن معروفا سابقا .

٦ ـ التحليل . Analysis

وهو الانتباه الى التفاصيل المهمة

٧ ـ التوليف Synthesis

العثور على علاقات بين الافكار الحصيفة والحقائق والموضوعات(٦)

ـ ١١ ـ

ان النزوع الى المساواة الذى يبطن التوجه الجديد نحو التربية الابداعية قد يبدو متناقضا مع الخصائص أو القدرات المشروطة للابداع. انهما يبدوان وكأن احدهما ينقض الاخر . وهما كذلك فعلا الى حد ما . ولكن هناك فرقا بين التردد فى قبول القول بوجود امكانات التربية الابداعية عند جميع الناس وبدرجة واحدة من القوى ـ وهر أمر مشكوك فيه ـ وبين القول بامكانية الارتفاع بما هو موجود فى جميع الناس من انماط القدرات العقلية والنفسية وبأن اشكال التربية الابداعية يمكن أن توضع في متناول الجماهير . ان هذا بطبيعة الحال لا يعنى بالضرورة انه كلما ازدادت درجة التحصيل عند الناس كلما تعاظمت قدرتهم على التعلم . بل الاوفق لنا فى الواقع الا نفرط فى التفاؤل غير الحذر ، وان نذكر انفسنا انه ليس هناك اى برهان فى الوقت الحاضر يأذن لنا بالامل بأن الطفل العادى Average Child سوف يصبح تلميذا مبدعا . كذلك يبدو أن الفكرة القائلة بأن المتعلم الذى يتخلف عن التفوق فى الموضوعات المدرسية سوف يعوض ذلك بالابداع فى العمل بيديه ستظل هى الاخرى ولامد طويل وهما محزنا . ولكن ـ هذا مهم جدا ـ حتى هنا يجب علينا الاعتراف بعدم امكانية القطع بهذه الاحتمالات . أكثر من هذا . . هناك اكثر من مؤشر اليوم على انه كلما ابتعدنا عن «سبيرمان» فان التفاؤل بوجود قدرات تعلمية متكافئة لدى جميع الاطفال والذى يرفض الان على انه تفكير رغائبيWishful سوف يكون مبررا . وهذا قطعا

---

6 - Guilford, J. P., **Creativity .. ITS Measurement and Development**. In ... A Sourcebook... op. cit., pp. 162 -3

هو الاتجاه الذي يسير فكرنا فيه . ان النموذج النظري ثلاثي الابعاد Three Dimensional لبنية العقل الذى اقترحه كلفورد وشركاؤه فى البحث قد لا يلقى موافقة عامة، غير انه يمثل على اقل الاحتمالات تقدما على الانماط البدائية التى تعودنا عليها ، وهو يفضلها من ناحيتين على الاقل .

١ ــ انه يحاول احتواء كافة الفعاليات الذهنية وليس قطاع الذكاء الخالص فقط .

٢ ــ انه يعترف بأننا في العديد من هذه الفعاليات انه لم نقل جميعها نعود لتعلم المشاكل التى من خلالها تكتسب القابليات الذهنية .

من بين الـ ١٢٠ قابلية المختلفة التى تفترض وجودها نظرية البناء العقلى Structure of Intellect يقول كلفورد انه عزل منها ٧٠ **قابلية مستعملا التحليل العاملى** Factor Analysis تقع فى ثلاثة مجالات أو تحت ثلاثة عناوين رئيسية :

١ ــ عمليات Operations

٢ ــ محتويات Contents

٣ ــ منتجات Products

العمليات Operations

تشتمل على خمس فعاليات عقلية أساسية .

١ ــ التعرف : Cognition

وهو يعنى الاكتشاف ــ اعادة الاكتشاف ــ التمييز

٢ ــ الذاكرة Memory

الاحتفاظ بما تم ادراكه .

٣ ــ الانفصال عن المألوف Devergence

ويعنى التفكير فى اتجاهات متنوعة وغير مألوفة .

٤ ـ التطـابق Convergence

الالتزام بالمعلومات التى تقود الى جواب واحد صحيح .

٥ ـ التقويم Evaluation

وهو الحكم على صواب أو جودة ماتمت معرفته .

المحتويات Contents

وهى تحتوى على المادة التي تقع فيها الفعالية العقلية وهي أربعة انـواع :

١ ـ صـورية Figural

الاحساس بالشكل ، باللون بالتكوين وما ناظرها .

٢ ـ رمـزية Symbolic

مفاهيم الارقام وما اليها .

٣ ـ تورويـة Semantic

المعانى اللفظية للافكار .

٤ ـ سـلوكية Behavioral

وهى ما تعادل بشكل مرن ومطاط مفهوم الذكاء الاجتماعى .

المنتجـات Products

عندما نجرى نوعا معينا من العمليات على نوع معين من المحتويات يحتمل أن ينتج عن هذا التطبيق ستة أنواع من المنتجات وهناك برهان واف ـ كما يقول كلفورد ـ على أنه بغض النظر عن طبيعة التـركيبة الناجمة عن التزاوج بين العمليات والمحتويات التي يقع بينها التفاعل فان الاحتمال يظل قائما بان المنتجات الستة سوف توجـد مرتبطة بهـا . وبقدر ما يسمح التحليل العاملى فان هذه المنتجات الستة هى المنتجـات الوحيدة التي نعرفها حتى الان . واذا ما صفنا العبارة بصورة اخرى ، امكننا القول اننا نسـتطيع أن ننسب اى جزء أو بنـد من المعلومات الى واحد من هذه القطاعات .

أما المنتجات الستة فهى :

١ ــ الوحـدات Units

٢ ــ الطبقات Classes

٣ ــ العـلاقات Relations

٤ ــ النظم Systems

٥ ــ اعادة التشكيل Transformation

٦ ــ المضامين . Implications

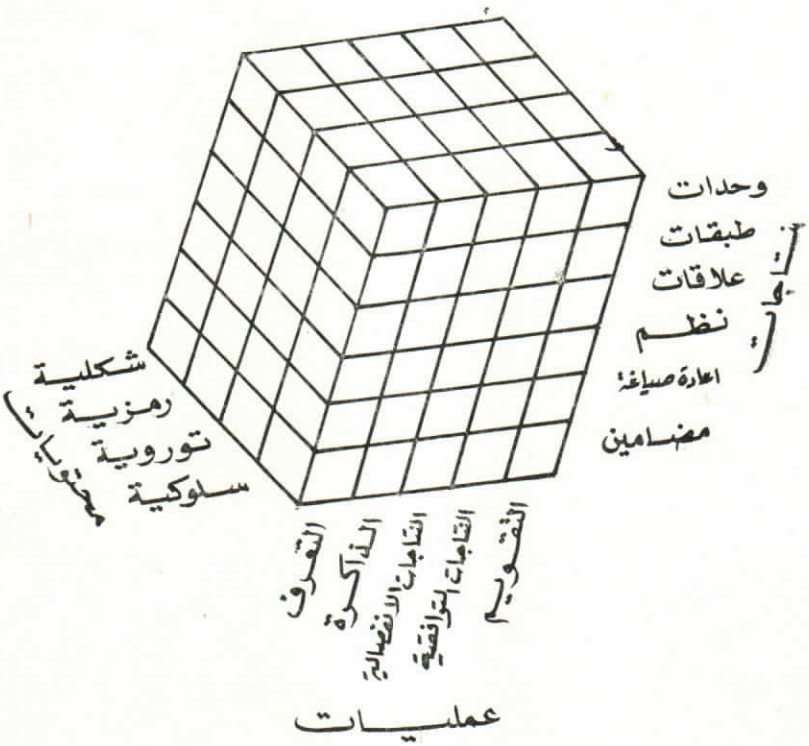

نموذج نظري لبناء كامل للعقل وفقا لنظرية كلفورد

تصميم قسم علم النفس في جامعة كاليفورنيا الجنوبية - اكتوبر ١٩٦١

واضح هنا على الرغم من كل التحفظات التى قد تثار حول نظرية البناء العقلى فان النموذج الذى يطرحه كلفورد يستحق الاعتراف له برصيد ضخم من الجدة وبراعة التخيل فى هذا الميدان الذى يتيه فيه حتى أكثر الالباب استنارة . انه يطرح تخمينات حول الهندسة متعددة الابعاد للعقل ، هندسة تذهب وراء المفهوم المسطح عن العقل الذى صاحب زمن هيام المربين بمتوسط الذكاء . وعلى الرغم من ان النظرية الجديدة تترك مما يحتاج الى الاجابة ، الا انها تلقى ضوءا قويا على التشكيلات Combinations المتنوعة بين القدرات التى تقود انسانا ما ليصبح روائيا على حين هى تجعل من شخص آخر مصمم جسور .

حقا .... ليس هناك من يستطيع ان يدعي ان الاسئلة الجوهرية حول الابداعية قد اجيب عليها ، غير أن البرهان المتوفر لدينا يكفى لاعطائنا احساسا بالقناعة بان قضية الابداع الى الصميم من طرائقنا التعلمية والكتب المدرسية التى نستعمل والاساليب التى بها نصمم مناهجنا المدرسية . اننا نعرف الان أن الحالة الابداعية ليست – كما يقول لوينفيلد V. Lowenfield – فى المركز من اهتمام المعلم وحسب بل انها ينبغى أن تكون شغل كل فرد من أفراد المجتمع . لقد خدشنا السطح فقط من هذه القضية بالفة التعقيد ، ولكننا خدشنا خدشا يكفى لتبصيرنا بأن عالما كاملا من الطاقات الانسانية يرقد تحت هذا السطح . (٧)

– ١٢ –

ان الحديث عن الابداع والتربية الابداعية يظل ناقصا بطبيعة الحال مالم يجب على السؤال المهم ... من هو الطفل المبدع ؟ وما هى شروط الابداع ؟

يقول لارابي H. A. Larabee فى معرض الاجابة على هذا السؤال ...

« .... فى عملية الابداع ... هناك ضرورة لان يطلق الانسان لنفسه عنان خياله في المراحل الاولى من البحث ، وهناك حاجة ايجابية لمقدار معين من المجازفات المتهورة من أجل انطلاق الانسان ما عاداته المتبلورة والخروج بعيدا من اخاديد

7 - Lowenfield, V., **Creativity - Education's Stepchild.** in... A source book... op. cit. p. 14.

تجاربه الماضية . كذلك يجب توفر الرغبة فى المجازفة وفى القفز فى الكلام وأن يحاول الانسان صياغة التشكيلات العقلية التى تبدو سخيفة وغير مشابهة لنمط التفكير العام ، بل حتى الاستعداد لان يتهم الانسان بالجنون من قبل الجامدين عندما يريد أن يكون فى صحبة المفكرين الطلائعيين . عندما سأل أحد اساتذة معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا CIT ألبرت اينشتين كيف استطاع ان يصوغ نظريته الشهيرة فى النسبية يقال ان اينشتين اجاب .. برفض لقبول البديهيات ... » (٨) .

هذا بالنسبة لشروط العملية الابداعية ذاتها . أنها مخاض الخروج من شرنقة السلوك المصطلح عليه . أما بالنسبة لخصائص الطلبة المبدعين فقد خلصت أحدى الدراسات التى تشيخصهم على النحو التالى ....

« .. انهم اشخاص يتميزون بذكاء عال . وهم على درجة عالية من الاستقلال في تفكيرهم واتخاذ قراراتهم . وهم منضبطون تأمليون وعلى درجة كبيرة من الحساسية مع التزام متشدد بأعمالهم ويحتمل أن يكونوا مشغولين **بأفكارهم الخاصة انشغالا كبيرا الى درجة يبدون معهامنفصلين** عن بقية طلاب الصف . وفى مراحل نموهم المتقدمة تميزوا من أترابهم بوفرة القراءة سعة وعمقا وكانت لاكثرهم مشاريع علمية واجتماعية طويلة الامد ومتنوعة صمموها معتمدين على تفكيرهم الخاص وعلى مسؤوليتهم الخاصة . ربما كان للواحد منهم صديق أو صديقان يشبهونه فى طريقة التفكير والعقلية والاحتمال قوى هنا أنهم عندما كانوا مراهقين لم يكونوا بين القيادات الطلابية بل لم يكونوا يشاركون فى الفعاليات الجماعية التى كان اترابهم ينغمسون فيها . والاحتمال قوى أيضا انهم كانوا يحصلون على أعلى الدرجات فى المدرسة ولكنهم كانوا كثيرى الاخطاء فى هذا الصدد ، يحققون انجازات عظيمة فى الموضوعات التي تثير اهتمامهم بينما هم يهملون عن عمد الموضوعات الاخرى . وهم ربما كانوا بهجة معلمهم عبر المرحلة الدراسية كلها او ربما كانوا عبئا عليهم . غير انهم على العموم

---

8 - Larabee, H. A., **Reliable Knowledge** p. 130, Houghton Mifflin. New York, 1964.

وبشكل واضح جدا لم يكونوا يمثلون النمط العام للتلميذ، ذلك النمط المثقف عليه فى حدود التوقعات الاجتماعية العامة .... »(٩) .

- ١٣ -

أن الشخصيات المتقدمة للطالب المبدع ليست ذات طابع عقلى ، بل لها مضامينها الاجتماعية الواضحة ، وهي عموما خصائص الانسان المنفلت أو المحاول الانفلات من قيود المتوقع الاجتماعى ليكون نفسه . ومن ههنا تأتى الاهمية الخاصة للتربية الابداعية . ان بعض ما تحاول تحقيقه هو تهيئة الفرصة للبلوغ بتنمية قدرات هذا الانسان الفريد الى أقصى حدودها بعيدا عن كوابت الاجوبة المتوقعة والامتحانات الموصدة أجوبتها سلفا .

يقل مسكريف P. W. Musgrave تعليقا على هذه النقطة ..
« ان طرق تدريسنا ـ ويقينا حتى السادسة عشرة من العمر ـ تميل الى مطالبة التلاميذ بجواب واحد صحيح ، وهى من خلال العملية التدريسية كلها تتميز بالامتحانات التى تشجع على أعطاء أجوبة مقننة . ومن ههنا فالمحتمل جدا أننا نقلب أطفالنا المشحونين باحتمالات الابداع الى راشدين كل همهم النجاح فى الحياة من خلال الخنوع للانماط السلوكية القائمة والتكيف لها . ان علماء النفس يعتقدون الان أن بعض الناس يملكون حالة فكرية فطرية تجعلهم يميلون الى اعطاء الجواب المتوقع منهم أو أن يتبعوا الخط الفكرى العادى على حين يتميز أخرون باستعدادات فكرية تمكنهم من الانفصال بسهولة عن المتفقات العامة . وانه لمظنون ان التأكيد فى مدارسنا ربما علم هؤلاء الاخرين أيضا أن يفكرون بطريقة تطابقية وهكذا تنسحق طاقات ابداعية هائلة ...»(١٠) .

ان تفسير ما قاله مسكريف يمكن أن يطرح بالصيغة التالية : فى طريقة حل المشاكل Problem - Solving يبدو أن الدوافع الذاتية

---

9 - Roe, A., **The Creative Student in the Classroom**, Quoted ley A sosurce book ... op. cit.

10 - Musgrave, P. W., **The Sociology of Education**, pp. 138 - 139, Methuen, 1965.

الفريدة معارضة بالدوافع الفريدة المحكومة باداء مهام مرسومة مسبقا وخارجيا هي معوقات قوية لكل من قدرة المبدع على تحرير نفسه من قيود طرق تفكيره القديمة ، وعلى قدرته على انتاج رؤية أصيلة . ومن ضوء هذا فان جزءا من السبب الذى يجعل ضغط السلوك التطابقى Conformity مؤذيا للتفكير الخلاق يصبح الان اوضح بعض الشيء . أن الضغط الخارجى والقسر الداخلى يثيران في الفرد دوافع فريدة ذات صبغة ذاتية اثناء قيامه بحل المشكلة . ان جهوده الرئيسية تتجه صوب هدف واحد ، هو ان يكون مقبولا من لدن الجماعة ومحسوبا له حساب من قبلها ومن ثم اجتناب الرفض أو العقاب على يديها . ان حل المشكلة يصبح هنا اعتبارا ثانويا وتتضاءل دوافع الفرد لاداء المهمة المنوط به اداؤها اداءا منفردا وابتكاريا امام رغبته فى ادائها بالشكل المتوقع منه اداؤها به وهذا هدف عرضى كما هو واضح . أن ميل الفرد الى تكييف نفسه للاعتبارات الجماعية الخارجية ينقلب الى قلق حقيقى عندما يتخذ الخروج على الارادة الخارجية أو الضغط الخارجى صورة الاثم أو المروق الجالب للتهديد بالعقاب . وعندما يقع ذلك فان عمليات الفرد العقلية الادراكية تصبح أقل مرونة وتفدو بصيرته أقل حساسية .

- ١٤ -

ان المثل التربوية الابداعية ـ جديدة كما تبدو لنا ـ ليست قضية نظرية صرفة . أن تحويلها الى تطبيقات تربوية عملية هو أمر معروف فى ارجاء كثيرة من العالم . وحيثما طبقت مفاهيم التربية الابداعية تبين أن عملية تفريغ المثل فى ممارسات تربوية منظمة تمر فى ثلاث قنوات ....

أولا : التنظيم

ان التنظيم الداخلى للمدرسة يمكن ويجب أن يغير عندما نربى من اجل الابداع ، ان طريقة تنظيم الصفوف « صناديق البيض » يجب ان تزول ، كما ان الحياة الصفية والجداول الدراسية ينبغي ان تجعل اكثر مرونة بحيث تعطى فرصة اكبر للانشغال بالاهتمامات الفردية وتوفر ارشادا خاصا اكثر للتلميذ ومساهمة اوفى فى الفعاليات الجماعية وقدرا أكبر من الحرية في اختيار الفعاليات الفنية والعلمية الخاصة خلال أوقات الفراغ مما قد لا يتهيأ لهم ابدا خلال الدروس النظامية ومزيدا من الفعاليات الجماعية وتبين طريقة التعليم الجماعى .

ثانيا : المنهـج

التربية الابداعية تتطلب حتما اعادة صياغة للمناهج ، واعادة الصياغة تستوجب تحقق أمور أربعة ...

١ ــ تحديد أهداف الدرس باتجاه ابداعى .

٢ ــ تقرير محتوياته على ضوء هذا الاتجاه .

٣ ــ وضـع الكتب المدرسـية اللازمـة لذلك وتوفـير الادوات والمساعدات اللازمة لتدريس الموضوع الجديد .

٤ ــ اعادة تدريب المعلمين في استعمال الموضوع الجديد والمـواد الجديدة .

ان قضية وضع كتب ممتازة تعتبر القضية المركزية بين هـذه القضايا الاربع .

ثالثا : طريقة التدريس :

هنا يجب أن يكون التأكيد على الاكتشاف وليس على التلقى . وعلى الرغم من أنه لا يوجد هناك ميل للتقليل من قيمة المواد العلمية المنظمـة تنظيما حسنا ودقيقا ، وتقديمها بصورة منعشة للعقل ، الا أن الطلب الملحاح هنا هو أن هذه المواد لا ينبغى أن تتخذه صـورة النظام المغلق Closed System . ان جميع الدروس يجب أن تخطط مقدما على أنها دروس مغامرة ، مغامرة العقل والانسان مع الاشياء .

حقا ، هناك من قد لا يتخيلون الامكانيات الجديدة لانهم يعتقدون أن تطبيقها يفترض اعادة تنظيم شاملة لنظام القيم القائم الان فى مدارسنا. وهذا صحيح الى حد بعيد. وليس هناك ما يمنع من البدء باعادة تشكيل نظام قيمنا على نحو أكثر استنارة مما كان عليه حتى الان .

ولنقف عند نموذج واحد من نماذج اعادة بناء نظام القيم فى معرض الاخذ بمبـدأ التربية الابداعية . ثانوية Sevenoaks Grammer School فى انكلترة .

في هذه المدرسة يقسم المنهج المدرسى الى ستة مجاميع Sets من الفعاليات التعلمية هى

١ ـ الفـن Art

٢ ـ وحدة الخدمات الطوعية

٣ ـ الرياضيات الحديثة

٤ ـ الانكليزية الابداعية Creative English

٥ ـ مركز الفعاليات التقنية Technical

٦ ـ المركز العالمى International Center

كل واحدةمن هذه التنظيمات تستلهم نفس الفلسفة التى تستلهمها الوحدات الاخرى . وعلى هذا فان مركز الفعاليات التقنية يقدم الاطار للفعاليات التلقائية المنبثقة من القلب كليا .

والتسهيلات الموجودة فيه تعنى باهتمامات التلميذ خلال وقت فراغه ليمارس قدراته الابتكارية الخاصة به . وفى هذا المكان يستطيع التلميذ أن يدخل ويخرج أى وقت يشـاء . ان ما يجرى في هذا المركز لا يراد به التدريب المهنى ولا محاولة اقحام التلميذ فى عصر الالة . ان ما يقع فيـه هو جزء من التربية الحرة . ان التبرير لهذا الوضع يكمن فى الاعتراف بأن أهم عناصر التطور فى عصرنا هذا تتجمع فى العلم والتكنولوجيا ونحن لا نستطيع ان نتجاهل هذه الحقيقة من دون تعريض أنفسنا للتهلكة . لقد كانت مناهج العلوم فى المدارس التقليدية تتعامل مع الوظيفة التحليليـة للعلم ، اكتسـاب المعرفة من خلال تحليل الحقائق والارقام . وما كـان يترك خارج تجربة التلميذ التعليمية هو الاسـتعمال الخلاق للمعـرفة ، التوليف الخلاق بين الحقائق العلمية .

فى وحدة الخدمات الطوعية ، يعطي الطلاب فرصة للقيام بأعمال مختلفة مثل مساعدة الشيوخ والعجزة ومعاونة الاطفال المعوقين والعمل في تنظيم المرور .

ان بعض ما تفرزه هذه الممارسات الانسانية هـو انه الى جانب التربية الاخلاقية التى تنجم من تدريب كهذا يتعرف الطلاب من خلاله الى

الحياة الملتزمة ، فان هذه الفعاليات هى ذاتة قيمة غير محدودة فىعملية اكتشاف الذات ، كما انها تسهم فى القضاء على الغربة القائمة الان بين الحياة المدرسية والحياة الفعلية ، بين حياة المراهق وحياة الراشدين.

هناك محذوران كبيران يجب الانتباه اليهما قبل الفراغ من هذا الحديث .

— ١٥ —

أولا ان الدعوة الى التربية الابداعية لا تلغى دور المعرفة المنظمة . انها تطالب فقط بأسلوب اكثر انسانية لتيسير حذقها من قبل الاطفال. اننا ندرك جيدا أن العملية الابداعية ذاتها لا تقع فى فراغ . انها أولا وقبل كل شىء يجب ان تتوفر لها المادة والمهارة . أن الصانع العظيم والرياضي البارع لا بد لهما ابتداءا من معرفة المادة التي يتعاملان معها كما أن عليهما اخضاع نفسيهما لضوابط المهنة قبل أن يتجرءا على الطموح الى اكتشاف الطرق غير المطروقة من قبلهم .

أنها لقضية جدلية طبعا أن يقال ان البشر غير قادرين على الخلق أو الابداع على الاقل بمعنى أنه يستحيل عليهم عمل شىء من لا شىء على الاطلاق . أن أحسن ما يمكنهم عمله هو أن يجدوا طرقا جديدة لاعادة تركيب العناصر الموجودة ، ومن أجل غاية كهذه عليهم ان يهيئوا أنفسهم من خلال العمليات التعلمية الطبيعية . بعبارة اخرى أن عليهم أن يشركوا فى ذلك النوع من العمليات العقلية التى سميناها تطابقية . ان هذا كله يعنى شيئا واحدا هو أن الابداع لا يأتى فن دون جهد ولا من دون كفاح . مهما كانت قيمة الحدس والمغامرة فانها يجب أن تنبنى على الاكتساب المنظم للمعرفة والدأب المستمر على المحاولة والخطأ والصبر على المعاناة نعم أن اينشتين قال أنه توصل الى نظريته عن طريق رفض المسلمات . ولكنه قبل أن يفعل ذلك كان محيطا بالمسلمات وحاذقا لمعانيها قبل أن يفلت منها . التمرس بالمعرفة الموجودة أولا ثم التحرر منها . هذا هو الطريق الى الابداع . فمن دون شىء نريد ارادة واعية التحرر منها ... ليس هناك حرية حقيقية . الحرية من ماذا ؟ ان أى ابله يستطيع أن يكسر القواعد والاحكام القائمة . ولكن العبقرى وحده هو الذى يستطيع اعادة تركيبها بشكل جديد .

— ١٦ —

المحذور الثانى ... هو أن هذه الدعوة الجديدة قد لا تقاوم قدر مقاومتها من الادرايين التربويين والمفتشين والادارات المدرسية . ذلك أن

من الاسهل على الادارة المدرسية أن تواصل عملها بالطريقة المألوفة كما ان كثيرا من المعلمين يتقوقعون داخل ما تبنوه من طرق التدريس . وطبيعي أن يؤدى هذا الى تأخير عملية التطوير . لقد تنبه كثير من النفسانيين مؤخرا الى أن كثيرا من الاضطراب الطلابى فى المدارس الحديثة يرجع الى الاحساس بالاحباط لدى التلميذ ، ذلك الاحساس الناجم عن محاولة الزام جميع الطلاب بسلوك موحد رغم ما بينهم من الاختلافات. ويصاحب هذا شعور مماثل بالاحباط بين المعلمين انفسهم لانهم هم ايضا مطالبون بالسلوك بشكل موحد وتطبيق تعاليم واحدة رغم احساسهم بأن الطلاب يجب أن يعاملوا بصور مختلفة . والمعلمون دائما مستنزفون ركضا وراء تطبيق تعاليم الاجهزة الادارية التي لا تترك لهم مجالا للابتكار أو للابداع فى ممارسة عملهم . أن هذا الوضع يؤدى بطبيعة الحال الى اخطار اجتماعية كثيرة .

أن أسباب هذه المقاومة العنيدة ضد الابتكار والابداع من قبل المؤسسات التربوية والاجتماعية هى على العموم واضحة . ذلك أن نظام هذه المؤسسات وتركيبها يعتمدان على الحفاظ على استمرارية الوضع القائم والالتزام باداء اعمالهم بالطريقة التي يتوقع فهم اداؤها . ان هذه المؤسسات والقائمين عليها ينفرون من كل خروج على التقاليد ويعتبرونه تأثيرا مربكا ، أو على الاقل هو يعرضهم لمسؤوليات اضافية هم في غنى عنها . وفى أغلب الاحيان لا يكون ما يسمى انضباطا فى الادارة المدرسية الا لونا من ألوان المحافظة على الوضع القائم الذى يتوجب على كل فرد عامل فيه أن يتبع طقوسا معينة متفقا عليها مسبقا . أن المأساة هنا هى أن أغلب هؤلاء الاداريين يتمسكون بطقوسهم المهنية لانهم يعجزون عن الابتكار والتجديد بل لانهم لا يريدون الابتكار والتجديد .

ختاما .....

لا نستطيع الوقوف عند نهاية معقولة لهذا الحديث من دون تقرير حقيقة مهمة عن العلاقة بين الدعوة الى التربية الابداعية والطموح الانساني العام الى المساواة .

ان هذه النزعة الى المساواة هى عرض ثابت من أعراض انفجار المطامح والتوقعات الانسانية فى ميدان التربية . وعلى الرغم من أن هذا

الانفجار لم يذهب بعيدا الى حد الايحاء لكل فرد من افراد المجتمع بانه هو أيضا يمكن ان يكون فان كوخ Van Gogh عصره ـ كما يقول نيلر ـ الا أنه خلق ـ على ما يبدو ـ مناخا فكريا يشعر فيه الانسان ـ كل انسان ـ بأن له قابليات فطرية يمكن ويجب أن تكتشف وان تطور وان كل ما نحتاجه لاطلاقها من عقالها هو انفجار تربوي مناظر يبرر هذا الشعور الفامض لدى الفرد بأن أهل لتربية افضل .

مراجع البحث

1 - Bruner, J. S., **The process of Education.** Harvard University Press 1960.

2 - Larabee, H. A., **Reliable Knowledge.** Houghton Mifflin Co. New York, 1964.

3 - Musgrave, P. W., **The Sociology of Education**, Methu, London, 1965.

4 - Parnes, S. P., Editor, **A Source book for Greative thinking,** Scribner's, New York, 1962.

5 - Richmon, K. W., **The Teaching Revolution,** Methuen & Co., London, 1969.

6 - Treow, W. C., **Educational Psychology,** Houghton Mifflin Co., New York, 1950.

بسم الله الرحمن الرحيم

محاضرة الاستاذ / عبد الرحمن العتيقي

وزير الماليـــة .

انا سعيد جدا ان أكون فى جمـع مثل هـذا فى مثـل هـذا اليـوم الطيب ومما يزيد فى سعادتى أنى لن أتحدث عن الاستثمار أرقاما لانى كما فهمت أني مدعو من قبل رابطة الاجتماعيين ورابطة الاجتماعيـين تعنى بجوهر الشيء ومعناه وليس بالارقام خاصة وان عنوان النـدوه (الاستثمارات المالية ومردوداتها على العائد المحلي والقومي) ولم يفصح العنوان كما لم تفصح الدعوة أن المطلوب من المردود هو الارقام أو نسب الاستثمار بل المردود على العائد المحلي والقومي بالصورة الاجتماعيـة وبمعنى المفهوم الاجتماعي فمن هذا المنطلق جئت لاتحدث واعتقد ان النهج الذي سار عليه من سبقني بالحديث من الاخوان فى بحث الموضوع اعطى للسامع معلومات قد يكون هو مستعد لسماعها والاستفادة منهـا وان لم يكن كذلك فقد جائته هدية من زملاء اخفقت انا فى فهم ما فهموه . فيما يتعلق من احصائيات فى الحقيقة ، هناك مثل يقول (هنـاك ثلاث أنواع من الكذب ، كذب متعمد ، وكذب غـير متعمد وسهل الكشف ، وكذب الاحصائيات) ومن أخطر انواع الكذب هو كذب الاحصاءات لانه فى منتهى السهولة ـ كما قال الاخ جاسم ـ أن اعطيك ارقام مختلفة ولا تستطيع أن تخرج بالحقيقة ، وقد ادخل فى الاحصاء وانـا جاد ، مـن جوانب مختلفة واخرج بنتائج مختلفة ، الاحصاءات عموما قد تدخـل بجوانب مختلفة وبطرق مختلفة والمتخصصين فى علم الاحصاء يستطيعون ان يثبتوا ذلك ويؤكدونه ثم العبرة بالاحصاء او الارقام التي تأتي ليست ايضا بالنتيجة بقدر ما هي بالمـواد التي اعتمد عليها صاحب الاحصـاء للوصول الى نتيجة فاذا كانت المعلومات والمواد التي تحصل عليها صادقة وفهمها هو حق الفهم ممكن ان يصل الى نتيجة ، لا اريد ان أطيل هذه المقدمة ثم اني لااعتقد ان هذا الجمع الكريم حريص على أن ادخـل في حوار مستفيض مع اخي جاسم وعندما يريد ان اقارعه حجة بحجة سوف

يكون ذلك فى مجلس الامة لانه نحى فى هذه الندوة نحو النقاش فى مجلس الامة او فى اللجنة المالية ولكن سوف اعطيكم صورة عامة عن الاوضاع وارجو أن لا أكون مبالغ فيها وارجو الا يكون الاخ جاسم متشائما أكثر من اللازم .

نتكلم عن الكويت والاستثمار ومردوده على العائد القومي والمحلي كلنا نعرف ان عمر الثروة فى الكويت محدود قصير لا يزيد عن ٢٥ عاما ، بدات تتدفق العوائد النفطية على الكويت منذ مطلع عام ١٩٥٠ وبارقام صغيرة ومحدودة .

كيف كانت الكويت ؟ الكويت كانت مجتمع بدائي يمكن الى حد سنة ١٩٥٠ اعلى صف عندنا هو نهاية الثانوي وكنا نرسل بعثات قليلة جدا محدودة على عدد الاصابع الى القاهرة . بلد من الناحية العمرانية لا شيء ، من الناحية التعليمية بدائي جدا ، من الناحية الصحية متخلف صحيا ، فكان لزاما على المسؤولين ومما لاشك فيه يعود الفضل لاولئك الرواد الاوائل الذين بحكم فطرتهم الاصيلة السليمة استطاعوا ان يواجهوا اكبر قدر من الاستثمار لناحيتين اساسيتين وهما التعليم والصحة والمتتبع لميزانيات الدولة منذ ان بدات (هناك ميزانيات فعلية تصدر منذ سنة ١٩٥٤) يجد انالمبالغ التي تصرف فى التنمية التعليمية وفي الصحة مبالغ كبيرة تزاد سنة بعد سنة ثم كان لزاما على المسؤولين فى ذلك الوقت ان يدخلوا فى خطة عمرانية لتعمير البلد واسكان المواطن فى السكن اللائق الذي يتناسب مع المدرسة لان البيئة التي يعيش فيها الانسان لها دخل في تكوينه وتكوين شخصيته ، لا استطيع ان اجد مواطن يدخل مدرسة مبنية على احدث طراز وتتوفر فيها احدث انواع الاجهزة العلمية ويدرس مواد علمية متقدمه وفى نفس الوقت يعيش عيشة منزلية متخلفة وهذا ما حرصت عليه الدولة ان يكون هناك تواؤم فى تطوير حياة الانسان في داخل البلد علميا وصحيا وسكنيا حتى فى أمد جيل واحد تستطيع ان تضمن العدد السكاني من المواطنين الصالحين الذين يقومون بخدمة البلاد ، ومما لاشك فيه عندما نتكلم عن ربع قرن لان المتعارف عليه أن اى شاب حتى يكتمل تعليمه العالي يحتاج الى ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ سنة حسب نوعية التعليم فى مدة اقصاها ٢٥ سنة يكون انهى الجامعة فاذن ونحن نتكلم عن أجيال تتحمل المسؤولية نتكلم عن ربع قرن من الزمان ، اذن لا نستطيع ان نقول ان من تسلم مسؤولية فى مطلع الخمسينات لم يكن لهم خطة ولم يكن لهم هدف وكانوا ينفقون المال وهم

لا يعلمون ماذا يفعلون ، انما بالعكس كان هناك رواد لم يكونوا من خريجي الجامعات ، رجال لهم فضل كبير فى خدمة هذا البلد وتوجيه سياستها اكتسبوا المعرفة عن طريق الخبرة والممارسة والاحتكاك بمختلف انحاء العالم وطبقوا خلاصة شعورهم واحساسهم بما يتمنوه فبدأوا بخط الدفاع الاول وهو التعليم والصحة والسكن المناسب ، نحن نعلم ان الكويت أن كان الله قد حباها بنفط غزير قد يكون محدود الاجل الا انها بلد خالية من اية موارد طبيعية اخرى وعلى راسها الماء عنصر الحياة الاول ولا يمكن لمجتمع ان ينمو نموا متناسقا سليما بدون عنصر الحياة الاساس وهو الماء فكانت الكويت اول رائد فى تقطير المياه وتعتبر الكويت اليوم الدولة الاولى فى العالم بأسره فى كمية الانتاج من الماء المقطر وتعتبر رائدة فى تطوير وتصميم اجهزة التقطير ومعرفة خباياها واسرارها .

اذن هناك من يخطط وهناك من يعلم الى اين يتجه ، بدأ بالعلم والصحة والاسكان وعنصر الحياة ثم فكر فى تطوير الطاقة الكهربائية لمزيد من الرفاهيه ومزيد من الدخول فى ميدان الصناعة ، وتعتبر الكويت فيما تنتجه من طاقة كهربائية الان بما يعادل العراق ـ سوريا الاردن ولبنان والسعودية خمس بلاد ما تنتجه من طاقةكهربائية يعادل ما تنتجه من طاقة كهربائية يعادل ما تنتجه الكويت الان اذن هل كان هناك من يفكر وهل كان هناك من يخطط ؟ نعم كان فيه من يفكر وكان وفيه من يخطط والعبرة ليست بوضع كتاب يسمى الخطه الخمسية او الخطة العشرين ، العبرة فى أن تكون لديك مرونة تحرك لمواكبة هذا العصر المتحرك بسرعة والوصول الى مقتضيات سد حاجة بلدك بالقدر الممكن المناسب ومن نعم الله علينا اننا لدينا قدرة فى التحرك بمرونة ويسر وسهولة بما قدرنا عليه فعلا كانت هناك خطة خمسية ولكن ارجىء البت فيها بعد حرب سنة ١٩٦٧ لاسباب مالية ولاسباب عالمية لان مواكبة التحرك السريع فى العالم لا يقتضي خطة جامده وانما توضع الخطه كمؤشرات يقتدى بها ولاتكون قيد من حديد يصعب كسره على المسؤول عن سياسة الدولة وهناك خطة الان معدة وفى مراحلها النهائية ولكن ارجو وآمل ان لا تكون حكومتي وان لا يكون المسؤولين عن الهيئة التشريعية في بلادي من اولئك الجامدين فكريا فى التسليم بمعطيات الخطة وضرورة التقيد بها لان العالم يتحرك تحركا سريعا هذه الايام بما لا يمكن ان نتخيله ونتصوره ثم هناك عوامل اخرى كثيرة قد تحول دون تنفيذ الخطة ويكون من الحكمة عدم الاخذ بها اذا اخذنا بعين الاعتبار التوسع العمرانى المطلوب فى كافة البلاد النامية تسبب توفر المعونات وتوفر الموارد كما فى البلاد النفطية وقلة

الموارد التى تلبى طلبات هذه البلاد بالمواد الخام والمواد المصنعة والاليات مما يزيد فى الطلب على العرض فيزيد من تضخم الاسعار العالمية . مما يجب فيه على المفكر فى امور الخطة ان تكون لديه بدائل ووسائل للتريث حيث يحسن التريث لكي لا يرهق نفسه باعباء مالية وبظروف قد لا تتناسب مع امكانياته . اذا نعود مرة ثانية نقول ان هناك خطة وان لم تكن موضوعة على الورق انما كانت بالفكر وكانت تنفذ بالحكمة ولا اعتقد ان هناك من يغالط بان نتائج هذه الخطة حسنة وجيدة بدليل الاعداد الكبيرة التي توافرت لدينا من شبابنا العاملين فى مختلف الميادين ، هذا نتائج التعليم ، الارتفاع في المستوى الصحى الواضح والمعلوم ، التطور العمرانى واضح ومعروف ، اذن هناك خطة وضعت وسارت بمراحل مدروسة معقولة لا استطيع ان ابالغ فى رسمها ، بجانب هذا كان المسئولون يهتمون بموضوع تنمية الفوائض المالية التي تجد انا اقول تنميتها محافظة عليها الى ان يحين وقت الحاجة اليها لانى لا اعتقد اننا ننوى الاحتفاظ والى الابد باموال فائضة كبيرة فى الخارج ما لم تكن فقط كوسيلة انتقالية حتى ان نستثمرها فيما يجب ان يكون عليه الاستثمار المحلى من جدية . اذن كانت هناك تنمية محلية من مطلع الخمسينات سريعة وفية تنمية للفوائض المالية فى الخارج وعلى اسس تجارية سليمة متعارف عليها . هنا نقطة بين قوسين احب ان اعلق عليها دون ان ادخل فى جدل صغير مع الاخ جاسم عندما يقول (انا لا اعرف كيف تستثمر هذه الاموال وهل هو اجتهاد شخصى وهل الاجتهاد الشخصي يخطىء ويصيب ومن المسؤول عن هذه الاموال) وكيف يتعامل بها ـ الرد بمنتهى البساطة لا اعتقد انه يكفي ان يقال فى المالية مثلا فلان وهو رجل طيب وثقة ويعتمد عليه ـ لا ـ الدنيا لا تبنى على شخص واحد وليس هناك في الدنيا شخص لا يستغنى عنه ان لم يستغنى عنه باحسن فيستغنى عنه بانتهاء حياته والدوام لله وحده انما السؤال الذى اسأل الاخ جاسم وهو لا بد مساهم باحد البنوك الموجودة هل بصفته مساهم بتلك البنوك يشرف على ادارة اموالها وسياستها وهل يتدخل في السياسة الاستثمارية للبنك يوما بيوم وهل له حق السؤال . لا ، هو عن طريق اختياره فى الجمعية العمومية يسمى ممثل له فى مجلس الادارة ومجلس الادارة فى البنك له صلاحيات محدودة كما ان لادارة البنك صلاحيات محددة ومن خلال عمل هذه الاجهزة تصان حقوق المساهم ، النتائج تبين فى اخر العام من الموازنة العامة من ارباح البنك ، اذا كانت حسنة أم لا كذلك بالنسبة لاموال الدولة فيه هناك وزارة مختصة تتولى شؤون المال

وادارته واستثمارة ـ اذا كثر الطباخين اختريت الطبخة ـ اذا كان كل واحد يريد ان يتدخل أين يستثمر وكيف يستثمر ولماذا فى هـذه الشركة وليس فى تلك الشركة اذن اصبح ليس هناك من داعى لوجود مسئولين فى السلطة التنفيذية يتولوا امور الاستثمار ويتولـوا أمور تنفيذ السياسة العامة فى الدولة ولذلك فصل الدستور بين مهـام السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وحدد اختصاص كل منها وحدد مواقف كل منها واذا جاء الوقت الذى يتعدى كل فيه حده وتختلط الامور فسوف تخرب الطبخة فى الكويت ـ انتقل بعد هذا الى ما بعد الحقبة الاولى من منتصف القرن الاخير ـ النصف الاخير من القرن الحالى انتهينا من الحقبة الاولى وهى العشرة سنين وهى كانت اهتمام مباشر بالتنمية البشرية نأتى الى ما بعد سنة ١٩٦٠ بدأت براعم الخير تطل على البلاد من نتائج التعليم وبدأ الخير يزداد بازدياد الانتاج رغم توسـع الصرف فانطلقت البلد فى تشعب آخر وهـو تكوين الشركات المختلطة ذات رؤوس الاموال الكبيرة لان القطاع الخاص لا يجازف فى اقامة الشركات الكبيرة برؤوس الاموال الكبيرة التى يأتى مردودها متأخر وتعتبر من الهياكل الاساسية فجاء هنا دور الدولة فى تأسيس الشركات المذكورة ، واعتقد ان الكل يعلم ان اليوم في الكويت لا يقل عن ٢٠ شركة ثبت رسوخها ووجودها بمساهمة الدولة ، منها ما أنشأتـه الدولة مباشرة وفتحت فيه اكتتاب وغطت ما لم يغطه الغير ومنها من حددت نسبتها مباشرة وأعطت الباقي للقطاع الخاص واعتقد ان الكل يشهد سواء في داخل الكويت او فى خارج الكويت مدى نجاح هذه التجربة فى الدمج بين العلاقات الرسمية الحكومية والعلاقات الشعبية عن طريق ادخال المواطنين كعنصر وقد اثبتت هذه الشركات المتعددة ولا اعتقد انكم بحاجة الى من يذكركم وهي تربو على عشرين شركة قد اثبتت فعلا وجودها واصبح لها دور فعال .

نقطة بين قوسين هنا تعليقا على ما تفضل به الاخ جاسم (ما هو دور الدولة فى توجيه هذه الشركات وتوجيه المسؤولين ممثلين الحكومة فيها وما هو دور الدولة فى منع التضارب بين هذه الشركات) اولا من ابسط قواعد الادارة هو الابتعاد عن المركزية ومن اسواء ما توصف به أمة وجود المركزية فيها ، وفى مجتمع صغير كالكويت نحن بحاجة الى كل فرد فيه يربى تربية استقلالية وقد نجحنا الى حد كبير فى تكوين كفاءات جيدة تنهض بالمسؤولية الملقـاة على عاتقهـا ولو كانت الحكومة بشخص ممثلها المسؤول عن الاموال وهو وزير المالية تتدخل

في شؤون اعمال مجلس ادارة اية شركة كل صغيرة وكبيرة لاصبح لزاما على الدولة ان تستغني عن هذه المجالس واصبح لزاما على من اختيروا للعمل في هذه المجالس ان يتنحوا بحجة انهم يدارون ولا يديرون ومن هذا المنطلق وضعنا خطوطا عريضة في حدود ما يجب عليهم اتباعه فيما لا يضر مصلحة الشركة ولا يغير احداثها ولا يعطل خطتها وتركنا لهم بعد ذلك حرية العمل وقد نشأت لدينا كفاءات لها وزنها نعتز بها من بين شبابنا اليوم ، استطرد واقول اننا تشعبنا شعبتين اخرتين بعد سنة ١٩٦٠ ، شعبة بناء الركائز . الوطنية لانطلاقه اقتصادية كبيرة ثم انطلقنا نحو التعاون العربي عن طريق انشاء صندوق التنمية الكويتي وفي حدود ما نستطيع او نقدر عليه ثم زاولنا مسؤولياتنا من خلال المجلس الاقتصادي في حدود ما نستطيع او نقدر عليه ثم زاولنا مسؤولياتنا من خلال المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية لكي نبدأ مرحلة العلاقات الاقتصادية العربية بروابط مهمة بالنسبة للمستقبل ، الى اي مدى نجحنا في ذلك ؟ هذا امر خارج عن نطاقنا لاننا نحن نتحمل مسؤولية النجاح والفشل فيما نعمله في الداخل ولكن فيما يربطنا في علاقاتنا بالغير نتركه للظروف تحدده لانه ايضا لغيرنا ظروف ويجب ان لا نلوم ولا نلام ، لان لكل امر ظروف تحده ، علينا ان نسعى بجد لحث الاخوة العرب على الوصول الى الشيء المطلوب، مرحلة العشر سنوات من سنة ١٩٦٠ م الى مطلع السبعينات دخلنا في تطور اخر ، الانسان ينمو مع الحياة مطلع السبعينات بدانا نتحرك بنطاق اوسع وهو السيطرة على ثروتنا النفطية والسيطرة على ثروتنا النفطية ليس بالامر السهل والميسور وليست مسألة خطط وليست مسألة استعراض عضلات منفردة ونحن نعيش في عالم مشاكل متعددة كما نحن نشترك في منظمة بترول اسمها (منظمة اوبك) استعملت الكويت كل امكاناتها الفكرية وامكاناتها الانتاجية في النفط حتى توصلنا الى تحسين اسعار النفط في ١٩٧١ وفي المشاركة ثم خطوة الاستيلاء النهائي على الـ (٤٠٪) الباقي وبدانا في وضع مخطط لتطوير استثماراتنا النفطية في داخل بلادنا حسب ما تمكننا ظروفنا الدولية لانه ما كل ما يتمنى المرء يدركه ، لا نستطيع ان نقول نحن عندنا فلوس ونستطيع ان نبني مئات المصانع ولا نستطيع ان نقول عندنا فلوس ونستطيع ان نبني مصافي كما نشاء ، لا ليست هذه هي المهمة ، فالمهم هو ان نواكب حاجة السوق وقدرته على تصريف انتاجنا واعتقد ان وزير البترول في الوقت الحاضر يضع خطة الدولة عموما والمجلس

الاعلى للثروة البترولية يؤكد معالم سياستها ، كل هذه الخطوات تعني ان فيه هناك تفكير مستمر فيه هناك تخطيط للافضل ومن اجل الاحسن ، بجانب السيطرة النفطية والتوسع فى تنمية مواردنا النفطية بالداخل لكى يكون هناك مردود على برميل النفط اكثر من بيعه خام تشعبنا تشعب اخر على نطاق التعاون الدولى فقد توسع صندوق التنمية الكويتى من صندوق يشمل العرب فقط لكى يعم دول العالم النامية جميعا اذن نحن نسير فى خطوات وئيدة وواضحة ، وبعد كل حقبة من الزمن نبني سلالم جديدة اخرى نرتقي فيها الى الاعلى ، اذن هناك سيطرة نفطية سلم بها وهناك تعاون دولى على نطاق واضح عن طريق صندوق التنمية وهذا امر تقتضيه النواحى الانسانية والنواحى السياسية ، يبقى هناك تثمير ما يفيض لدينا من اموال بانتظار الحاجة اليها وهذا نعلمه بالنسبة لاستغلال الاموال التى تفيض لدينا فى المؤسسات المالية والاسواق المالية المتواجدة والتى تعطى مردودا احسن. وموضوع الاستثمار المالي موضوع شائك وطويل قد نحتاج الى ساعات طويلة لنتعمق فيه منفردا ، لان هذا باب واحد صغير لو فتحناه سنحتاج الى ساعات طويلة انما هناك جانب اخر من الاستثمار وهو ما عناه العنوان هنا وهو (العائد المحلى والقومى) لم نعد نفكر فقط فى تنمية هذا المال الذى يفيض عن حاجتنا فى الاسواق المالية حتى ما نحتاج اليه ــ لا ــ اصبحنا نفكر جديا من منطلق قومى وملح على ضرورة نقل الاموال الكبيرة المتواجدة لدى الدول العربية مجتمعة من الدول النفطية وليس في الكويت فحسب الى حيث الارض العربية الخيرة بموجوداتها الطبيعية الوفيرة . واعدادها البشرية الكبيرة ولكنك لا تستطع ان تفرض على انسان او على امة من الامم امور هى لم تشرع لها ولم توطن نفسها على استيعابها انما عليك ان تدافع عن افكارك بالحسنى والاقناع لكى تقبل افكارك وهذا ما سرنا عليه فى البلاد العربية وقطعنا فيه شوط كبير بعد ان يئسنا من الاستثمار المباشر فى كل دولة على حدة وعلى اسس ثنائية نظرا للعوائق القانونية الموجودة فى مختلف البلاد ، ونظرا للتشريعات وللظروف المحيطة باصول التنمية واسبابها في تلك البلاد نحينا منحا آخر وهو الاستثمار عن طريق التعاون المشترك وقد تم ذلك فى اطار تكوين شركات متعددة الجنسية ومتعددة الاطراف فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية وعندما انشئت هذه الشركات لم يكن الهدف منها فقط هو استثمار ذلك المبلغ الصغير الذى سمى رأسمال لهذه الشركات انما هو نواة تبنى حولها استثمارات اخرى . عندما تقول اننا نحن انشأنا خمس شركات فى ظل مجلس

الوحـدة الاقتصادية تحـرك جيـد (شركـة الاستثمارات العربيـة ، الشركة الدوائية ، شركة التعدين ، شركة الثروة الحيوانية) الشركة الزراعية فى الطريق ، مهما كانت رؤوس الاموال نحن لا نعتد بحجم رأس المال بقدر ما نعتبره نواة حولها بناء ضخما مـن استغلال المـال وهذه فى الطريق اذا نجحت سيكون لها شأنها فى العالم العربى ، كما ان العمل من خلال منظمة البترول العربية اعطى دفعا اخر واتجاها اخر وهذا ايضا نبع من واقع حاجتنا للترابط والتعاون بعد حرب سنة ١٩٦٧ فقامت منظمة البترول العربية لتنسق السياسة الاستثمارية النفطية داخل الاطار العربى واعتقد ليس هناك فى هذا الحفل الكريم من يجهل الشركات التى انشئت فى ظل منظمة البترول العربية ومردودها الاقتصادى والاجتماعى والمالى على العالم وهى تخطو خطوات وئيدة نأمل لها دورا كبير فعالا فى تنمية الاقتصاد القومى واسترداد ما يصرف او ما ينفق للاخرين بحيث تكون حصيلته لنا .

اذن في ثلاث حقبات من الزمن من ٥٠ الى ٦٠ ومن ٦٠ الى ٧٠ ومن ٧٠ الى ٨٠ نحن فى كل فترة نخطو خطوات جيدة ونرتقى لعتبات مستقبل احسن ومستقبل أفضل اذن هناك تخطيط وهناك مـن يعي نفسه وهناك من يعرف حدود عمله ومتطلباته القومية ومسؤولياته الوطنية ، ليس هناك شيء اسمه عبث وليس هناك شيء اسـمه ارتجالية وليس هناك معنا اناس يتسلموا المسؤولية هم لا يعرفون ماذا يفعلون او ماذا يخططون ، نقطة اخرى اخيرة لكى لا اطيل عليكم ، الزعيم المصرى الخالد مصطفى كامل قال (مات من عاش لنفسه) اذن ونحن نتكلم عن الفوائض المالية فى الكويت يجب ان نعلم انه لم يعد من حقنا فقط ان نقول مالنا ونقف ، لقد انتهى هذا الدور الانانى انتهى حتى لو اردنا ان نكون انانيين لم يعد فى وسعنا أن نكون انانيين وهناك مثل يقول (مرغم اخاك لا بطل) وهناك حديث شريف يقـول (يؤجـر المرء رغم أنفه) العوامل الدولية عامة والمشاكل العربية بصفة خاصـة تحتم علينا ان نكون كرماء ، ولو لم نكن كرماء بالطبيعة فسوف ترغمنا الظروف الدولية على ان نكون طرفا فى المشاكل الدولية عامة لاننا لا نعيش على هذه الارض وعلى هذه البقعة منفردين ، لان الكويت ليست كوكب منفرد على هذه الارض ، الكويت جزء من هذه الكرة الارضية التي يعيش عليها ملايين البشر لا يمكن للكويت ان تعيش فى معزل وفى رفاه اجتماعى بعيدة عن المشاركة الوجدانية والعملية لاشقائها العرب فى محنهم عسكرية كانت أم اقتصادية مهما حاولنا ولا نستطيع ايضا ان نعيب على أمة عربية سوء سياستها الداخلية ونقول هذا ما جنيتم على

على انفسكم هذا لا يكفي ، العتاب غير وارد عندما تحل المشكلة يجب ان تعرف حدود نصيبك منها وتحملك منها لان ما يصيب العرب فى اى قطر عربى شئنا ام ابينا لنا منه قسط كبير ، خير العرب لهم والشر الذى يصيب اى قطر عربى يمتد الى باقى الاقطار العربية ، الخير يخص والشر يعم ، وما زال خير الكويت يعم غيرها ، اما ما يتعلق بالعلاقات الدولية فلستم بمعزل عما يدور فى الوقت الحاضر من محاولة تدمير سمعة الدول النفطية ، صحيح اننا نعطى من لحم الحى اى اننا نقتطع من اجسادنا لنعطى لان الثروة النفطية التى ننتجها ثروة ناضبة ولكن الوضع الاقتصادى الدولى وضع سىء ، هناك امم كثيرة تموت من الجوع لا نستطيع ان نقف مكتوفى الايدى ونحن اعضاء فى الامم المتحدة لا نستطيع ان نقف مكتوفى الايدى ونحن اعضاء فى المؤسسات التابعة للامم المتحدة مثل منظمة التغذية والزراعة والصحة الدولية وغيرها من المنظمات دون ان يكون لنا دور في المشاركة ، اذن هناك التزامات علينا كبيرة ولذلك قلت ان الاحصاء قد يكون كاذبا لماذا ؟ لان الاحصاء فى اخر السنة يبين ان عندى مبالغ كذا رحلت الى الاحتياطى العام ولكن بالنتيجة انا اصرف مال كثير بموجب قوانين من الاحتياطى العام للدولة على ما يدعم التزاماتنا في المؤسسات الدولية والتزاماتنا للدول العربية الشقيقة .

من هذا المنطلق اقول ان اجتماعكم اليوم قد جاء لا ليستمع الى ارقام واذا جاء وقت الارقام لمعرفة بالضبط العوائد الاستثمارية فاننا على اتم الاستعداد لان اعطيكم توضيحا كافيا لما يدور فى امور الاستثمارات والنتائج التى تعود على البلد فى نطاق ضيق محدود ولكن فى اطار عنوان كهذا لا يسعنى الا ان اتحدث بهذا الاسلوب العام البعيد عن الارقام لانى اعتقد انكم لستم بحاجة الى ارقام انما اطمئنكم ان المسؤولين عن ادارة الاستثمار حريصين على عوائد جيدة وانا متأكد تماما (كما ان الاخ جاسم متأكد انه وهو كتاجر ومقاول فى السوق لا اعتقد انه مرة من المرات ضمن لنفسه ربحا او ضمن لنفسه فرارا من خسارة هو يجتهد فى دخول كل عملية من العمليات ولكن النتائج تبين فى النهاية خسارة ام ربح ولو فيه هناك تاجر يعمل على اساس انه لا بد ان يربح فسيخرج من السوق طريد لانه لن يعمل وسيكون بالضبط مثل اى موظف يحفظ اموال الآخرين ، وعندما يكون مغامر سوف يكون تاجر وينجح فى السوق مثل الاخ جاسم) هذا طابع عمومى ما ممكن ان تقول لازم اربح ما دمت موجود فى الملعب لازم تتوقع الكلمة وتتوقع الصدمة وتتوقع السقطة على راسك وقد تضرب وتصيب هدفا . والسلام عليكم .

نـــدوة
الاســـتثمارات الماليـــة ومردوداتها على العائـــد المحلي والقومي

دكتور
محمد جميل النقيب

مقدمـــة

في محـاولة تحـديد السياســات الاســتثمارية الكفيلة بتنفيـذ الاستراتيجية الانمائية والمرسومة لتحقيق الاهداف الاقتصادية الرئيسية سنقتصر على شرح السياسة الاستثمارية المتوفرة محليا وتوزيع حجم التثميرات صوب هذه الفرص ولن نتطرق الى باقى السياسات المالية والنقدية والضرائبية والاستهلاكية لانها خارج اطار هذه الدراسة .

كما نود التأكيد بأن السياسة الاستثمارية المقترحـة فى مختلف قطاعات الاقتصاد الكويتي لا تشكل أى خطة انمائية من قريب أو بعيـد اذ أن ذلك يتطلب مســحا اقتصــاديا واجتماعيا الى جانب معطيـات واحصائيات هي في الطبع خارجة عن هدف واطار هذه الدراســة كما انها بالطبع خارج نطاق اى جهد فردى لاى باحث .

ان الاقتراحات التالية تشكل جدول أولويات او دليل استثمارى : "Investment Guide" لا اكثر ولا أقل بالنسبة لتوزيع التثميرات محليا ودوليـا . خصوصا وأن مشكلة استثمار الفوائض النفطية هى عاجلة اكثر منها أجلة بمعنى أن السلطات الحكومية المسـؤولة تواجـه مشكلة اتخاذ قرارات عاجلة لاســتثمار الفائض محليـا وعالميا ونظـرا للسرعة التى تتراكم فيها هذه الفوائض .

اولا : اذا فالهدف من هذه الدراسة هو محاولة تحديد وجهة نظرى الشخصية فيما يتعلق بسياسة الاستثمار التي تتراءى لى .

كذلك يتوخى هذا البحث تناول مجالات الاستثمار الداخلية والخارجية . ولهذا الفرض فهو مصوغ بشكل مسح موجز لوضع الاستثمار الحالى ومضامينه العامة ، ومفاهيمه ، واستخلاص بعض الدروس المستقبلية منه وتمحيص الاستراتيجات البديلة طويلة المدى .

(ب) اننا نعى جيدا أن استراتيجية الاستثمار لاى دولة لابد أن تأخذ فى الاعتبار الاهداف الاجتماعية والسياسية الى جانب الاهداف الاقتصادية ، وعلى الرغم من العوامل التي غالبا ما تكون حادة للتقدم الاجتماعى ، فان دولة الكويت فى موقف ــ ربما يكون فريدا ــ تستطيع معه أن ترسم بنفسها مستقبلا اقتصاديا مبنيا على أسس اجتماعية وسياسية مقررة مسبقا .

(ج) يتضح مما تقدم أنه لا يمكن ان تكتمل اى خطة من خطط استراتيجية الاستثمار الا بعد أن تدرس الاهداف الاجتماعية الاساسية وتحدد .

وعندما يتم رسم استراتيجية اجتماعية بعيدة المدى ، فى ذلك الوقت فقد نستطيع وضع الترتيبات الاستثمارية المؤدية الى تنفيذ تلك الاستراتيجية . الشرط الاول اذا هو :

وجود الاستراتيجية الاجتماعية الواضحة :

وعلى ضوء هذه المعطيات السالف الذكر ما هي الاستراتيجية الاستثمارية للكويت ؟

(أ) الاستثمار فى المشاريع الانمائية المباشرة والتى تتمثل فى زيادة الثروة غير البشرية "Non - Human Capital" من معامل ومعدات انتاجية في القطاعات الانتاجية المباشرة .

(ب) الاستثمار فى الثروة البشرية "Human Capital" عن طريق رفع المستويات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تؤدى الى زيادة الانتاجية لكل فرد من القوى العاملة .

(جـ) الاستثمار فى ميدان البحوث العلمية بهدف زيادة المعرفة حول اجدى السبل لزيادة المردود من عوامل الانتاج المختلفة أو مايطلق عليه فى علم الاقتصاد زيادة دالة الانتاج (Production Funetion)

ان العوامل التى تقرر نسبة المزج الملائمة بين أنواع الاستثمار الثلاثة المشار اليها عديدة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ندرة عوامل الانتاج المختلفة والاسعار النسبية لكل منها . ومدى تطور أو تخلف قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وامكانية توسيع قاعدة وحجم التبادل بين هذه القطاعات ومستوى التكنولوجيا السائد وطريقة توزيع السكان بين هذه القطاعات والتوزيع المنشود وحجم السوق المحلى .

وفيما يتعلق بالكويت فان الاستراتيجية الاستثمارية الملائمة خلال العقدين القادمين من الزمن يمكن ان تسير على خطين متوازيين :

الاول : تكثيف الاستثمارات فى القطاع البترولى والصناعي وقطاع الخدمات وهمما القطاعان اللذان تملك فيها الكويت ميزة نسبية فى الانتاج .

الثانى : توجيه مزيد من الاستثمارات نحو انواع محددة من التعليم الجامعى والصناعى والمهنى والتدريبي بهدف زيادة قيمة الثروة البشرية فى البلاد . وما ينتج عن ذلك من ارتفاع فى انتاجية العامل فى الساعة الواحدة (Man - Hour - Productivity) مما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع الناتج القومى بأسره .

لقد أصبح متعارفا عليه أن التعليم بمختلف مراحله واشكاله يشكل عنصرا هاما من عناصر الاستثمار فى الاقتصاد وله مردود مادى (Rate of Return) بالاضافة الى المردود الاجتماعى يمكن احتسابه من خلال تحليل للعائدات والاكلاف الممتدة على طول مراحل التعليم .

ولا شك ان تكثيف الاستثمار في التعليم الجامعى والمهنى حسب حاجات الاقتصاد الكويتي والمعبر عنها فى الخطط الانمائية المرسومة خلال العقدين القادمين من الزمن سيزيد من انتاجية (القوى العاملة) الكويتية (Labor Force) ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات التكنولوجية والادارية المرافقة لعملية النمو الاقتصادى كما يمكن مختلف الكوادر البشرية من اكتساب الخبرات والمهارات التى تجعلها فى خدمة اقتصاديات الخليج العربى بأسره .

كما ان رفع المستوى العلمى والمهنى للقوى العاملة الكويتية يخفف من مخاطر البطالة التى قد تنشأ بعد نفاذ الثروة البترولية فى البلاد .

للاجابة على السؤال ـ أولا : يجب علينا ان نضع نصب أعيننا ان الكويت من وجهة النظر الصناعية ستظل بلدا ناميا ولفترة غير قصيرة .

اذا ما هى المتطلبات الاستراتيجية للاستثمار فى مثل هذه المناطق النامية ؟

ربما نقترح الاتى

١ ـ راس المال الكافى .

٢ ـ توفير الايدى العاملة التى تناسب الصناعة الحديثة .

٣ ـ توفر ـ أو ننرا برانوريال (Entreprenevrial) اى الرجال المالين الموهوبين الشجعان والفنيين والاداريين القياديين .

٤ ـ الطلب الكافى على السلع التى تنتج محليا أو امكانية التصدير المناسب .

٥ ـ توفر الحد الادنى من المقدرة والكفاية فى بعض النواحى الاقتصادية كدليل على أن الدولة تستطيع مواجبة التصنيع كما يرى بعض الاقتصاديين .

اذا عدنا الان للاستثمار الداخلى (المحلى) بالكويت فما هى المعايير التى تطبقها الحكومة لاختيار مجالات الاستثمار ؟

يتبين حليا أن الحاجة الى تطبيق المعيارين التاليين بصفة عامة ما تزال قائمة . وهذان المعياران هما :

(أ) فى الصناعة يجب تجنب الاعتماد المفرط على قطاعات معينة من النشاط الاقتصادى مع اختيار القطاعات التي يتضح أن لها مستقبلا أفضل وامكانيات مضمونة .

(ب) في مجال المشاركة الاستثمارية من خلال الشركات . يجب تجنب الاستثمار المفرط فى شركات معينة فى القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار .

ان ما يكتسب اهمية بالغة التخصيص بالنسبة للكويت هو في انشاء (مجمع للبتروكيماويات) .

بشكل يصبح فيه بمثابة العمود الفقرى للصناعة الكويتيةفى المستقبل وتملك الكويت ميزة نسبية فى انتاجها نظرا لتوفر الغاز بكميات هائلة ولانها من الصناعات التى يكون عنصر راس المال الى اليد العاملة مرتفعا . لذلك فان نجاح اى استثمارات اضافية يتوقف على مدى التنسيق والتفاهم المسبق بين دول الخليج العربى وعلى وجه التحديد بين الكويت والسعودية وقطر ودولة الامارات العربية والعراق وايران اذا أمكن . فالصناعات البتروكيماوية مكلفة جدا نظرا لكثافة المعدات والالات ورأس المال المستثمر فيها كما انها تتطلب انتاجا كبيرا حتى تعمل بكفاءة ومستوى معقول من الكلفة الحدية .

ولكن يجب من باب الانصاف ان نعترف بأن الحكومة قد تنبهت مؤخرا لهذه الحقيقة وقامت بالتنسيق .

الاستثمار الحالى

ان خلفية الوضع الذى تجد فيه دولة الكويت نفسها حاليا معروفة جدا ولذا فانى لن أرهقكم باحصاءات مكثفة لمجرد ان اثبت لكم أنهنالك فائضا وفيرا من الاموال لا يزال غير مستثمر استثمارا تاما . ويكفى أن تلاحظ معى انه طبقا لاحصائيات البنك المركزى فقد بلغ فى ٣١ مارس ١٩٧٥ مجموع الموجودات الخارجية الصافى (٢٧٠٣) مليون دينار كويتى كما ان التعقيب الذى نشره السيد خالد ابو السعود مدير الاستثمارات والاعمال المصرفية بوزارة المالية فى شهر أبريل سنة ١٩٧٥ أشار الى أنه بالامكان استثمار مبلغ قدره ١٣٠٠ مليون دينار كويتي فى عام ٧٦/٧٥ .

١ ــ ٢ انطلاقا مما ذكرته فى أول البحث دعونا أولا نبحث حالة الاستثمار فى داخل الكويت مستفيدين من احصاءات عام ١٩٧٣ . المنشورة فى المجموعة الاحصائية السنوية الصادرة عن مجلس التخطيط حيث تتكشف لنا الصورة التالية :

يوجد فى الكويت حوالى ٢١٫٠٠٠ مؤسسة ومنشأة مجموع القوى العاملة فيها يبلغ ١٠٥٫٠٠٠ موظفا من بينهم ٥٫٠٠٠ موظفا كويتيا

فقط كما ان الاغلبية العظمى من هذه المنشآت اى حوالى ٩٤ ٪ منها يقل عدد الموظفين العاملين في كل منها عن (عشرة) أفراد وهذا الوضع نقيض لعملية التوظيف فى القطاع الحكومى حيث بلغ عدد الموظفين فى أبريل سنة ١٩٧٤ — ٩٥ر٠٠٠ موظف بينهم حوالى ٤٠ر٠٠٠ من الكويتيين .

انه لهم جدا أن نقارن بين مجموع القوى العاملة فى وزارة التربية حيث كان عدد الموظفين فيها فى نهاية شهر أبريل سنة ١٩٧٤ ٢٩ر٠٠٠ وعدد الموظفين العاملين فى القطاع الصناعى ككل فى نهاية سنة ١٩٧٣ ٢٢ر٠٠٠ موظف ، وباستعراضنا لهذه الصورة أيضا نرى أن عدد المؤسسات في ذلك الوقت كان ٥٣١ منشأة كل منها توظف اكثر من ٢٠ شخصا . وعلى وجه التخمين فان هذا الوضع يعنى أن هنالك حوالى ٦ر٠٠٠ وظيفة في المجالين الفنى والادارى ، علما بأن عدد الطلبة فى جامعة الكويت فى ذلك العام بلغ حوالى ٢٠٠٠ طالب . وهذا العدد اليوم اكثر مما كان عليه بالأمس .

١ — ٣ بالرغم من أن قطاع الخدمات قد تطور بصورة جيدة الا أن الصناعات التحويلية لا تزال فى مرحلة أشبه بمرحلتها فى الدول النامية .

١ — ٤ ان طاقة القطاع المحلى لا تستطيع أن تستوعب أكثر من مبلغ اسمى من أصل الفائض المستثمر .

١ — ٥ اذا ما قارنا التوظيف فى القطاع الحكومى بالتوظيف في القطاع الخاص نرى أن التوازن بينهما معدوم .

ولكن ينبغى على الفرد أن لا يقرر استنتاجه هذا ببساطة لان ذلك خطأ من اساسه . وعلى كل حال ان تقديم العمل لغير المتعلمين ليس هدفا اجتماعيا متعارفا عليه . الا أن فنزويلا قد الزمت القطاع الخاص بهذه السياسة بيد أن هنالك حدا أدنى تستطيع الحكومة أن تعمل من خلاله بفعالية وفى دولة صغيرة كهذه سوف تتأثر نسبة كبيرة من السكان بهذا الوضع اذا ما قورن ذلك باقتصاد السكان خلال المنظور الكبير .

١ — ٦ ان فرص العمل التى يوفرها القطاع الخاص للكويتيين فى حجمها الحالى ليست كافية لتوفير عدد مناسب من الوظائف لهم فى وقت تتحسن فيه مستوياتهم التربوية والتعليمية . وبناء على ذلك فاننى أرى أن تركز على هذه النقطة تركيزا كبيرا عندما نخطط لاستراتيجية

الاستثمار . بحيث نبحث ازدياد حجم (البطالة المقنعة) التي تؤدى الى عدم استقرار اجتماعى وسياسى .

ان أحد العوامل المشجعة التى لاحت فى أفق الكويت خلال السنين القليلة الماضية هو نمو القطاع المالى ودخوله الاسواق المالية الدولية ومع تمام التسليم بأهمية هذا التطور . فان هنالك مجالات عديدة أعتقد بوجوب ايلائها عنايتنا واهتمامنا اذا كانت استراتيجية الكويت المستقبلية ستبنى على أن طموح فى صيرورة الكويت سوقا مالية دولية أو حتى مجرد سوق مالية محلية .

ولنأخذ العوامل التالية كعوامل حاسمة في تقرير هذه الاستراتيجية المستقبلية .

١ ــ اطار التشريعات المالية التى توفر الاطار المؤسس لهذه السوق وفى طليعتها قانون تنظيم ومراقبة التداول فى الاسهم والاوراق المالية والسندات الحكومية والخاصة والتشريع الذى صدر فى ١٩٦٢ ــ وتعديلاته غير كاف .

٢ ــ ان النظام المالى الكويتى غير معقد حاليا اذا ما قيس بالمقاييس العالمية . ذلك أن منافذ الاستثمار الوحيدة المفتوحة أمام الدينار حاليا والتى يمكن ولوجها بيسر فى السوق المحلى هى الايداعات البنكية والاستثمار فى الشركات المشهورة بوجه عام . والسندات التى أصدرها منذ عهد قريب البنك الصناعى الكويتى وعدد قليل من السندات الدولية المتداولة التى أصدرتها بعض الدول الاخرى كأيرلندا والنمسا وأسبانيا وفيلندا .

ان هذا الوضع لا يؤدى فقط الى قلة مرونة السوق ولكنه يعنى كذلك أن البنوك التجارية المحلية عاجزة عن الموازنة بين احتمالات الموجودات والمطلوبات المترتبة عن استثماراتها .

ولنقف هنا عند شاهد واحد على ما نقول :

فى يونيو عام ١٩٧٥ قبلت البنوك التجارية ودائع بالدينار الكويتي بلغ مقدارها ٥٣٧ مليون دينار كويتى واذا قارنا ذلك باحتياجات القطاع الخاص التى بلغت ٣٨٠ مليون دينار كويتى ، فاننا نرى أن هنالك فيضا في مجمل الايداعات على مجموع الاستثمار مقداره ١٥٧ مليون دينار

كويتي هذا مع عدم الاخلال بتعليمات البنك المركزى الكويتي .

ان التفسير الوحيد لهذا الوضع يتمثل أما فى غياب الفرص لتوظيف هذا المبلغ فى فعاليات اقتصادية مجزية أو فى كون البنوك التجارية الكويتية تلتزم خطأ مسرفا فى المحافظة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الاستثمارية .

فاذا اخذنا على سبيل التمثيل لا الحصر حسابات عام ١٩٧٤ التى نشرها كل من البنك التجارى الكويتي وبنك (استاندرد ـ اند ـ تشارترد) ـ (البنك البريطانى المأذون) لفرض مقارنة الاحصاءات البنكيةالاساسية ينجلى بوضوح تـام التفاوت وعدم التكافؤ بين براعة البنكين فى تثمـير ودائعهما :

	استاندرد آند تشارترد	البنك التجارى
	مليون دينار	مليون دينار
الموجودات	٢ر٧٤٧	٣٠٠
الودائع	٢ر٥٨٤	٢١٩
السلف والقروض	١ر٦٥٤	٨٨
نسبة الودائع	٦٤ ٪	٤٠٪
رأس المال والاحتياطى	١٣٧	٨
الربح قبل احتساب الضريبة	٣٨	٧٦٦ر٠ الف
الربح المئوى بالنسبة الى رأس المال الافتتاحى والاحتياطى	٣٤ر٥٪	٩ر٥٪

فى ٣١ مارس سنة ١٩٧٤ كان لبنك ستاندرد سلف وقروض تساوى ١ر٦٥٤ مليون دينار كويتي وهذا المبلغ يمثل نسبة ٦٤٪ من الودائـع المقبولة على حين أن البنك التجارى ـ الكويتي كان له ٨٨ مليون دينار مدعومة بودائع بلغت ٢١٩ مليون دينار كويتى . ومعنى هذا أن البنك لم يوظف استثمارا الا ٤٠٪ فقط من الودائع وهى تعادل ٢/٣ بالنسبة للاموال التى استخدمها بنك استاندرد .

فاذا أخذنا عوائد رأس المال المستثمر معيارا لفاعلية عملية الاستثمار يتبين لنا أنـه أن بنك ستاندرد قد حقق ربحا قيمته ٣٨ مليون دينار

كويتى من راس المال والاحتياطى البالغ ١١٠ مليون دينار كويتى فى وقت كان فيه ربح البنك التجارى ٧٦٦ الف دينار كويتى فقط من راس المال والاحتياطى البالغ قدره ثمانية مليون دينار كويتي .

اى ان نسبة العائد من الارباح كانت ٣٤ر٥٪ ، ٩ر٥٪ على التوالى.

ومن الطبيعى أن هنالك عوامل اخرى تؤثر فى هذه النتائج وأخص منها بالذكر نسبة الفائدة القصوى (الحد الاقصى للفائدة) التى حددها القانون بالكويت ،ولكننى ارى أن التفاوت والاختلاف قد تم ايضاحهما بطريقة كافية بحيث ظهرت نقطة الخلاف الاساسية فى الاستراتيجية المعمول بها والكفاية والمقدرة .

ان السوق المالية الكويتية تظل – على الرغم من حظر التعامل المباشر وبالرغم من القيود الموضوعة على تقديم التسهيلات المصرفية لتجار الاسهم . أنها تظل ذات طبيعة جزافية ( ) ذلك أن اسعار الاسهم لا تستطيع بالمستوى الحالى أن تعكس أية قيماستثمارية اساسية وانما هى تعكس فقط نقصا فى كمية الاسهم ( ) ونقصا فى الطلب المكثف عليها .

ان اية دعوة لتدويل السوق المحلية لابد من أحداث تغييرات اساسية فى احكام القانون ، علما بأن اعادة النظر بطريقة دقيقة فى احكام قانون الشركات ستصبح ضرورة ملحة بما في ذلك فرض متطلبات الاظهار والكشف مع اتاحة البدائل لهياكل رؤوس الاموال والغاء نسبة الفائدة القصوى (تشريع الحد الأقصى للفائدة) .

اود أن اقف هنا لحظة عند مسألة (الاظهار والكشف) . :

ان المبدأ الاساسى الذى يتم بموجبه اعداد الحسابات هو أن تكون الحسابات ملائمة لاحتياجات المنتفعين بها ويدخل فى نطاق هؤلاء المنتفعين المساهمون ، الحكومة ، والاقتصاديون ، ومحللوا الاستثمار وسماسرة الاسهم وغيرهم . انى اعتقد أن أيا من احتياجات هذه الفئات غير مخدومة خدمة كافية بواسطة الحسابات التى تقدمها عادة الشركات المساهمة المحلية . وعلى سبيل المثال أننا لا نرى فى كثير من الميزانيات العامة وحساب الارباح والخسائر التى تقدم أى – دليل على تطبيق المبادىء الاساسية للمحاسبة كطريقة تقييم الاستثمارات ونسب الاستهلاك وهبوط القيمة الاسمية ، وقواعد مواجهة الديون غير القابلةللاسترجاع. ونتيجة لذلك فانه لا يوجد أساس ملائم لمقارنة شركة بأخرى بل من

المتعذر ان نجـد أساسا لمقارنة نتائج اعمال اى شركة مع نفس النتائج من سنة لاخرى .

لنعد الان الى الاستثمار الدولى ـ ان هذا يدعونى الى الاشـارة أولا وقبل كل شيء الى أن امكانيتى فى التعليق تفصيليا محدودة نظرا لعدم وجود احصاءات عن المجالات والصناعات التى سـاهمت حكومـة الكويت فى الاستثمار فيها . ان هذه القضية تزداد تعقيدا اذا ما اضفناه الى الصورة غياب الاحصاءات الموثوق بها المعلومات المعتمدة عن الاستثمارات الكبيرة للقطاع الخاص فى الخارج ، وأن المعلومات المتوفرة عن هـذه الاسـتثمارات تفتقر الى الادلة التى يمكن الاطمئنان اليها .

ان الاعلان عن التوسـعات فى الاستثمار في هذا المجال تكاد تكون يومية . ولنقف عند الامثلة التالية التي أوردتها مجلة ميدل ايسـت ايكونومك دايجست :

١ ـ الافصاح عن الرغبـة فى شراء وكالة (تلفونكن) من المـانيا الفربية .

٢ ـ موافقة الصندوق الكويتى للتنمية من حيث المبدا على مشروع باكستانى تكلفة ٣ ملايين دولار .

٣ ـ مجموعة الاستثمارات العقارية الكويتية تستثمر ١٠٠ مليون دولار أمريكى فى الاردن لدعم مشـاريع سياحية واسكانية ، وتنميـة مشاريع عقارية .

٤ ـ نفس المجموعة تقوم باستثمار ٣ ملايين دينارا اردنى فى بنك التسليف والاسكان الاردنى .

٥ ـ بحث موضوع الاشتراك فى خمس حصص فى بنك امريكى .

٦ ـ التفاوض على ابرام عقد لانشاء مجمع للبتروكيماويات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكى .

ان نقص الاحصاءات يعنى كذلك انه ليس من الممكن فحص العائدات التى تحصل عليها الكويت من استثماراتها في الخارج ، علما بأن دخـل الاستثمار الذى عاد على وزارة المالية ٧٥/٧٤ وصل الى ١٢٤ مليون دينار كويتي . وكان من المتوقع ان يـزيد بحـوالى ٨٠٪ ٧٦/٧٥ . كـذلك

يستحيل قياس اداء المؤسسات المالية لاعمالها اذ لم نع مضامين المزج بين استثمار الاموال المخصصة للريع وتلك المخصصة لزيادة راس المال .

Investment between those held for income and Capital growth.

وكذلك اذا لم نع اهمية الاستثمار والدرجة التى تتأثر بموجبها **العائدات بمعدل الفائدة المنخفضة على القروض السهلة ، وسعر السوق من وقت لاخر ، هذه العوامل المتعلقة بحافظة الاستثمارات والاوراق المالية التابعة للوزارة .**

دعونا لا نتشائم ، فعلى الرغم من عدم توافر هذه المعلومات فاننى اعتقد ان عدة استنتاجات عامة يمكن استخلاصها من تراكم التجارب **الناجمة عن التعامل مع المستثمرين العرب والمكتسبة من السوق الخارجية .**

١ ـ ان جميع المستثمرين فى العالم يستوون فى عدم تنبؤهم بالتضخم **المالى وفى اخفاقهم في الحصول على نسب العوائد من الاستثمارات المالية . وكدليل مبدئى اذا افترضنا أن الاضافات التى طرأت على الاستثمارات التى قامت بها وزارة المالية قد تمت بالتساوى خلال** سنة ٧٥/٧٤ وهو افتراض تقريبى نرى ان نسبة العائد على الاستثمارات ـ الخارجية كانت ١٠ / ٨٧ ٪ ـ راجع مجلة انستتيو **شنال انفستر تصريح السيد خالد ابو السعود لها بتاريخ كانون الثانى سنة ١٩٧٦) .**

هذه تقابلها نسبة ١٥ ٪ في زيادة التضخم . لا ريب ان تنامى **راس المال المستثمر يعمل على تحسين هذه الوضعية . الا ان هبوط أسعار الاسهم فى تلك السنة ٧٥/٧٤ و تناقص القيمة الحقيقية للعقارات ربما كانت هى السبب وراء نقص العوائد من الاستثمارات .**

٢ ـ حقا ان البلدان التى لها فائض فى الشرق الاوسط قد واجهت مضاربة لاستثماراتها فى عديد من دول الغرب خاصة الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية . كما ان الاجراءات الوقائية التى اتخذتها **الصناعة المحلية قد اوقفت عددا من الصفقات المحتملة وعلى سبيل المثال فان (ديوتش بنك) قد اشترى حصة اساسية من أسهم** شركة ديملر بنز لكى يحد من الاستثمارات الاجنبية . كما تأثرت

النوايا فى الحصول على حصص في البنوك الامريكية بالحملات التى كانت تشن ضد الاستثمارات وتحمل طابعا وطنيا . ومن جهة اخرى ، فقد اشار وزير خزانة بريطانيا السابق لدى زيارته الاخيرة للكويت الى أن بريطانيا لا يسعدها أن ترى وجود مستثمر متنفذ فى المصالح البريطانية الاساسية .

٣ ـ اليوم تكتسب الكويت سمعة طيبة متزايدة كمستثمر ذكى كما انها أصبحت معروفة كمورد سخى لتقديم المساعدات المالية . وفى الوقت الذى تعتبر عائداتها من هذه المساعدات منخفضة فان الكويت تكتسب خبرة عالية بالاضافة الى الرصيد السياسى والمكانة الدولية وتدريب الاجهزة المالية التابعة لها مهنيا وما الصندوق الكويتي الا مثال حيا على ذلك .

بالاضافة الى ما ورد ذكره فان من المشجع أن نرى أن عددا من المؤسسات الاستثمارية التى ترعاها الدولة على علم تام بأهمية الحاجة الى تدريب اجهزتها فى مجال تقديم الاستثمار والادارة .

مضامين واستخلاصات للمستقبل

الان وقد أوجزنا الموقف السائد للاستثمار فى الكويت ما هى مضامين هذا الموقف بالنسبة للمستقبل ؟

اولا : ان تركيز استثماراتنا المكثفة فى العالم الغربى المتطور ، والذى هو سلبى بطبيعته نحونا ربما أدى الى اصابته مجتمعنا بالعقم من حيث الخبرة وعدم تطوير انفسنا .

ثانيا : ان ضعف الحوافز الفردية عند المواطن الكويتي ربما زاد في تعقيد المشاكل التى سلف ذكرها .

ثالثا : لا يوجد حتى الان خطة استراتيجية لتطوير الكويت كمركز مالى علما أن سياسة دولة الكويت والخبرة النامية لرجال الاعمال الكويتيين تتمتع بسمعة طيبة فى الدوائر العالمية وهى دلائل مشجعة .

رابعا : لم يتوفر داخل المجتمع الكويتى اى طبقة من التقنيين تستطيع العمل فى المستويات المتوسطة فى مجال الشركات التى تنشأ عقب قيام أى تصنيع محلى .

كيف نستطيع حـل هذه المشاكل

١ ـ ان مسألة تطوير الكويت كمركز مالى أساسا هى قضية قانونية وسياسية وبمجرد أن يتخذ القرار السياسى فى هذا الشأن . فان الكويتيين بطبيعتهم وتقاليدهم شعب تجارى ، ورجال أعمالها تدعمهم الرساميل المتوفرة ، وبالتالى يستطيعون الاستفادة من خبراتهم وتحويلها الى عمل ناجح فى القطاع المالى . وهذه علاوة على ما ذكرت تتطلب تنظيم المواصلات من والى الكويت دوليا وعددا قليلا نسبيا من التجار والتقنيين .

٢ ـ كيف تحل المشاكل الاخرى التى هى أساسا مشاكل سكانية ؟

فى معرض اجابة هذا السؤال علينا أن نتأكد أولا من وضوح العلاقة وثباتها بين الجهد والثواب . ومن توفر الحوافز للكويتيين للحصول على الخبرة الفنية اللازمة ليحلوا محل الكفاءات الاخرى عند انتفاء حاجة المستثمرين اليها . وهذه حقا مسألة تربية واتجاه ، واما الهدف التربوى فمتوفر من خلال فرص التعليم المتاحة حاليا ، وواجبنا اليوم النظر في اتجاهنا بعين ثاقبة وفكر عميق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

د. محمد جميل النقيب

حديث للسيد/جاسم الخرافي :

اولا وقبل ان ابدأ كلمتى اود الاعتراف بأننى من المعجبين بالسيد وزير المالية لعوامل عدة ، فلقد كنت فيما مضي أرثى لحال كل من يتكلم قبله أو بعده وان كان هناك من يرثى لحالى فسيكون السيد / عبد العزيز الصرعاوى **هو المسئول .**

ولكنى سأحاول جاهدا ان أعرض وجهة نظرى فى الاستثمارات المالية ومردوداتها على العائد المحلى والقومى فيما يأتى ــ لا شك ان الحديث بالارقام وعن الارقام فيه الكثير **من الملل ولكنى أود ان اركز** على ايمانى بأن أهمية هذا الموضوع ناتجة عن وجود تركيز على النفط ، **وبما أن النفط يشكل ٩٢٪ من دخل هذه الدولة فلابد من الاهتمام بالاستثمار لايجاد نوع من البديل لهذا البلد ... كيف نحصل على** الاستثمار ؟

نحصل على الاستثمار عن طريق ايرادات الدولة يخصم منها الانفاق العام (طبعا ايرادات الدولة ٩٢٪ من النفط والباقى ٦٪ عائدات **استثمار ، ٢٪ من موارد اخرى)** والانفاق العام **تتجاذبه عدة عوامل أهمها ميزانية الدولة وسأتفرغ لها عندما أتكلم عن كيفية استثمار الفائض** النفطى وما هى السياسة الموجودة للانفاق العام .

اذا أخذنا التسلسل بالسنين سنجد ان الفائض النقدى (عبارة عن الفرق بين الايرادات والانفاق) **تطور من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٧٠ ، ففى ١٩٦٢/٤/١ كان حوالى ٢٩٠ مليونا وفى سنة ١٩٧٠ وصل** الى ٥٤٠ مليونا ــ هذه الزيادة تشكل ٩٪ سنويا باستثناء سنة ١٩٦٨ بسبب انخفاض الجنيه الاسترلينى .

وفى سنة ١٩٧٠ بدأ الميزان ينقلب ــ أحد الاسباب لا شك قد تكون نتيجة مجهودات السيد الوزير عندما كان وزيرا للنفط ، لان أول بداية لتطور العلاقات النفطية كان فى تلك السنة ، **فزاد الفائض النقدى من ٥٤٠** مليونا فى ١٩٧٠/٣/٣١ الى ٩٣٧ مليونا في ١٩٧٤/٣/٣١ **فزاد بمعدل** ١٥٪ خلال اربع سنوات .

واود ان أعترف هنا بأن المعلومات حول هذه الفوائض فيها كثير من الغموض وهناك عدة احصائيات قد تختلف عندما يتعمق المرء فى الدخول فى هذه الفوائض ، ولكنى سأحاول ما أستطعت ان أبين مالدى .

ففى سنة ١٩٧٤ كانت بداية اتفاق المشاركة وتم ايضا تعديل اسعار النفط وأصبح حسب مصادر وزارة المالية الفائض النفطى فى سنة ١٩٧٤ م ١٦٤٦ مليون دينار تقريبا ، وبلغ اجمالى الفائض كرصيد من سنوات سابقة ٢٥٨٤ مليون دينار ، وفى تقدير في ١٩٧٦/٣/٣١ غير منشور لصندوق النقد الدولى سيصبح الفائض النقدى ١٧٩٠ مليون دينار . يعنى زادت الايرادات بحوالى ٣١٣٪ من سنة ١٩٧٣ الى ٧٤/ ١٩٧٥ ، وكذلك زاد الانفاق العام بحوالى ٦٤٪ وزاد الفائض النقدى ١٧٦ ٪ ، اعتقد الان انه قد تكونت لديكم الصورة من التسلسل لذى احب أن أسير فيه ، لقد أصبح عندنا فائض نقدى ، ونسأل ما هى السياسة لاستثمار هذا الفائض ؟ بالنسبة للاستثمار النقدى هناك توزيع داخلى وتوزيع خارجى ، الان أود أن أتطرق للاستثمار من ناحيتين أولا من ناحية ميزانية الدولة والمرتبطة بالتوزيع الداخلى . أتألم عندما أرى ميزانية الدولة ليست فيها مقايس محددة ، اذ أجد بعض النسب فى وزارات تختلف عنها فى وزارات أخرى لانها متروكة للاجتهادات التخصية لانه ليست لديها سياسة محددة بحيث يستطيع المسئول عن اعداد الميزانية فى أى هيئة ان يعمل من خلالها اوفى اطارها ، لو نأخذ الميزانية الاخيرة نجد في الباب الاول تفاوتا كبيرا فى الوزارات المختلفة ، وزارة تزيد ٢٠٪ ووزارة أخرى تزيد الى ٣٥ أو ٤٠٪ وبالنسبة للباب الثانى – المصروفات – ايضا ليست هناك اية مقاييس ، وزارة زادت ١٥٪ ووزارة تزيد ١٠٠٪ ، قد يتساءل احد لماذا التركيز على هذه الناحية ، انى انما أركز على هذه الناحية لانى أؤمن اذا لم تضع الدولة الاطار الذى من خلاله يتصرف جميع المسئولين سيكون تصرفهم مبنيا على الاجتهادات الشخصية وفى هذا المجال لا يجوز أن يكون للاجتهادات الشخصية مكان ، لانها معرضة للخطأ والصواب ، وبالتالى اذن لابد أن يكون هناك مقياس أو اطار ، ومن خلال هذا المقياس والاطار نستطيع ان نعمل على المجهود الشخصى وايضا اخشى ما اخشاه اذا لم يوجد هذا الاطار أن مسئولى الدولة المطلوب منهم اعداد الميزانية قد يصابون باللامبالاة ، لماذا ؟ لانه قد يجتهد فى السنة الاولى ويحاول ان يحرص قدر المستطاع فى المصاريف بينما يجد ان وزارة اخرى قد اعطيت مصاريف أكثر ، بالرجوع الى الوراء قليلا نجد أنه :

فى ١٩٧٣ – ١٩٧٤ زاد الانفاق العام الى ٥٣٦ مليونا بنسبة ٣٥٪ وفى ١٩٧٤ – ١٩٧٥ زاد الانفاق العام من ٥٣٦ الى ٨٦٥ مليونا بنسبة ٦١٪ ، طبعا أنا شخصيا لا أتقبل هذا التطور مع أنه قد تكون هناك عدة

عوامل ولكن دائما أؤمل من مسئولى الدولة أن يضعوا الاطار ، لانى عندما أجد ان الزيادة تزيد ٦١٪ عن السنة السابقة فهذا يعنى أنه لا يوجد اطار . الان اذا اخذنا الاستثمارات وهى الفوائض النقدية وكما ذكرت قبل قليل ، بأنها موزعة بين الانفاق الداخلى والانفاق الخارجى سنجد ان في نهاية ٦٥/٣/٣١ بلغت الاستثمارات الخارجية ٣٢٠ مليونا نسبتها للاستثمارات الداخلية ٧٠٪ الى ٣٠٪ العائد ٦٪ ، وقد حافظوا على النسبة تقريبا فى السنوات التالية ٧٠٪ للاستثمار الخارجى ، ٣٠٪ للاستثمار الداخلى وهكذا حتى نصل الى ١٩٧٠/٣/٣١ حيث بلغت الاستثمارات الخارجية حوالى ٣٠٨ مليون دينار أى نسبة ٥٧٪ و٤٣٪ للاستثمار الداخلى أى ٢٣٣ مليون دينار .

العائد كم ؟ أو كنسبة كم ؟ لا أعلم اللهم الا فى سنة ١٩٧٢ وصلت الى ١٢٪ على ٣٢٩ بالنسبة للاستثمارات الخارجية ، وبالتالى المبالغ التى تكون عائدا لنا هل هى عائد جيد أو غير جيد ؟ كيفية استثماره ؟ من هم الذين يستثمرون ؟ ما هو اسلوب الاستثمار ؟ وهى معلومات ليست متوافرة عندى وقد تكون متوافرة عند السيد الوزير .

نرجع الان بالنسبة للاستثمارات الداخلية . ما هى السياسة الموجودة عند الدولة ؟ وما هو المقياس الذى تسير فيه البلد ؟ عندنا الان مثلا المبالغ المستثمرة بالنسبة للقطاع المحلى . اكثرها شركات وقروض واسهم وما شابه ذلك : نتساءل هل هناك سياسة موحدة بالنسبة للشركات التى تساهم فيها الحكومة ؟ باعتقادى لا ، والدليل أن هناك شركات تساهم فيها الحكومة وتتضارب على نفس العملية . طبعا المضاربة فى هذه الحالة ليست فى صالح الاستثمار ، وأيضا بالنسبة للتخصصات أجد شركات تساهم فيها الدولة وشركة تعمل تخصص شركات أخرى وأجد أيضا (وقد تكون هناك حكمة) بأن من يمثل الحكومة لاتوجد لديه سياسة معينة وبالتالى ينتج هذا التضارب . ما هى خطورة هذا الاسلوب غير المحوط بأطار ؟

خطورته أن المبالغ التى تصرف فى هذا البلد ليس لها من مقياس. لو نأخذ النقد المتداول فى البلد سنجد فيه زيادة كبيرة ، هل هناك أى نوع من الاطار لتحديد هذا النقد المتداول ؟ طبعا لا ، ولا توجد الا احصائية يصدرها البنك المركزى بمبلغ لتداول ، أيضا بالنسبة للانفاق داخل البلد هل هناك سياسة ؟ ليست هناك سياسة ـ والدليل

ان المبالغ المصروفة في البلد ، والاحصائية موجودة تعطى تذبذبا من سنة الى سنة ، الان الاراضى ارتفعت مثلا ، لماذا ارتفعت ؟ الاسهم ارتفعت، لماذا ارتفعت ؟ ، قد تكون هناك عوامل فى أسعار السلع التى نستوردها وما شابه ذلك ، ولكن عندما تكون الارض موجودة وترتفع ارتفاعا شاسعا غير طبيعى وهى مشتراه من الدولة أيضا حسب مزاد ، أين السياسة معناه أن الفائض النقدى الموجود فى البلد أكثر مما يحتمل البلد ، المصاريف التى تصرف ، ما هى الاولويات عندنا ؟ هل هناك أولويات ؟ يعنى مثلا فى آخر احصائية أجد منذ فترة طويلة لم يصرف أى شىء على بناء مستشفيات ، فما هى أولويات الصرف على المشروعات الانشائية؟ اذا أخذنا هذه السنة فانى اعترف أنه قد يكون السبب هو تأخر الميزانية بمجلس الامة .

والسنة المالية عندنا ليست ١٢ شهرا ، وبالتالى ينتج عندنا شذوذ فى طريقة الصرف ، مثال :

فى الربيع الاول من ٧٥/٧٤ صرف من مجمل الانفاق العام ١٦ ٪
فى الربيع الثانى من ٧٥/٧٤ صرف من مجمل الانفاق العام ٢٣٪
في الربيع الثالث من ٧٥/٧٤ صرف من مجمل الانفاق العام ٢٠٪
فى الربيع الرابع من ٧٥/٧٤ صرف من مجمل الانفاق العام ٤١٪

هل هذا طبيعى ؟ ماذا ينتج عنه ؟ لا يوجد هناك استقرار ، أيضا طريقة الاستثمار وكيفية الاستثمار وما هى المقاييس للاستثمار ؟ انا شخصيا لم أستطيع أن أجد أسلوبا معينا ، هناك اجتهادات ـ مثال ذلك استثمرت الدولة في شركة من الشركات مبلغ كذا ، طيب ياجماعة هذه الشركة اختصاصاتها موجودة فى شركة ثانية ، الدولة مساهمة فيها ، هل هناك هدف معين أو سياسة معينة لهذا الشىء ؟ لا يوجد ـ بالرغم من أن أحد العناصر الاساسية التى نعانى منها ليست متوافرة وهى الكفاءة والقدرة على الادارة، لمفروض ان يكون الشباب هو رأسمالنا وان يكون هو الاساس ، اذ بدلا من التركيز على التخصصات نحاول جاهدين ان نشتتها ، أيضا فى طريقة الاستثمار فى الخارج كنسبة ، أريد أن أفرق فى الاستثمار بين الدول في الخارج والذى تعتبره الدولة كعائد جيد وبين الدول التى نعتبر من الواجب مساعدتها ، الدول التى من الواجب مساعدتها أنا أيضا أعترف أن مجهودات السيد/ عبد الرحمن العتيقى واجتهاده الشخصى وخبرته الطويلة كانت تلعب دورا كبيرا فى

هذا المقياس ، ما هى السياسة ؟ وكيف نستثمر فى الدول المطلوبة انما هو اجتهاد ، لماذا نستثمر فى مصر ١٠٠ مليون ؟ جائز ان يكون هناك أهداف سياسية ولكن لماذا ١٠٠ مليون ؟ لماذا لا يكون اكثر ؟ لماذا لا يكون أقل ؟ ما هى المقاييس ؟ ما هو العائد ؟ ما هو الذى نريد التوصل اليه كدولة ؟ الاستثمارات الموجودة الان ما هى كنسبة ؟

لنعطيكم مثالا على التسويات المختلفة ، جائز أن تسمى على أساس استثمار الدخل ، جائز أن تسمى استثمار العائد النفطى ، وكلها أرقام مختلفة ، وكلها لها طرق محاسبة ، كلما دخلت فى تفاصيلها كلما عجزت. مثال ذلك ـ حسب الاحصائية بوزارة المالية ـ استثمار الدخل فى سنة ١٩٧٠ كان ٣١ مليونا

في سنة

١٩٧٢/٧١ كان ٤٢ مليونا

١٩٧٣/٧٢ كان ٥٠ مليونا

١٩٧٤/٧٣ كان ٨٩ مليونا

١٩٧٥/٧٤ كان ١٦١ مليونا تقدير أولى

١٩٧٦/٧٥ كان ٢٧٠ مليونا تقديرات بعثة صندوق النقد الدولى

فى ميزانية الدولة بلغت عوائد استثمار الاحتياطى ـ وانى أتكلم الان من الذاكرة ـ تقريبا ٦٠ مليونا على الاحتياطى الموجود والذى يبلغ ١٠٩٥ مليونا على ٩ شهور، كيف استطيع ان اطبق ؟ هل هذه الاحتياطيات الموجودة فى الميزانية عندنا هى نفس الاحتياطيات الموجودة فى النشرات المختلفة ؟ هناك تعطى على أساس ٩ شهور وهنا تعطى على أساس نسب مختلفة ـ كلها صحيحة ولكن اكثر شىء (يدوخ) هى الحسابات وأى خبير فى الحسابات قد يعطيك كل المعلومات وبنفس الوقت لا يعطيك أى معلومات ، وهذا ما يفعله بنا السيد الوزير .

لقد سئلت مرة من المرات عن مشروع معين وهو استثمار الكويت فى شركة مرسيدس فكنت فى حيرة ـ كيف تم الاستثمار ؟ جائز أن يكون من الناحية الحسابية عائدا جيدا ، ولكن هل الاسلوب صحيح لا أدرى ـ لان الاسلوب كان مبنيا على اجتهاد شخصى لهذا معرض للخطأ ، ان كان فيه هدف فهذا جيد ، وحتى لا أضيع الموضوع بالدخول في عدة زوايا ، اريد القول أن الاستثمارات مثل (المسباح) مرتبطة كلها بعضها ببعض .

واذا لم يكن هناك خيط يربطها او اذا انقطع الخيط لا يمكن للمسباح أن يمسك من الطرفين ـ ماذا يهمنى من كل هذا ؟ وما هى المحاولة التى أهتم بها ؟ الذى أتمنى أن يحصل أن تكون عندنا خطة ، يعلن وزير المالية ويقول أن عندنا سياسة وهذه هى سياستنا وان لا يقول ذلك بصفة عامة ، أنا حضرت ثلاث ندوات للسيد الوزير وما استطعت ان اخرج بشىء استطيع ان استند عليه فى احصائية ، قد يكون ذكاء من السيد الوزير ـ ولكن هذا غير مطمئن لى كمواطن ، والذى يهمنى أن تكون هناك سياسة للاحتياطى أو المبالغ التى ستستثمر خلال فترة معينة وانها ستصل الى مبلغ محدد وخلال مدة محددة ، فى احدى ندوات السيد الوزير قال بأن من سنة ١٩٧٠ بدانا وضع الخطة ، ورجعت الى سنة ١٩٧٠ وما فوق تسلسلا وفعلا وجدت أن هناك خطة فى مجلس التخطيط ولكن التطبيق مع الاسف الى الان لم يكن حسب الاصول التى يجب أن تتبع كدولة ، رجعت لانى احببت أن أطمئن ما هى نسبة العوائد لنا وكيفية تنميتها سواء من الناحية المحلية أو حتى الخارجية ؟ والذى أعنيه بالسياسة المالية الداخلية ، الاهداف التى تريد ان تتوصل اليها الدولة ، قد تكون هناك سياسة أن تساهم فى شركات ، هذه ليست سياسة ، السياسة التي اقصدها أن تكون هناك مقاييس دولية معترف بها هى التى تقيم عملك ؟ ولا نريد أن نكون (كما يقال) اغنياء نفط كل ما نريد يعطى ، لابد أن نضع هذا المقياس وهذا غير موجود . من ناحية الاستثمارات الخارجية ايضا لابد (يمكن اليوم أبو انور موجود وعنده المقدرة والكفاءة والاستطاعة لكن حتما ابو انور لن يستمر ، الدوام لله) فلابد أن توضع هذه السياسة التى نستطيع من خلالها أن نوضح الاهداف التى نريد التوصل اليها .

ونرجو من السيد الوزير أن يوضح لنا الاهداف التى قد تكون غامضة بالنسبة لنا .

وشكرا ،،،

(عام المرأه الدولى ودورها فى قضايا التنمية)

بالنسبة لموضوع عام المراة الدولى ودورها فى قضايا التنمية سنتكلم بصورة موجزة وعلى مرحلتين، الاولى خاصة على النطاق الاقليمى العربى والمرحلة الاخرى ستكون خاصة بالنطاق الدولى ، فاذا طبقنا هذه التسمية للمراة فى المجتمع العربى اجدها لا تتفق مع المنطق الحضارى لهذه المنطقة باعتبار انه في نظرنا ليس هناك عام خاص للمراة وعام خاص للرجل فالاعوام كلها للمراة والرجل على حد سواء الا ان هذه التسمية جاءت بقرار عام صادر الجمعية العامة بالامم المتحدة وهى جمعية تمثل فيها الدول فى هذا المكان ، وعلى هذا الاساس تم الاتفاق ان يكون عام ١٩٧٥ عام دولى للمراة وعلى أعتبار أن الكويت هى دولة عضو فى الجمعية العامة فبالتالى شاركت فى الموافقة على هذا القرار ثم جاءت الجهات المختصة الرسمية فى الكويت وتبنت هذا القرار . ممثله فى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التى دعت الى تشكيل لجنة قوميه من كافة الهيئات الرسمية فى الكويت والشعبية للتخطيط لهذه المناسبة وكان للجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية دور في المشاركة بهذه التسمية وأن كانت لدينا ثمة ملاحظات عليها فمشاركة الجمعية فى هذه المناسبة هى لمشاركة الدولة وقبولها بتسمية هذا العام عام المراة الدولى ، لن أتكلم هنا على المستوى الرسمى العام ، بل سأتكلم على المستوى الشعبى باعتبار أن الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية أهتمت بهذا الموضوع وبعام المراة الدولى وأقول لدينا ثمة ملاحظات .

الجمعية دعت الهيئات الشعبية للاشتراك والاعداد لهذه المناسبة ومعرفة الخطة التى يمكن أن تسير عليها والنتائج التى تتوصل اليها خلال هذه السنة وفعلا أستجابت الهيئات مشكورة منها رابطة الاجتماعيين فشكلت لجنة تحضيرية للاعداد لهذه السنة وانبثق عنها (عقد مؤتمر اقليمى عام للمراة فى الخليج العربى وكانت هذه بادره طيبه من المراة والرجل فى آن واحد فى الكويت لمشاركة المراة الكويتية أختها المراة الخليجية ووجهت الدعوات الى كافة الاتحادات العربية والى الاتحادات الصديقة ، جعلنا معالجتنا للموضوع قاصر على المراة الخليجية باعتبار ان مشاكل هذه المنطقة متقاربة ووضعها الجغرافى وبيئتها الطبيعية ومناخها الاجتماعى متقارب فالتالى يكون انسب لنا بأن يكون هذا المؤتمر خاص بالمراة فى هذا المجتمع ، نحن مؤمنون بأن دور المراة لا يقوم على المراة

وحدها بل على الرجل أيضا وهذا ما تقوم به الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية دائما عند اعدادها لاى موضوع ما تطلب من الهيئات ومن الاشخاص المتخصصين بالمجالات التي تحتاج اليها الجمعية بدعوتة وبالتالى فالمرأة والرجل كل منهما جناح يكمل الاخر ، خلاصة المؤتمر الاقليمى للمرأة فى الخليج العربى هو بحث المشاكل التى تعترض المرأة ، معرفة المرأة لواجباتها وحقوقها ، كنا في الكويت فى فترة من الفترات كنا نسمع عن حقوق المرأة وما تطالب به هذه المرأة من حقوق ، فى الواقع قبل أن تعرف المرأة حقوقها لابد وان تعرف أيضا واجباتها ، كان منا نوعى المرأة والواجبات المطلوبة منها القيام بها سواء داخل بيتهما أو ضمن مجتمعها بصورة عامة فلم يكن المؤتمر كالمؤتمرات العادية ان نخرج بتوصيات معينة نرفعها الى المسئولية وانما القاء الضوء على المشاكل والصعوبات ايضا المنافع في آن واحد بالنسبة للمرأة وتلخص هذا المؤتمر بأن أصدرها بيان ، القينا الضوء الى بعض المشاكل التى تعترض مسيرة المرأة وقلنا فى البيان سيعقد أيضا مؤتمر آخر ندرس فيه خلاصة هذه المشاكل ،اذن كان دور الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية هو دور أعلامى توعية لحقوق وواجبات المرأة فى ان واحد ، هذا بالنسبة للنطاق المحلى ، لكن للاسف لم يكن هناك تجاوب من بعض الهيئات الشعبية الى جانب ان مسيرة اى مجتمع هو ان تحتاج الى جهاز اعلامى قوى مع الاسف صحافتنا لا تهتم فى قضية المرأة ولا اقل قضايا المرأة لانه فى نظرى المرأة والرجل على حد سواء الا أن فى بعض الاوضاع المعينة نحتاج فيها لتسليط الضوء على المواضيع الحساسه والهامه لا يهمنا من الاخبار والحفلات والسفر وانما تسليط الضوء على المناسبات الحساسة وعلى الاوضاع الحساسه وطرحها بصورة ايجابية ومعرفة العيوب لها وبالتالى أعتبر الصحافة والاجهزة الاعلامية بصورة عامة مقصره فى هذا الموضوع .

على المستوى الدولى ، عقد مؤتمر المرأة الذى أقامته الجمعية فى شهر مايو وقبل انعقاد المؤتمر الدولى فى المكسيك وقبل المؤتمر الشعبى فى برلين ، كان للكويت المشاركة في مؤتمر المكسيك وهو مؤتمر رسمى تمثل فيه الحكومات بصفة أساسية فالى جانب هذا المؤتمر مؤتمر خاص للجمعيات التى ترغب فى المناقشة ، مكان مفتوح لكافة الهيئات الشعبية لكافة اتجاهاتها تطرح ما تريد ، اذا لم تستطيع ان تطرح من خلال وفودها الرسمية فى المؤتمر الرسمى وجهات نظر معينة .

خرج هذا المؤتمر بتوجيهات معينة محددة كان للكويت ايضا دور في بعض هذه التوصيات كان هناك اتجاه بالنسبة لاوضاع خاصة بالمراة اعتقد أن الكويت لا توافق عليها ولا البلاد العربية والاسلامية لا توافق عليها باعتبار أنها تخالف شريعتنا الغراء ، فى مؤتمر برلين انعكست الصورة تماما ، أصبح هنـاك تطرف فى طرح المشاكل باعتبار أن المراة العـربية تختلف عن المراة الاوروبية الغربية اختلاف شاسع وكان للهيئات الاجنبية دور كبير في المؤتمر ومع الاسف كانت الوفود العربية مقسمة كل تطرح اتجاهات معينة وبالتالى خرجت الوفود العربية من مؤتمر برلين مشتتة ونجحت الوفود الاجنبية فى طرح قضاياها واعتقد أن ما خرج به مؤتمر برلين لا يفيدنا كعرب وكمسلمين بالنسبة للتوصيات التى صدرت لان هناك تطرف فى هذه التوصيات ولا نقلبها كاشخاص ولا نقبلها ايضا كمجتمع اسلامى شرقى ، هذه صورة موجزه وسريعة بالنسبة لعام المراة الدولى ، نقول أن الجمعية شاركت بهذه المناسبة وأن كان ثمة ملاحظات كما ذكرت سابقا ، لا لان هذه التسمية لا تتفق مع منطقنا الحضارى ولكن انتهزناها فرصة لتحريك المراة داخل الكويت وبصورة أكثر للدور المطـلوب منهـا كأم وكزوجة وكعاملة فى نفس الوقت ، فاذن بالتالى مشاركتنا هى تحريك الاجهزة أو الكيان الموجود بالكويت بصورة أقوى ، انتقل الان وبصورة سريعة الى دورها فى التنمية ،اعتقد ان فصل دور المراة فى التنميةبديهية خاطئة لاننا مؤمنون بأن المراة والرجل كل منهما يكمل الاخر وبالتالى المراة احدى اجزاء الانتاج فى الدولة ، القضية اذا كان هناك اتجاه للمراة لمجالات معينة ترجع في نظرى الى طبيعتها كامراة ايضا كما للرجل انصراف الى بعض الاعمال ترجع لطبيعة كرجل ، بالتالى لا نقول هذا العمل من صنع الرجل وهذا العمل من صنع امراة وانما نقول الانتاج متكامل سواء كان من امراة أو من رجل وخاصـة اذا عرفنا ان فى قوانيننا الوضـعية وشريعتنا السماوية حقوق وواجبات مكلف بها المرء سـواء اكان رجـلا أو امراه ، الا أن هناك بعض المعيقات تعترض المراة منها التقاليد والعادات، نظرة المجتمع ، المراة نفسها الى نفسها ، لكن هناك نظريات لعلمـاء الاجتماع أو الاقتصاد يقولون بأن القوة المنتجة هى القوى العـاملة التي تتقاضى أجر الاسـتخدام والقوى غير المنتجة التى لا تتقاضى أجر أو اسـتخدام أو مقابل اجر معين واعتقد ان هذه النظرية فى نظرى غير سليمة لان قوى الانتاج لا تتمثل فقط مقابل اجر أو تشغيل لسـاعات محددة ، ايضا المراة داخل البيت نعتبرها ايضا منتجة ، مثلا المرضـعة أعتبرها منتجة فى نفس الوقت لانها تربى أجيـال ، المراة فى داخـل بيتها تطبخ ، تربى ابنائها اذن هى منتجة وخاصة اذا عرفنا بالنسـبة

للقول الذى يقول ان المراة التى تتقاضى أجر هى المنتجة ، هذه المراة او الرجل على حد سواء يعمل لفترة معينة ولساعات معينة فى حين ان الرجل سواء أكان تاجر او المراة داخل بيتها تعمل طول يومها بل طول حياتها لاوضاع معينة ، أذن اذا كانت هناك نتائج مادية بالنسبة للمراة الاولى وهى المراة العاملة الا أن نتائج الثانية فى نظرى اللاعاملة هى أقوى باعتبار هى منتجة وهى التى تنمى المجتمع ، فاذن نظرية من يقول تشغيل المراة في مقابل أجر فى نظرى اعتبرها نظرية خاطئة واطلب من اخوانى الاجتماعيين ان يتقبلوا اقتراض هذا او وجهة نظرى بصدر رحب ونأمل دراستها على نطاق أوسع فى المستقبل بالنسبة للتنمية وكما قلنا المراة والرجل كلاهما جزء مكمل للاخر فى المجتمع ، مثال على ذلك الخطية الخمسية الاولى فى الكويت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تشر الى المراة كمراة ولا الى الرجل كرجل وانما درست الوضع بصورة عامة لجوانب المجتمع والتنمية بصورة عامة سواء كان امراه او رجل وهذا باعتبارى خطة سليمة تتفق مع قوانيننا الوضعية التى لا تفرق بين عمل المراة وعمل الرجل ، الا ان عدم استمرارية المراة فى العمل بمعنى وجود المراة في بيت الزوجية يمكن يهز نظرة المجتمع او نظرة الرجل بالاخرى لهذه المراة وتكون الثقة من جانب الرجل مهزوزة باعتبار المراة تكون مشغولة بالتزامات أخرى والتالى وضعها فى الوظيفة سيكون مؤقت وتعطى الاهتمام الكافى من حيث تحمل المسئولين وتحمل الاعباء ، نحن نعترف كنساء بهذا الضعف ولكن لو سلمنا جدلا بصحة هذه الفرضية ما فائدة المراة التى تعمل فى وظيفة معينة ولساعات معينة ، ما هو مردودها الانتاجى لهذا المجتمع ، فى الواقع فى نظرتنا للمراة باعتبارها ممكن فى المستقبل تتزوج ممكن أن تلهى بتربية أبنائها ، أعتقد انها نظرية خاطئة لاننا لا نقيس عمل الرجل او المراة بالسنوات ، بل نقيس عمل أى انسان بساعاته المحددة المطلوب عليها اداء عمله ، اذن سواء أكان رجلا أو امراة تقاس مدى انتاجيتهم في الوقت المحدد للانتاجية فالتالى لابد من دراسة هذه الاوقات التى يقضيها الرجل والمراة فى العمل ويكافأ كل منهما ، النظرة الى المراة مع الاسف فى مجتمعنا من جانب بعض الرجال مهزوزة وعدم ثقتهم فى المراة فى تحمل المسئولية ونحن نعرف أن نصف سكان الكويت تقريبا من النساء ، أيضا مجتمعنا نامي ونحن فى حاجة الى جميع المواطنين للعمل لتنمية هذا المجتمع والنهوض فيه ونعتقد انه سواء كان هناك الرجل أو المراة فى الوظيفة فكلاهما مضطر

في يوم من الايام أن يترك هذه الوظيفة أما بالتقاعد أو للانصراف لامور أخرى .

اذن سيكون هناك شخص آخر يحل محله سواء كان رجل أو امراة ، أما نظرة الرجل الى المراة ، تلك النظرة المهزوزه نأمل أن تزول وتعطى الثقة التامة ، حتى تستطيع أن تؤدى واجبها بصورة أكمل بالنسبة للاحصائيات التى وجدتها فى مجلس التخطيط باعتبارها الجهة الرسمية للاحصائيات ، لا تمثل هذه الاحصائيات نسبة الانتاج فى المجتمع وانما تمثل فقط نسبة العاملة أو العاملات فى مختلف قطاعات الدولة ، فالتعليم فى الكويت بالنسبة للمراة ظهر متأخر نوعا ما بالنسبة للرجل ، الظروف الاجتماعية بالنسبة للمراة تعوق مسيرتها غير مسيرة الرجل ، اذا اخذنا هذه الامور كلها ، نحن النساء بحاجة الى دعم الرجل والى تأكيد ثقة المراة بنفسها فى نفس الوقت لان كما قلنا المجتمع بحاجة الى الاطراف جميعا المراة والرجل على حد سواء ، فاذن الاحصائيات هى لا تمثل القوى المنتجة وانما تدل على دلالات معينة من بينها نجد المهندسات فى الكويت ١٪ تقريبا ترجع الى طبيعة المراة نفسها في الانصراف عن هذه المجالات ، لكن لا نقول أن عدم وجود نساء فى مجالات معينة معناه ضعف المراة أو عدم قدرتها على تحمل المسئولين بل نقول قد يكون رقم واحد جيد يزيد من الانتاجية أكثر من عدد من المئات أو الآلاف لا ينتج ،وهناك مجالات يكون فيها الرجال قلائل لكن فى نفس الوقت يؤدون من الانتاج ما يضاعف انتاج المراة فى مجالات معينة ، مثلا نجد فى مجال الخدمة الاجتماعية النساء اكثر من الرجال الا اننا مؤمنون أن الرجال دور قوى فى مجال الخدمة الاجتماعية والرعاية الصحية هذه في الحقيقة الخطوط العريضة بالنسبة لموضوعنا فى هذا اليوم .

الدكتور نور الدين حاطوم

« مستقبل الوحدة العربية بين الدعوة والواقع »

الوحدة العربية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، حادث جديد فى تاريخ العرب الحديث اليه تهفو النفوس المفعمة بالامل والتواقة الى غد أفضل للشعب العربى تتوفر فيه العزة والكرامة والمنعة وتتهيأ فيه أسباب العمل الانشائي فى تطور العرب جميعا وتقدمهم واسهامهم فى بناء الحضارة الانسانية .

ونقصد بالوحدة العربية الوحدة الكبرى التي تشمل الشعب العربى كله على تراب وطنه الكبير من الخليج الى المحيط ، الوحدة العربية بكل ما تتضمنه من معان قومية سامية : وحدة الارض والشعب والثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة دون التفريط بواحد منها .

وهذه الوحدة في مفهومنا ، ليست عودا على بدء ، أو ترميما لبناء توهن مع الزمن فتناولته ايدى الاصلاح والتحسين ، انها انشاء جديد ، وعمل أصيل ، ولابد من ان تشترك فيه الارادات العربية المصممة على البناء والانشاء ، واذا كانت دولة العرب أو دول العرب فى الماضى بنيت عفويا وتلقائيا مع الزمن ، أو بقوة أسرة من الاسر ، أو بجهود سلالة من السلالات ، أو بنفوذ بطل من الابطال ، فان الوحدة العربية التي نرنو اليها بأنظارنا هى الوحدة التي ستكون ظاهرتها القصوى الدولة العربية الواحدة التي ستبنى غوريا وعن تصميم ارادة الشعب العربى ، ارادة الجماهير العربية المشتركة العريضة والمتجهة دوما وابدا الى الوحدة العربية ، بالرغم مما يحيط بالعرب فى أيامنا العصيبة من عوائق ومثبطات، ومما هم عليه من فرقة تدعو الى اليأس والقنوط .

ونرى بعد هذا ان موضوع محاضرتنا « مستقبل الوحدة العربية بين الدعوة والواقع » يقتضى منا تناول العناصر التالية : ـ

١ ـ العوامل التي أدت الى واقعنا العربي المجزأ .

٢ ـ المحاولات التي بذلت لتغيير هذا الواقع وبناء الوحدة .

٣ ـ المعوقات التي وقفت وتقف فى سبيل هذه الوحدة .

٤ ـ الطريق الى وحدة المستقبل وما يتوقع لها ان تكون .

العوامل التى ادت الى الواقع العربى المجزأ :

على أرض شبه الجزيرة المعروفة باسم « الجزيرة العربية » نشأ شعبنا العربى القديم،وكان قبل الاسلام مجموعة قبائل تتكلم اللغة العربية ولهذه القبائل تاريخ امتزج فيه عنصر الاسطورة بالحقيقة شأنه فى ذلك شأن اكثر الشعوب . ونظرا الى أن شبه الجزيرة العربية فى معظم اجزائها صحراء قاحلة ، عرابيا ، فقد عرف سكانها تحت اسم « العرب » أى سكان البادية ، ولكن توزع السكان بين حضر وبدو أوجد فارقا في التسمية ، فأطلق اسم « عرب » على سكان الحواضر ، واسم « أعراب » على سكان الصحراء ، البدو الرحل . ولم يكن هذا الاقليم الجاف القاحل أهلا لاعاشة العدد المتزايد من سكانه ، ولذا كان عبر تاريخه مركزا لانطلاق موجات بشرية متعاقبة كانت تتجه شرقا وشمالا وغربا عبر بلاد الشرق الادنى القديم والقارة الافريقية وتمتزج بسكانها باستمرار، وهذا التمازج المبكر فى التاريخ أوجد مجموعة بشرية تتصف بصفات حضارية واحدة من حيث الاعراف والتقاليد والعادات والاخلاق وانماط الحياة . غير اننا مازلنا نجهل جملة الكثير من تاريخ العرب القديم وربما تحيط اعمال التنقيب فى المستقبل القريب أو البعيد عن مجاهيل هذا التاريخ والتطورات التي مر بها وكان الاسلام مظهرا من مظاهرها الحضارية الراقية المتقدمة . فقد نشأ فى بيئة عربية خالصة ، رسالة اداها عربى صميم ، محمد رسول الله ، ودان به العرب ، فجمع شتاتهم، والف بين قلوبهم،وخفف من غلوائهم الطبقية وعصبيتهم الجاهلية،ووحد لهجاتهم باللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم ، لغة قريش ، الرابطة العضوية التى ربطت العرب جميعا فى الماضى وتربطهم فى الحاضر وستربطهم فى المستقبل .

ولم يقف الاسلام برسالته العالمية عند حدود الجزيرة العربية بل امتد منها الى الافاق البعيدة فقد انطلق العرب من موطنهم الاصلى جريا على عاداتهم القديمة فى الترحال والانتقال ، ولكنهم فى هذه المرة كانوا يحملون رسالة الاسلام ، ويحررون اخوانهم فى البلاد المجاورة ، وينشرون لغتهم العربية ودينهم الجديد فى البلاد المفتوحة والهاجر ، ويختلطون بشعوب العالم القديم . وعن هذا الامتزاج والاستقرار الذى أعقبه نمت الحضارة العربية ـ الاسلامية وشارك فى نموها وازدهارها العرب أنفسهم وغيرهم ممن استعرب وتعرب ودخل فى الاسلام وانضوى تحت لواء الدولة العربية الاسلامية الممتدة بحدودها من وراء النهر شرقا

الى جبال البرانس غربا . وهكذا استطاع العرب أن يخرجوا من ظلمات التاريخ الى النور ويحملون مشعل الحضارة ، ويصلوا ما انقطع من أسباب الحضارة الانسانية بين أعالى العصر الوسيط ونهضة أوربة الحديثة .

بيد أن العرب تعرضوا خلال تاريخهم لازمات عديدة ادت الى تسرب الضعف وفقدان الكثير من السيادة وانتشار النزعات الانفصالية والثورات والحركات الشعوبية والزندقة ، وكلها ترمى الى ضرب الكيان العربى ـ الاسلامى وتقوضه من أساسه ، لا سيما وان مفهوم العروبة والاسلام كان واحدا فى نظر الشعوب الاخرى . واخيرا حل بالدولة العربية ـ الاسلامية ما حل بالامبراطوريات التاريخية القديمة من تفسخ وانحلال الى تقلص وتجزئة وتصفية . وعندما ظهر الاتراك العثمانيون على مسرح التاريخ كانت البلاد العربية فى حالة خور واعياء ، اثر الضربات من غزاة الغرب والشرق فسهل عليهم فتحها وتقسيمها الى ولايات وربطها بالقسطنطينية ، وظلت الرابطة العثمانية قوية فى بلاد ، ضعيفة فى اخرى ، منعدمة في غيرها الا قليلا . وما من شك فى أن العثمانيين استغلوا العاطفة الدينية التي تربطهم بالعرب عن طريق الاسلام . فباسم الدين فتحت البلاد العربية لهم الابواب ، وباسم الدين انتقلت الخلافة الى البيت العثماني .

ويبدو فى الفترة العثمانية ان البلاد العربية وكأنها عادت الى الوحدة العربية ، ولو جزئيا . وقد يتصور ان كان بامكان العثمانيين ان يعملوا شيئا فى البلاد العربية التى احتلوها فينموا مواردها ويأخذوا بيد أهلها ، وينهضوا بهم بعد العثار . الا انهم لم يفعلوا شيئا اذ لم يكن عندهم ما يعطونه من فنون فى الحضارة ، وفاقد الشيء لا يعطيه . وكل مافعلوه فى عز قوتهم ، هو أنهم احتلوا البلاد ، وتركوا حبلها على غاربها ، وجعلوها مستغلات لهم يفرضون عليها الضرائب ويجبون منها المال بشتى السبل . وعندما ضعف سلطانهم واصبح « الرجل المريض » غير قادر على مقاومة الانتفاضات المحلية والحركات الانفصالية كان يقر واقع الاحداث مكتفيا بالتبعية الاسمية واكثر من ذلك أن العثمانيين تركوا البلاد العربية عرضة لموجات الغزو الاستعمارى الاوروبي في آسيا وافريقيا لحل مشاكلهم الدولية على حساب البلاد العربية ، وكان على هذه البلاد ، وحدها أن تعتمد على قواها الخاصة فى مقاومة الهجوم الاستعمارى ووسائله المدمرة المتطورة مع تقدم العلم والتكنولوجيا . وعلى هذا النحو احتلت الدول الاستعمارية البلاد العربية بلدا بلدا ، والعثمانيون دون حراك .

ثم صفيت الامبراطورية العثمانية ، بعد الحرب العالمية الاولى ،بالاستيلاء على البلاد العربيـة فى الشرق الادنى ، وجعلت فلسطين وطنـا قوميـا للصهاينة ، وفسح المجال للهجرة الصهيونية. وبعد الحرب العالمية الثانية، انشأ الاستعمار دولة اسرائيل فى فلسطين ، قلب الوطن العـربى مـع ما تبع هذا العدوان الفاشم من احتلال وقتل وتشريد وابادة لاصحاب البلاد الشرعيين .

ولم تتقاسم الدول الاستعمارية الارض العربية فحسب ، بل ان كل واحدة منها جزأت الاقليم الذى احتلته الى أجزاء ، ووضعت بينها الحواجز والقيود ، وحكمت على العرب بعزلة اجبارية وجعلت تبـرر الاحتلال بنشر الحضارة الاوروبية وتأدية الرسالة القومية التى أخذهـا الانسان الابيض على عاتقه حيال أبناء الشـعوب المتخلفة والملونة . وتنوع النظام الاسـتعمارى بين : استعمار ، وحمـاية ، وانتداب ، وأخـذ يحقق أهدافه التى تمكن له السيطرة على البـلاد واستـغلال خيراتها وحرمان أهلها الشرعيين منها ، وحل مشاكله الدولية على حسـاب العرب باجتزاء قسم من بلادهم وتقديمه هدية لدولة حليفه أو طمعا فى كسـب صداقة دولة أخرى ، والى غير ذلك من اساليب استعمارية جائـرة لا يقرها عدل أو قانون .

حقا لقد تألبت على العرب عوامل عديدة أخذت تعمل فى هـدم كيانهم والنيل من سيادتهم ولكن جوهرهم العربى الاصـيل ظل سليما لم يمس . وكلما اشتد الضغط عليهم كانوا أكثر اندفاعا لتعبئة جهودهم وتوحيد صفوفهم واثبات ذاتهم العربية التيلم يزدها النضال الا رسـوخا وتأصلا وظلت البلاد العربية محتفظة بمقدمات شخصيتها المتميزة عـن غيرها وهى بقاء الشعب العربى حيا على الدوام ، واسـتمرار حضارته العريقة تنفخ فيه روح التقدم والتطلع الى الافضل .

وعندما قامت الحركات القديمة فى التاريخ تزيح عن كاهل الشعوب تسلط الحكم الاجنبى وتهيبها الى التحرروبناء الدولة القومية ، سايرت الحركة العربية هذهالحركات وتفاعلت معها بالرغم مما كانت عليه من خطأ وئيدة السير مترددة . ومن أراء متشعبة . ونما الشعور القومى بيواعث داخلية منبثقة عن العرب انفسهم وعن استمرار ثقافتهم العـربية التى حاولت القوى المغيرة والاسـتعمار ازالتها أو طمسها ولم تستطيع أن تنل منها ، وبعوامل خارجية متأتية عن احتكاك العرب بالغرب وثقافتهالحديثة وتأثر العرب بالحضارة الغربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وهذه العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة احدثت نهضة عربية فكرية . بيد أن هذه النهضة لم تتم في وقت واحد وبنفس القوة فى البلاد العربية الاسيوية والافريقية . ولم يبدأ الوعى السياسي الا بعد ان تشكلت طبقة عربية مستنيرة . وهذا لم يظهر بشكل واضح الا فى الربع الاول من القرن العشرين .

ومنذ اليقظة العربية الحديثة ، وضعت أمام العرب قضية التحرر من الحكم الاجنبى فحركة التحرر من الاستعمار الاوروبى بدأت قبل التحرر من الحكم العثمانى . ووقع الصدام منذ وطأت اقدام هذا الاستعمار الارض العربية فى افريقية . ولعب الفارق الدينى دوره فى هذا التحرر من المستعمرين الذين يختلفون عن اخواننا الافارقة قدما ودينا . أما حركة التحرر من الحكم العثمانى فقد بدأت متأخرة نسبيا ، لان العرب فى ظل الامبراطورية العثمانية اعتادوا مع طول الاحتلال على التعايش مع الاتراك والاخاء فى الدين غالبا ، وعلى المشاركة فى الحياة اليومية ، ولا سيما بعد حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية والقيام معا بالوظائف واعمال الدولة . فضلا عن أن العرب والترك يعتبرون أنفسهم رعايا دولة واحدة .

واذا سبق التحرر من الحكم العثمانى التحرر من الاحتلال الغربى ، فذلك لان الشروط العامة كانت مواتية لظهور القومية العربية فى آسيا العربية فى وقت مبكر اكثر مما فى أفريقية العربية لان الاقاليم العربية الآسيوية ظلت خاضعة لحكم واحد وهو الحكم العثمانى ، ولان حركة الاصلاح فى الامبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت ترمى الى المساواة بين مختلف السكان . ولذا كان المفكرون العرب فى المشرق العربى أكثر تقبلا للفكرة القومية الجامعة وعندما ثاروا على الحكم العثمانى قاموا على حكم اجنبى واحد ، وكانت الفكرة القومية العربية رائدهم وقاسما مشتركا بينهم .

أما في أفريقية العربية فالامر مختلف جدا . لان الاستعمار الغربى كان منوعا بين أسبانى و برتغالى وفرنسى وانكليزى وايطالى ، وعزل الاقاليم العربية بعضها عن بعض ، كما عزلها عن الاقاليم العربية الآسيوية ، وحاول فى بعضها وبخاصة فى بلاد المغرب العربى أن يقضى على مقوماتها الاساسية من دين ولغة وثقافة ويمسح كل شيء . ونظرا الى أن الدين السائد فى هذه البلاد هو الدين الاسلامى فقد كانت الحركات التحررية مطبوعة بالطابع الاسلامى أكثر مما كانت مطبوعة بالطابع القومى

العربى ، كما فى بلاد المشرق العربى ، ولقد كان الدين الاسلامى فى هذه البلاد مقوما أساسيا ودافعا قويا فى التوجيه والمقاومة والدفاع . وهذا مما جعل البلاد العربية الافريقية أبطأ تقبلا للفكرة العربية القومية من جهة ، واكثر ضعفا في ميزان القوى بينها وبين الاستعمار الغربى — وكان طبيعيا ان تحتاج الى المزيد من الوقت فى تحررها الوطنى .

والملاحظ فى هذه الحركات التحررية العربية جميعا أنها بدأت بشكل مطالب متواضعة : مساواه حرية ، حكم ذاتى الخ ... وانتهت بعد تعنت الاستعمار بالكفاح المسلح وأدى هذا الكفاح المسلح أخيرا الى الحرب العالمية الثانية الى استقلال معظم الاقطار العربية التي أخذت بدورها تقدم العون للبلاد العربية التى مازالت تكافح الاستعمار .

وما كادت الدول العربية المستقلة تبنى نفسها وتنصرف الى العمل الايجابى للنهوض بشعوبهاالا وارتد الاستعمار من جديد بقيام اسرائيل فى فلسطين وتدعم من الصهيونية العالمية والدول الامبريالية الكبرى. ومازال العرب يوالون كفاحهم لتحرير فلسطين . بشكل أو بآخر ، مؤمنين بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ومعتمدين على قواهم الخاصة وتضافر جهودهم وعلى مساندة الشعوب الافرواسية ودول عدم الانحياز ومناصرة الديموقراطية الشعبية وعطف الرأى العام العالمي الحر على قضاياهم العادلة .

وقد حققت قضية فلسطين عطفا دوليا عاما ومكاسب كثيرة بعد حرب تشرين واسماع صوتها على منبر الامم المتحدة ومواصلة نضال أبنائها البواسل وفرض فلسطين والفلسطينيين على المجتمع الدولى .

وفى الحقيقة ان الاستقلال الذى حققته البلاد العربية أوجد دولا عربية مستقلة ولكن هذا الاستقلال سيظل مبتورا ، وعملا عربيا ناقصا، مالم تتحرر فلسطين وعرب فلسطين . ولا ننكر من جهة أخرى ان الاستقلال بعد التحرر يعتبر فى ذاته مكسبا كبيرا ونصرا مبينا يسجل للعرب . فعدا عن التحرر الوطنى الاقليمى ، خرج العرب من العزلة الاستعمارية التى فرضت عليهم ، وقويت بينهم فكرة العروبة التى تتجاوز الحدود ، وجعلتهم يشعرون بقوة التضامن والروابط الاخوية بين الاشقاء العرب ، وببقاء هذه الروابط ، وبأن هذه الروابط أقوى من أن يعتريها الصدأ أو تفنى . وأشد حولا من عناصر التفتيت والتشتيت التي تحاول عزل بعضهم عن بعض .

وواقع الحال ، ان الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية الى اليوم ، شـهدت تطورا محسوسا وسريعا في البلاد العربية فقد كثـر المثقفون ممن اتموا تحصيلهم العالى فى جامعات بلادهم أو فى الجامعـات الاجنبية ، وارتفع ، بانتشار الثقافة ، مستوى التكلم باللغـة العربية الفصحى لغـة العرب الجامعة ، ومستوى الوعى القومى ، واتضحـت فكرة القومية العربية وضوحا كبيرا فى جماهير الشعب العربى فى مختلف اقطاره . كما اتضح أيضا مدلول كلمة «العربي» فقد أصبح يفهم من هذا اللفظ : كل انسان يقيم على الارض العربية من الخليج الى المحيط ويتكلم اللغة العربية ويعتز بالامجاد العربية ، ويشـعر بقوة الروابط التى تربطه بالامة العربية وشـعوبها العربية الشـقيقة التى تجمعها وحدة الارض العربية الفصحى والثقافية والتطلعات العربية .

وفى هذه المرحلة الاستقلالية من تاريخنا العربى نما الاتصال بـين البلاد العربية فى أفريقية وآسـيا ، وأخذ يزداد ويتسع يوما عن يوم ، ولو ببطء ، لان الارادة العربية أبطأ في انجازاتها مما حققته السرعة مـن تسـارع الاتصال بين البلاد العربية ، ان لم نقل تعيق أو تعرقل أسباب السفر لسبب أو لاخر . وبعد أن كانت حركة التحرر العربى منفصـلة نسبيا بين جناحى الارض العربية التقت الحركتان فى حركة التحرر العربى العام . وكان هذا اللقاء نقطة تحول فى حياة العرب لان حركة التحـرر العربى لم تعد مجرد قضايا اقليمية منفردة وخاصة بقطر من الاقطـار العربية على حدة ، بل أصبحت قضية واحدة ، قضية العرب جميعا ، ولا أدل على ذلك من نكبه فلسطين ، والعدوان الثلاثى على مصر ، وهزيمة ١٩٦٧ ، وحرب تشرين الاخيرة التى هزت العرب جميعا ، وغسلت العار الذى لحق بالعرب من جراء تلك الهزيمة وعدم قدرتهم على القتـال وكسرت اسطورة اسرائيل التى لا تقهر ودلت على القوة التى يمكن أن تكون للعرب اذا ما أرادوا القيام بعمل جماعى عربى لمقاومة التحديات التى تجابههم .

وضعت مرحلة الاستقلال العربى أمام العرب قضيتين :

الاولى : قضية عاطفية ، وهى أن حركة الاستقلال العربى الناجـز اشعرت العرب اكثر من ذى قبل ، بقوة الروابط العربية التى جعلت الشعب العربى واحدا فى مختلف اقطاره ، وان هذا الشعب أصبح أمـة عربية واحدة ، ولابد لهذه الامة العربيـة من تجسـيد سياسى موحد يشعرها بقوتها وانتمائها الى دولة عربية كبرى واحدة . ولا سـيما وان

الذكريات التاريخية العربية المحفوظة عن الماضى العربى تدل على حـدة سياسية عربية ولو لفترة قصيرة من الزمن ، وان عصرنا الحاضر عصر التجمع والتكتل وعصر قوة الشعوب . فلم يكون العرب متفرقين ضعفاء عوضا عن أن يكونوا باتحادهم وتوحدهم ، دولة عربية واحدة قوية ؟ ولقد آن الاوان بعد مرحلة التحرر العربى والاستقلال الاقليمى للعمل الوحدوى فى اجواء العروبة الرحبة الواحدة .

الثانية قضية المتطلبات العربية المكانية والزمانية : وهى ذات شـقين :

الاول : وهو قضية التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الشعب العربى المتخلف عن الركب الحضارى الحديث . والنهوض بـه وتحريره من الفاقه والعوز والجهل والمـرض ، والافادة من امكانـات العرب البشرية والمادية لبنـاء المستقبل الافضل للعرب .

الثانى : وهو قضية الوجود الصهيونى فى فلسطين كمركز شعب وقاعدة امامية استراتيجية للقوى الامبريالية الكبرى ، وما يؤلف هذا الوجود ومسبباته من خطر لا على اقليم عربى فحسب ، بل على مصير الامة العربية بأسرها ايضا .

واذا كان النهوض القومى العربى منوطا ، بادىء بدء بمشـاريع التنمية أيا كانت ، فان عرقلة هذا النهوض أو حذفه قطعا تكون فى دعم الوجود الاسرائيلى في فلسطين وبقائه جرحا داميا فى الجسد العربى ، وحجر عثرة فى سـبيل تقدم الشعب العربى . وهاتان القضيتان ترتبطان أحداهما بالاخرى فكيف يمكن القيام بأعمال التنمية على أكملها والخطـر جاثم يهـدد الحاضر العربى بالتوسع الاستعمارى الجديد ويعيق الوصول الى المستقبل المنشود ؟

على ضوء هذا التفكير يبدو الكلام عن الوحدة العربية مقبولا . وما انجز حتى الان ليس الا مشاريع أو محاولات مخيبة للامـال . وهذا ما ينقلنا الى العنصر الثانى من موضوعنا وهو محاولات الوحدة العربية. وسنمر عليها مرور الكرام ، ونذكر منها ما كان مشروعا وما كان محاولة جادة حسب التسلسل الزمنى .

٢ ـ محاولات الوحدة العربية :

ظهرت محاولات الوحدة العربية لاول مرة فى تاريخ العرب الحديث فى المشروع الذى أعرب عنه الشريف حسين ، أثناء الحرب العالمية الاولى ، فى مذكرته الاولى المؤرخة فى ١٤ تموز ١٩١٥ الى السير هنرى ما كماهون المندوب البريطانى فى القاهرة . وقد ذكر جورج انطونيوس في كتابة « يقظة العرب » نص هذا المشروع كما يلى :

« ان تعترف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية التى يحدها : شمالا خط مرسين أضنه الموازى لخط ٣٧ شمالا الذى يمتد تبعا لذلك الى خط برجك ـ أورفه ـ ماردين ـ مديات جزيرة ابن عمرو ـ عمادية حتى حدود فارس ، وشرقا حدود فارس الى خليج العرب ، وجنوبا الى المحيط الهندى ، باستثناء عدن التى ستحتفظ بوضعها الحالى ، وغربا البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط حتى مرسين « وان يكون على رأس هذه الدولة خليفة عربى » . وهذا معناه ان الشريف حسين يريد أن ينشىء دولة عربية فى آسيا العربية . وافكاره من حيث الوحدة اذن أوضح من اراء نجيب عازورى عندما دعا عام ١٩٠٥ فى كتابة « يقظة الامة العربية » الى فصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية على ان تكون الحجاز مقرا لخلافة عربية ، وان تكون الشام والعراق دولة عربية موحدة عصرية وهى أوضح كذلك من آراء الكواكبى الذى دعا من قبل الى اقامة خلافة عربية اسلامية فى مكة .

وفى فترة ما بين الحربين بدأت محاولات للوحدة بتقارب عربى ، عندما عقدت فى عام ١٩٣٤ ، معاهدة صداقة واخوة عربية بين المملكة العربية السعودية واليمن ، ومعاهدة صداقة واخوة عربية بين المملكة العربية السعودية والعراق عام ١٩٣٦ ، ومعاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٦ أيضا .

وفي غضون الحرب العالمية الثانية وضع مشروع سورية الكبرى ونعنى بذلك بلاد الشام الطبيعية ، ومشروع الهلال الخصيب فى ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ ويضم سورية والعراق . ووجدت الشعوب العربية فى الحرب فرصة للتخلص من السيطرة الاستعمارية والعمل على وحدة الصف العربى ، وبخاصة بعد انتكاثفت الهجرة الصهيونية الى فلسطين وظهرت الاخطار التى تحدد العرب بتعاون الصهاينة والدول الامبريالية . وقامت الشقيقة الكبرى مصر بالمبادهة ، ودعت ممثلين عن الدول العربية آنذاك

للتشاور فى وحدة العرب . وبعد المشاورات والمداولات وانعقاد المؤتمر العربى العام فى ٢٢ آزار ١٩٤٥ وافق الممثلون الحاضرون بالاجماع على ميثاق الجامعة العربية ، وصادقت الدول الاعضاء على الميثاق ، ودخل فى دور التنفيذ فى ١٠ آيار ١٩٤٥ ، وظهرت الجامعة العربية للوجود .

الجامعة العربية . ــ ونصت ديباجة الميثاق على الاسباب الموجبة لقيام الجامعة العربية فجاءت : « تثبيتا للعلاقات والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العربى العام في جميع الاقطار العربية » .

وتتلخص اهداف جامعة الدول العربية بصيانة استقلال الاعضاء والمحافظة على السلام والامن العربى وتحقيق التعاون العربى فى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والنظر فى مصالح المجتمع العربى بصورة عامة والتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى الجامعة العربية .

وتقوم مبادىء الجامعة العربية على المساواة بين الدول الاعضاء والمحافظة على سيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل فى شؤون الدول الداخلية ، وفض المنازعات بالطرق السلمية والمساعدة المتبادلة .

وقد اختلف الكتاب العرب فى أصل هذه الجامعة فريق يقول أن فكرة تأسيس الجامعة العربية أملتها ضرورات المصلحة العربية ، كما يمكن أن يفهم من ديباجة ميثاق الجامعة وفريق آخر يقول أن الجامعة العربية كانت من وحى بريطانيا اثناء الحرب العالمية الثانية للاطاحة بهذه الفكرة وازالتها وهى فى المهد .

الحقيقة مهما بالغ القائلون ، ان العرب يشعرون بوجود روابط مختلفة فيما بينهم تنم عن روح قومية واذا حققت الدول العربية هذه الجامعة العربية فذلك نوع من استجابة لمطلب عزيز على العرب جميعا وبخاصة أن العرب في ذلك الحين لم يحققوا الا الاستقلالات القطرية التامة الناجزة. وقد كان هذا المطلب ممزوجا بعاطفة رومانطيقية فياضة. واذا تشكلت الجامعة العربية على هذا النحو الذى تشكلت فيه فمرد ذلك الى المواقف العربية التى وقفتها الدول العربية آنذاك ، سواء أكانت هذه المواقف نتيجة مصالح آنانية ، أم أنها قدرت أن ظروف الاندماج

والتوحيد فى ذلك الحين ، غير ممكنة عمليا أو صعبة التحقيق ، وبين الامل والتحقيق بون شاسع ومصاعب جمه . وقد أوضحت الاحداث العربية اللاحقة هذه المصاعب . أما ان تشاء بريطانيا هذه الجامعة حسب هداها لتأتمر بأمرها .

وتعمل بايحاءاتها او لاجهاضها فذلك معروف بالبداهة،لان الدول الكبرى تقاوم أو تحول أو تعرقل تشكيل دولة كبرى مماثلة وسواء التقت التطلعات العربية فى حينه مع الاغراض البريطانية أم لم تلتق ، فما من شك فى أن بعض الافكار العربية نادت لوحدة وجعلتها مطلبا قوميا عربيا وظنت أن تحقيقها سهل ولكن الاحداث دلت على انه أمر دونه خرط القتاد .

ومن جهة اخرى ، نرى أن تشكل الدول يكون فى بعض الاحيان وليد ظروف دولية معينة ، وقد يكون من مصلحة هذه الدولة أو تلك مساعدة شعب على تكوين دولته أو أن يقضى التنافس الدولى بتشكيل دولة ، ولنا فى نشوء دول البلقان كبير مثل . ولكن السؤال الذى يمكن أن يطرح بهذه المناسبة هو : هل يرغب شعب مجزأ وتربطه روابط عديدة ان يبقى مجزأ موزعا وضعيفا وهو على ما هو عليه من امكانيات عتيدة وجاهزة أو أن يكون موحدا فى دولة واحدة تصونه وتحميه وتسعى وراء ، أمنه وخيره . ولاى مدى تحاول دولة تحقيق رغباته ، وما هو الضغط الشعبى على الحكومات لتلبية الرغبات والحاجات الملحة ان ، هذه القضية تتعلق قبل كل شىء بمدى وعى هذا الشعب لمقدراته ومصيره وما أعتقد الا ان الشعب العربى واع ومقدر لحاجاته وعارف بما يجرى حوله وكان بامكان حكوماته أن تعمل أكثر مما عملت وتحقق الكثير ، لولا أنها بالغت في تقدير الظروف واخذت بكثير من الاعتبارات التي من شأنها ان تبعد عوضا عن أن تقرب أبناء الشعب العربى فى مختلف أقطارهم .

والحق أقول ان الجامعة العربية منذ انشائها ، حاولت أن تصرف جهودها فى خدمة البلاد العربية وظهر نشاطها فى مختلف المجالات العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمالية والاعلامية والقانونية وفى غيرها من المجالات الاخرى .

وقد لاقت وما تزال تلاقى المصاعب والتعقيدات من كل نوع . وبعض هذه المشاكل ، يجب أن نعترف ليس بالسهل . كمشكلة فلسطين ومشكلة التنمية الاقتصادية فى المجتمع العربى .

ومشكلة توحيد الاقتصاد العربى وغيرها . والجامعة العربية ، كما يظهر من نصوص ميثاقها تقوم على التعاون الاختيارى بين الدول الاعضاء ، ولا تعتبر سلطة قوية عربية عليا فوق الدول وسيادتها ولذا يظل عملها مشلولا وقراراتها غير نافذة مالم تحسن النيات وتتوافر الارادات العربية الصالحة على الاتفاق والتنفيذ . وتبدو الجامعة من خلال نصوصها ، شكلا من أشكال التعاون الاقليمى فهى اذن منظمة عربية اقليمية . واذا نسبنا اليها التقصير فى الاداء بعد الانتماء نكون قد حملناها عبئا ثقيلا لا تطيقه نصوص الميثاق . والجامعة أولا واخيرا بدولها وارادة هذه الدول في التعاون بعد حسن النية . واذا ظلت هذه حالها فستبقى ، كما كان الكونفدراسيون الجرمانى ، بعد مؤتمر فينا عام ١٨١٥ ، آلة معطلة . يضاف الى ذلك أن ليس للجامعة دعامة من دعامات القوة من جيش أو أسطول للدفاع والحماية .

ومهما يكن فان الجامعة العربية عدا أشكال التعاون العربى الانف الذكر قد حققت نوعا من التعاون الوحدوى ، أو شكلا من أشكال التوحيد ، أو مرحلة أولى فى اتجاه العرب نحو الوحدة العربية .

مشروع الدكتور ناظم القدسي (٢٤ كانون الثانى ١٩٥١)

فى ٢٤ كانون الثانى ١٩٥١ قدم الدكتور ناظم القدسي رئيس الحكومة السورية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية والى أعضاء اللجنة السياسية المنعقدة آنذاك فى القاهرة مذكرة دقت ناقوس الخطر ووضعت النقاط على الحروف ، وبينت خطر اسرائيل وما جره من نكبة كبرى للعرب وفصل بين عرب المشرق والمغرب وعرضت أشكال الاتحاد من اتحاد كونفدرالى فدرالى فوحدة تامة اندماجية ، وأكدت على اتخاذ التدابير الفعالة لتحقيق الوحدة العربية دون أن تملى نوعا معينا تاركة تقدير ذلك الى العرب أنفسهم ومعترفه بأن رغبة سورية هى الاتحاد التام .

ولم يكتب لهذا المشروع النجاح فى اجواء الجامعة العربية ، عدا عن أن بعض الصحف العربية هاجمته وعدته فى ذلك الحين مشروعا خياليا وغير قابل للتنفيذ .

مشروع دولة الاتحاد العربى (ايلول ١٩٥٥)

غير ان ما رغبت عنه الحكومات نادت به الطبقات المفكرة الواعية العربية على لسان « مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربى »

في دورته المنعقدة بالقدس فى ايلول ١٩٥٥ . فقد تضمنت قراراته : « ان الجامعة العربية حققت مرحلة أولية فى الاتجاه نحو الوحدة كان لابد من اجتيازها ، وان الوقت قد حان لان تنتقل الامة العربية الى مرحلة جديدة أكثر جدية فى ربط أجزاء الوطن العربى بخطوة جديدة نحو الوحدة ، وان هذه الخطوة الجديدة باتجاه الوحدة يجب أن تقوم على الاسس التالية :

١ ـ جيش عربي موحد وسياسة خارجية عربية موحدة مستقلة تقوم على الحياد ، ورفض الاحلاف العسكرية الاجنبية ، واقتصاد عربي موحد .

٢ ـ تعطي الحكومات العربية اختصاصاتها فى الامور المذكورة أعلاه لادارة عربية موحدة تمثل فيها الدول العربية ، وتعطي الصلاحيات التامة فى البت النهائى فى هذه الامور ، على أن تستبعد عند تكوين هذه الادارة الموحدة ، الاحلاف العسكرية الاجنبية التي تحول دون قيام الجيش العربي الموحد بواجب الدفاع عن الوطن العربى .

٣ ـ وضع دستور اتحادى يسمى الدولة العربية المزمع تأسيسها دولة الاتحاد العربى « ووضع المكتب الدائم للمؤتمر هذا الدستور الاتحادى العربى عام ١٩٥٦ .

ونلمس من هذه الاسس تطورا هاما فى التفكير السياسى العربى نحو الاتحاد العربى أكثر من الجامعة العربية بعد مضى عشر سنوات على تأسيس هذه الجامعة التي أعتبرها العرب « بداية وليست نهاية » .

وحدة مصر وسورية بقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ :

ولكن هذا المشروع الاتحادى ظل كسابقة حرفا ميتا ، والتحقيق العملي للاتجاه نحو الوحدة حدث ، ولو مصغرا ، في عام ١٩٥٨ ، بوحدة مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، هذه الثورة التي أيقظت العروبة فى مصر ، واعلنت أن شعب مصر جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، وان مصر جزء لا يتجزأ من الوطن العربى الكبير ، رادة بذلك مزاعم دعاة الفرعونية ، ومعيدة مصر الى مكانها الطبيعي الذى كانت فيه ، وبذا خرجت القومية العربية من مرحلة التردد والضعف والاستحياء الى مرحلة العزم والاقدام والقوة ، وفى أيام

العدوان الثلاثي على مصر وقف الشعب العربي كله يؤيد مصر الثورة فى كفاحها ضد المعتدين لانه اعتبر هذا العدوان عدوانا على العرب اجمعين .

وقد هلل الوحدويون من ابناء الشعب العربى لقيام الجمهورية العربية المتحدة ، وفرحوا بها لدرجة كبيرة ، واعتبروها خطوة موفقة نحو الوحدة العربية الكبرى واستجابة لمطلب عربى عزيز على القلوب .

ومهما يكن فان هذه الوحدة تمت بسرعة وعفوية وارتجال ودون دراسة وتعمق وتذليل للصعوبات القائمة او تفكير بالمشاكل التي قد تنشأ فى طريقها بعد تحقيقها ، وهذا ما دفع بعضهم الى اعتبارها عملية اغتصاب كعملية « الانشلوس »، فى ضم النمسا لالمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، متناسين ومتجاهلين الشعور العربى العام ورغبته فى الوحدة .

ونضيف فنقول ان اخطاء وقعت هنا وهناك ، في سورية ومصر ، اساءت الى صميم الوحدة ، وادت أخيرا الى القطيعة والانفصال ، فى ٢٨ أيلول ١٩٦١ وخيبة آمال العرب .

الاتحاد العربى بين الاردن والعراق (١٤ شباط ١٩٥٨)

واثر اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، صدر بلاغ رسمي مشترك في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، يعلن انشاء اتحاد بين المملكتين العراقية والاردنية يسمى « الاتحاد العربى » ولكن هذا الاتحاد لم يكتب له البقاء لان الجيش العراقى قام فى ١٤ تموز ١٩٥٨ بالثورة على النظام الملكى القائم فى العراق واعلن فى اليوم نفسه الغاء الملكية وقيام الجمهورية العراقية ، وفى اليوم التالي أصدرت الحكومة العراقية الجديدة بيانا أعلنت فيه انسحاب العراق من الاتحاد العربى .

مشروع اتحاد الدول العربية (٨ آذار ١٩٥٨)

وما تمت الوحدة بين مصر وسورية حتى جرت اتصالات بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليمن ، وتم ، في ٨ آذار ١٩٥٨ فى دمشق ، توقيع ميثاق انشاء « اتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية » . وكان بامكان هذا الاتحاد أن يكون قدوة للدول العربية المستقلة فتسارع بالانضمام له لو اتيح لاجهزته العمل فى خدمة دوله والبلاد العربية الاخرى ، ولكنه

تجمد منذ ولادته ، ولم يعمل عملا يستحق الذكر الى ان حل وقضى نحبه.

مشروع الوحدة الاتحادية (فى ١٧ نيسان ١٩٦٣)

ثم قامت فى العراق ثورة عرفت باسم ثورة الرابع عشر من رمضان ١٣٨٣ الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ ، على حكم عبد الكريم قاسم ، فأطاحت به وأعدمته ، وتلتها ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، فى سورية ، رافعة شعار الوحدة والحرية والاشتراكية ، والتقت فى القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق ، وانتهت المحادثات ، في ١٧ نيسان ١٩٦٣ ، باعلان نص بيان الوحدة الاتحادية . ولكن اختلاف وجهات النظر بين الحكومات قضى على المشروع وهو فى المهد .

اتحاد الجمهوريات العربية فى ٢٠ آب ١٩٧١ بين مصر وسورية وليبيا :

قام هذا الاتحاد عقب ثورتين فى بلدين عربيين : ثورة السودان ، فى ٥ ٢أيار ١٩٦٩ ، بزعامة محمد جعفر نميرى ، وثورة ليبيا فى الفاتح من ايلول من السنة نفسها برئاسة معمر القذافى ، وفي ختام الاجتماع الذى عقده الرؤساء الثلاثة : السادات والاسد والقذافى فى دمشق ، من ١٨ الى ٢٠ آب ١٩٧١ ، أقر مشروع دستور الاتحاد ، وعرض على الاستفتاء الشعبى فى كل من الجمهوريات الثلاث ، فى يوم الاربعاء الموافق الفاتح من ايلول ١٩٧١ ، وتمت الموافقة عليه . وهو مازال موجودا على قيد الحياة ، ولكنه يتعثر .

الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا .

وتلبية لرغبة ملحة فى وحدة عربية أكثر عمقا واندماجا جرت اتصالات ولقاءات بين الرئيس السادات والرئيس القذافي فى طبرق وبنغازى ، بين ٣١ تموز و ٢ آب ١٩٧٢ ، وتم الاتفاق على قيام وحدة شاملة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية فى أسرع وقت ممكن ، وعلى أقوى أساس ممكن ، واتخذت قرارات بهذا الشأن ، ثم اجتمع الرئيسان فى طرابلس الغرب ، فى ١٨ ايلول ١٩٧٢ ، ووقعا القرارات التنفيذية الخاصة بتشكيل القيادة السياسية الموحدة بين مصر وليبيا .

وهذه الوحدة بين القطرين مازالت بين أخذ ورد وارتفاع وانخفاض.

الوحدة بين شطرى اليمن :

وهذه الوحدة محاولة عود على بدء بعد الانقسام واختلاف الاتجاه والحرب ثلاثة أسابيع بين الاخوة والجنوح أخيرا الى السلام والوئام والوحدة بعد اجتماع طرابلس الغرب ، فى أواخر تشرين الثاني ١٩٧٢ ، وصدور بيان مشترك بهذا الشأن ، ولما تتم الوحدة بين الشطرين حتى الان :

اتحاد الامارات العربية عام ١٩٧٢ فى الخليج العربى :

وهذه الامارات هى : أبو ظبى ، دبى ، الشارقة ،عجمان ،أم‌القيوين الفجيرة ، رأس الخيمة .

ان اقل ما يقال فى هذا الاتحاد هو أنه يقوى الصلة بين هذه الامارات الممتدة على طول الخليج ويعود اهلها على حياة الجماعة والتعاون لحل المشاكل والقضايا المشتركة بروح الاخوة وبما يعود على هذه الامارات جميعا بالخير .

وبعد فنحن نبارك كل خطوة وحدوية بين اقليمين عربيين أو أكثر ، واى شكل من أشكال الاتحاد ، املا في اتحاد أعظم أو وحدة عظمى . ولكن الذى نراه هو أن هذه التكتلات الوحدوية أو الاتحادية التي تتم بين البلاد العربية تقوم كرد فعل تجاه تكتل آخر ومن نفس النوع أو للخوف من العزلة ، أو رغبة فى اعتراف أو ضمان أو حماية ، أو دفاعا عن مصالح اقليمية ، أو تثبيتا للاستقلال ودعمه ، وفى الغالب الاعم تتم هذه التكتلات بعفوية فورية او مزاجية ودون دراسة ، وكأنى بها تقول رضيت فقلت أحسن ما علمت ووحدت ، وغضبت فقلت أقبح ما علمت وفرقت . والعرب اليوم يتجاذبهم تياران :

(أ) تيار التجزئة والحفاظ على الاستقلال الاقليمى تحت لواء رسم أولي للوحدة العربية ، وهو جامعة الدول العربية ، فما ان يستقل بلد عربي بعد تحرره من الاستعمار الا ويطالب فورا بالانضمام الى الجامعة العربية ، وهذه الجامعة بدورها تبارك هذا الاستقلال وهذا الانضمام ، وان كان القصد منه تكريس الانفصال ، وهذا الاتجاه على ما فيه من مثالب ، يدل فى اعماقه على بزور الوحدة والرغبة فى الوحدة على أى حال .

(ب) تيار الوحدة الذى لا يكتفي بهذه الصورة الاولية المظللة ويريد اصلاح الجامعة بما يقويها ، ويعززها ويشد ازرها ، ويجعل كلمتها نافذة، ويفرض ارادتها على الدول المنضمة لها ، وافضل من ذلك الانتقال بها من دور الارتباط الرخو المهلهل الى دور الارتباط الوثيق بوحدة اتحادية على نمط دولة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي بتشكيل دولة الاتحاد العربى ، أو الوحدة الشاملة ، وهذا الشكل الاخير لا يمنع بالطبع تطبيق اللامركزية فى ادارة الشؤون الاقليمية الخاصة .

وفي واقعنا العربى نرى ان العرب حققوا استقلال اقاليمهم ، وبهذا الاستقلال انتهت مرحلة الجهاد الاصغر ، وبدأت المرحلة الصعبة ، مرحلة الجهاد الاكبر ، وهو مغالبة النفس العربية ، ولا أصعب على النفس من كبت الميول والرغبات والشهوات ومقاومة الاغراءات من كل نوع ، وكلها تتطلب متانة الاعصاب وتجاوز الذات .

واذا تعثرت الوحدة العربية بعد الاستقلال فذلك لان هذا الاستقلال لم ترسم له خطة عربية موحدة ، منذ التحرك العربى الاول لزحزحة الغل الاستعمارى ، فتصور مرحلة الوحدة وما اليها بعد الاستقلال لتكون الافكار مهيأة للوحدة العربية . وتم الاستقلال واصبح واقعا ، وكلما طال الزمن عليه رسخ وتأصل وترتبت عليه منافع كثيرة ومصالح يصبح من العسير تخفيفها أو انتهاك حرماتها أو ازالتها ، واذن تقف في سبيل الوحدة العربية عقبات نسبية فى بعضها ، كأداء فى بعضها الاخر، ولكنها مقيمة على أى حال ، وهل هى مقيمة ما أقام عسيب ، أو هى هشة كحصاد الهشيم تذوره الرياح عند أول هبوب العاصفة قوية ؟ وهذا ما يدعونا الى الانتقال الى العنصر الثالث من بحثنا وهو :

٣ ـ معوقات الوحدة العربية :

نستطيع أن نقسم ، بنوع من القسمة ، هذه المعوقات الى قسمين معوقات داخلية خاصة بالعرب ، ومعوقات خارجية تتربص بهم .

أ ـ المعوقات الداخلية : ونجملها فيما يلى :

١ ـ فردية الانسان العربى وعدم اندامجه فى مجتمعه اندماجا كافيا يقوى فيه روح الجماعة التى يتحقق بها خير الجميع . والملاحظ أن الفرد العربى يقوم بمفرده بأعمال عظيمة مدعاة للاعجاب ، ولكن يعجز اذا اندمج

فى الجماعة بسبب اختلاف آراء الافراد ومحاولة كل منهم فرض رايه على الاخرين .

٢ ـ الرسوبات التي خلفتها النزعات القبلية وروح العداء القديمة فى المجتمع العربى بالرغم من تبدل المكان والزمان . وهذه الرسوبات تركت آثارها فى النفوس العربية افرادا وجماعات . واذا كان الفرد العربى في التاريخ يمتثل لرأى الجماعة فى القبيلة ، فقد كان ، فى مجالات أخرى ، سببا فى نزاع القبائل ، وبالرغم من التطور الحديث فان هذا الوضع لم يقض عليه كليا ، واذا سلمنا بأن الشعب العربى ما زال حديث التطور ناميا ، وان ٧٠٪ من أفراده أو زد عليهم قليلا ما زالوا يعانون الامية واسواءها ، وان الصحراء تحيط بالبلاد العربية من أقصاها الى أقصاها ، فان هذه الصحراء بطبيعتها تؤثر فى فكر العربى بصورة مباشرة وغير مباشرة شاء أم لم يشأ .

٣ ـ ان سكان البلاد العربية ، ويدخل فى ضمنهم العرب او من استعربوا وتعربوا ، مازالوا يؤلفون فسيفساء بشرية توضع بعضها جانب بعض دون الكثير من الاختلاط والانصهار والاندماج ، بما يسمح بتشكيل رأى موحد أو فكرة جامعة ، او اجماع قومي .

٤ ـ ان المجتمع العربى ، فى القسم الكبير منه ، مازال مجتمعا ريفيا ، والمجتمع الريفي أميل الى المحافظة والانعزال منه الى الاندماج لتكوين رأى جماعى أو عمل مشترك .

٥ ـ ان موقع البلاد العربية فى وسط قارات العالم القديم يؤهل سكانها لان يلعبوا دور الوسيط والتاجر ، والتاجر بطبيعة عمله ورأسماله يقيد نفسه بالقيم التجارية ، ولا تقتصر التجارة فى « السوق العربية المشتركة » على العروض والنقود ، بل تتعداها الى المذاهب الدينية والمذاهب السياسية ، ومادامت بلادنا العربية في وسط العالم ، وفى هذا الوسط تجار ، فالتجارة السياسية عملية رابحة ، وحجم المبادلات فى ازدياد ، والمزايدات قائمة على قدم وساق .

٦ ـ ان البلاد العربية عاشت فى فترة طويلة من حياتها وهى مجزأة سياسيا ومنقسمة الى دويلات مستقلة ، وهذا الاستقلال عزز فيها روح الفردية السياسية ، فضلا عن أنه لم يكن للعرب دولة عربية واحدة تعودهم على الحياة فى الوحدة .

٧ ــ ان بعض البلاد العربية ارتبط تكوينه السياسي بسلالة من السلالات ، ولذا ارتبط ولاؤه السياسي بهذه السلالة دون النظر الى الافق العربى الاوسع .

٨ ــ ان بعض البلاد العربية ارتبط نضال جماهيرها ضد الاستعمار بزعيم من الزعماء ، أو بكتلة سياسية موجهة ، واستطاعت هذه الزعامات ان تصل بجماهيرها العربية الى الاستقلال ، وخلد فى روعها أن البلاد مدينة لها بهذا الاستقلال ، وفداء هذا الاستقلال الارتباط الابدى بهذه الزعامات ولو أخنى عليها الدهر واصبحت تعيش فى عصر ليست من أهله . وهى تطلب من الشعب مزيدا من الولاء ودفع ضريبة الاستقلال طوعا أو كرها .

٩ ــ حب السيطرة والنفوذ عند بعض الزعماء ، والبقاء على كراسي الحكم ، وعزل الاقليم العربى عن غيره من البلاد العربية . ويرى هؤلاء الزعماء أنه لا خير لهم ان يكونوا مواطنين عاديين فى الدولة العربية الواحدة ، وكما يقول المثل الرومانى القديم « أول في قرية ولا ثان فى روما » .

١٠ ــ اختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية فى البلاد العربية الذى يجعل عملية الاندماج الوحدوى شاقة وعسيرة ان لم تكن مستحيلة.

١١ ــ الطائفية ، ونقصد بها الانتماء لطائفة دينية والاخلاص لها والالتفاف حولها واتخاذها وسيلة من وسائل الدفاع والتنظيم الدينى والوصول لجر مغنم أو دفع مغرم ، وتلك بقية من بقايا الماضى الديني السحيق ، ونتيجة من نتائج الخوف البعيد والحفاظ على الامتيازات الدينية التى اوجدها الاستعمار بعد ان عزز النزعة الدينية عند ابناء الطوائف فى البلد الواحد ليلهيهم عن تطلعاتهم القومية . وكثيرا ما استغلت العاطفة الدينية وما زالت تستغل لغير أغراضها الاصلية ، وتجرها المنافع الدنيوية وتورطها وتعمل على تمزيق البلد الواحد . ولقد مرت بعض بلادنا العربية وما زالت تمر بمآس من هذا النوع .

١٢ ــ العنصرية ، وهى ترجع فى أصولها الاولى الى الاقوام التي عبرت البلاد العربية فى تاريخها المديد ، أو الى الاقوام التى هاجرت اليها واستقرت فيها وتركت اقليات عنصرية . ولم يكن لهذه الاقليات ما تشكو لولا أن التدخل الاجنبى استغلها لصالحه باسم « حقوق

الاقليـــات » وهى تخشى الذوبان فى البوتقة العربية وتحاول الاستقلال الذاتى أو تتخذه ذريعة لمزيد من الامتيازات والتنازلات .

ان هذه المعوقات المختلفة تلتقي منفردة أو مجتمعة في النعـــرة الاقليمية ، ونقصد بها هذه الروح أو العاطفة السلبية التي تدعو الـــى التمســـك بوحدة الاقليم العربى واستقلاله والحرص على بقائه مستقلا دون الاندماج بغيره . واذا كان فى هذه الاقليمية شىء من بقـــايا الماضى، فقد نمت فى ظـــل الاســـتعمار ، وتأثرت بوحيه ، واستفحلت في عهـــد الاســـتقلال بعد أن عقدتهـــا المنافع والمصالح الذاتية .

(ب) المعوقات الخارجية :

وتتمثل فى التسلطات الدولية الكبرى والدعاية الاممية والصهيونية العالمية . ان التنافس الكبير بين العملاقين فى مختلف بلاد العالم ، وبخاصة فى البلاد الناشـــئة التي لم تستكمل بعد مقومات الحفاظ على استقلالها، وتدخل فى ضمنها البلاد العربية ، يخلق فيها حالة عدم استقرار تحت تناوب المؤثرات من جانب وأخر بغية فرض النفوذ وجعل البلاد فى حالة تبعية مستديمة . وســـواء أكان بين الكبيرين شـــقاق أم وفاق فالاغراء يبث دعاياته فى كل مكان ، وينفث سمومه ، ويجـــد زبائن مروجـــين باعوا أنفسهم للشيطان . ووطننا العربي ، فى اقطاره المختلفة ، يعـــانى الكثير من هذه المؤثرات مع ما يصحبها من اتجاهات فكرية مستوردة .

وهذه المؤثرات أمضى سلاحا واقوى تسلطا من الاستعمار العسكرى القديم ، وعنـــدها من قوة العـــلم والتكنولوجيـــا والدعاية والمفـــريات والمســـاعدات المشروطة وغير المشروطة ، اسميا ، ما يجعلها تفرز سموم التفرقة والفساد وتحقق اطماعها .

أما الاستعمار الصهيوني ففني عن البيان ، وقد بلونا منه الشىء الكثير وهو وجه بارز من وجوه القوى الدوليـــة ، وضرب من ضروب الاســـتعمار الجديد ارتبطت مصالحه مع الامبرياليـــة العالمية للحيلولة دون ارتقاء العرب والافادة من ثرواتهم ووحدة بلادهم :

وفى الحقيقة ، كانت القوى العربية المناضلة للاستعمار العسكرى القديم تؤلف حركة تفتيت للقوى الاستعمارية التى تآلبت عليها . وكان الامل يحدونا الى ان هذه القوى العربية ستجمع شتاتها فى قوة مركزية واحدة يكون منها اقامة دولة عربية قوية تقوم مقام تجزئة السيادة

العربية . اما اليوم فما كادت القوى العربية تظفر بالاستقلال الا وقام الاستعمار الجديد بحركة معاكسة وبقوة تفتيت جديدة للقوى العربية، ولما يجتمع شملها بعد ، ليحول دون تشكيل هذه القوى المركزية وما يمكن ان تسفرعنه من امكانيات .

الواقع العربى اذن تجزئة سياسية تحاول فرض نفسها على العرب لتصبح حالة عادية ، ودول عربية متزايدة يوما عن يوم ، وبحمد الله أصبح عددها واحدا وعشرين دولة . واليوم جمهوريه بوليساريو ، وغدا الجمهورية الجيبوتية (عفار وعيسى) ، وجمهورية فلسطين ، وجمهورية الاسكندرونة ،وجمهورية عربستان ، وجمهورية الجزر الخليجية .. وكلها « بلقنة » عربية تكرس الانفصال والكيان المستقل ، وسادة يتنافسون ويتصارعون ويحارب بعضهم بعضا ، ويزجون شعوبهم فى حروب يقتل فيها الاخ العربى أخاه ، ودعايات مضللة ، وتمزق شامل في الرقعة العربية ، وحيرة فى سلوك الشعب العربى وولائه لوطنه الصغير او وطنه الكبير ، وبخاصة الشبيبة العربية التى تحار اين تتجه ، ولمن تتوجه ، ومن تصدق من الصارخين وحملة الشعارات، واقوال ساحرة ، وتصريحات خلابة تفضحها حقائق ، واخطار محدقة بالامة العربية من كل جانب . مرحلة تاريخية من حياتنا يشوبها التشويه والضلال والتضليل والتمويه والرضى بالحلول الجزئية والبعد عن الحلول الجذرية ، وردود فعل جانبية، وثناء بين امال الشعب وسياسةالحكومات، ولا نريد بهذا ان ننحى باللائمة على رجال الحكم وحدهم ، فهم منا وفينا، ويشاركوننا عواطفنا فى آلامنا من حاضرنا وفى نزوعنا الى المستقبل . وفي الحقيقة ان كل فرد عربى ، على شتى المستويات ، يشعر بهذهالازدواجية المزعجة بين ما نبطن وما نظهر ، وبتمزقنا الداخلى والخارجى . وجيلنا جيل القلق من كل شىء وعلى كل شىء . وقد تتطاول بنا ابعاد هذا القلق فتصل احيانا الى التوتر النفسانى واليأس مما نحن عليه وما نتوق اليه . وهذا القلق ، مهما كانت اسبابه يبقى صحيا ما دمنا ننشد الافضل ونسعى اليه .

٤ ـ الطريق الى الوحدة :

وبالرغم من هذه المعوقات المختلفة التى اتينا على ذكرها فان العرب يتطلعون الى الوحدة وتحقيق ذاتهم العربية فى هذه الوحدة . ولقد مرت بنا ايام كنا نتكلم فيها عن الوحدة بحرية ونحاول ان نتلمس الطريق اليها برغبة وقوة ، ومرت بنا أيام اخرى كنا نسكت فيها مكرهين . ومهما يكن

فالبقاء على حال التجزئة العربية لا يمكن ان يرضى به عربى قومى ، لان هذه التجزئة جرت علينا الكثير من الاضرار المادية والمعنوية . ولنا فى لبنان المنتحر الدامى الذبيح اكبر دليل . ولا نريد ان نقول ان الوحدة العربية خاتمة المطاف ، ونهاية الصعوبات ، وجنات النعيم ، والحرز الحريز ، والقلعة الصلبة الحصينة التى تتفتت دونها القوى المعادية ، او انها ستأتى بالعجيب العجاب بل نقول وبكل تواضع ان الوحدة العربية مهما كانت أفضل الف مرة من واقع التجزئة وهى طريقنا الى التقدم الحضارى الجديد والى كرامة الشعب العربى بكل ما فى هذه الكلمة من معان وقيم عليا لان القضايا التى تطرح لشعب من مائة واربعين مليونا على الاقل غير القضايا التى تطرح لشعوب مبعثرة قليلة السكان تهتز لكل نسمة او تنهار امام اى اعصار .

وما نظن اننا سنأتى بالترياق حسبنا ان نقول ان البلاد العربية تعانى فى حاضرها نعرات اقليمية شديدة تركب عليها واقع مادى لا يمكن تجاهله أو زحزحته أو حذفه بسهولة وفيه حساسيات متنوعة وهواجس ومخاوف واوهام مختلفة . ولابد من ان نؤخذ جميعا بعين الاعتبار عند مناقشة قضية الوحدة . ومن غير المقبول فى هذا العصر ان نندب حظنا ونكيل التهم لغيرنا وننسب ما نحن فيه من تخلف وفرقة وتشتت افكار الى الاستعمار او نفر من مواجهة واقعنا الى الماضى البعيد ونقول كنا خير امة اخرجت للناس .

ان جيلنا يتحمل وزر ظروفنا التاريخية وثقل مستقبلنا الذى يضغط على حاضرنا وان ما يجب علينا هو ان نزيل الظلم التاريخى الجاثم فوق صدرنا ونهيء انفسنا لبناء مستقبلنا الذى نرجو ان يكون مزدهرا بتحقيق اهدافنا القومية بسيادتنا وتقرير مصيرنا بايدينا . وهذا يتطلب منا رسم خطة توضع فيها الاسس النظرية والطرق العملية التى توصلنا الى هذه الاهداف القومية طال الزمن او قصر .

ونعتقد ان بناء الوحدة العربية يجب ان ينطلق من الثقة بالنفس العربية وبصلاحها وقابليتها للاصلاح دوما ، يستوى فى ذلك الحكام والمحكومون ، وبأمتنا العربية وما فيها من طاقات وامكانيات تجعلها قادرة على تغيير حاضرها وتطويره دوما الى ما هو افضل وبأن مستقبلنا العربى للوحدة لا للتجزئة .

لقد راينا وحدات عربية جزئية عقدت ثم حلت . ورأينا كيف كانت بارادة الحكام اى بقرار سياسى يفطى بالاستفتاء الشعبى وكيف كان هذا الاستفتاء يتم بطرق مدعاة للشك والطعن لا عن رضى وقناعة وحريةاختيار ولذا نرى ضرورة المبادىء الآتية : ـ

١ ـ مبدأ وحدة اللغة العربية :

ان اللغة الام لشعبنا العربى هى اللغة العربية الفصحى ولكن الشعب العربى فى اقطاره المتعددة يتكلم بلهجات عامية مختلفة قليلا او كيرا تجعل التفاهم صعبا بين افراد الشعب العربى . ولهذا لا بد من تعميم تعليم اللغة العربية بمختلف الطرق والوسائل العملية والاعلامية والتعليمية من المدرسة الابتدائية حتى الحياة العامة لتكون للشعب لغة تخاطب عامة يتفاهم بها أفراده وهى لغة الصحافة والاذاعة والنشر ، لغة الوقوف على الساكن دون تشديق او تفيهق او تشويه ، تاركين امر اللغة الادبية العليا للادباء والمثقفين والمفكرين .

اما اللغة العامية في البلاد العربية فليست سوى اشكال وصيغ مختصرة او مختزلة لتعابير اللغة العربية الفصحى الام تطورت قليلا أو كثيرا بتأثير بعض الظروف الزمانية والمكانية والانسانية . وكل هذهالصيغ يمكن ردها الى أصلها الصحيح . فهى لا تختلف عنه اختلاف لغة الآرغو عن الفرنسية او (السلانغ) عن الانجليزية لان مثل هذه اللغة العامية يختلف تماما عن اللغة الام .

فاذن عن طريق هذه اللغة العربية السهلة يجب ان يثقف الشعب العربى . كلما ارتقى مستواه الثقافى ارتفع مستوى اللغة الفصحى عنده ، وتراجعت اللغة العامية واللهجات المحلية ، وعم التكلم والتخاطب باللغة الفصحى . ولغتنا الفصحى تمتاز بحيوية كبرى وقابلية عظيمة للبناء والتكيف مع ظروف الحضارة الحديثة ومنجزاتها دون حدود . وقد دلت اعمال التعريب والترجمة على ذلك .

٢ ـ مبدأ اشاعة الحرية :

فى الاوساط العربية وصيانة هذه الحرية ليستطيع الشعب العربى التعبير عن آرائه وحاجاته وتطلعاته بحرية . وفى حرية التعبير واحترام الرأى فى الحوار يظهر الرأى الاصلح والامثل والحكم الديمقراطى خير ضمان لذلك ، ففيه تلتقى ارادة الشعب بارادة الحكام ونزول الحاكمين

عند ارادة المحكومين . وقد اثبتت التجربة ان الحكم الديمقراطى البرلمانى، على ما فيه من مثالب افضل حكم ، لانه واضح ومكشوف ويمكن للمواطن من خلاله ان يطلع ويرى ويعرف ما يجرى ويبين رأيه فى الاحداث ويحكم للحكومة ويؤيدها ، او يحكم عليها ويسحب ثقته منها دون قوة او اقحام او عنف وان اى وحدة سياسية او اتحاد بين شعب عربى في قطر وشعب عربى فى قطر اخر يجب ان تتم بملء حرية الشعب فى القطرين دون ضغط او اكراه او ارادة من عل .

٣ ـ المبدأ القومى العربى :

ونريد به ان وحدتنا العربية المزمع انشاؤها يجب ان تنطلق من حاجاتنا ومن واقعنا العربى ومن امتنا العربية ومن ان لهذه الامة قضية عربية خالصة ونريد لها حلا عربيا دون اللجوء الى الماضى البعيد لالتماس حل لا يجدى وقد تغير الزمان والناس ، او اللجوء الى الحلول المستوردة والدخول فى متاهات النزاعات العقائدية ودون زج انفسنا فى حلبة الصراعات العالمية ولما تتم وحدتنا العربية .

٤ ـ المبدأ الاجتماعى :

ونريد به ان تأخذ الوحدة بعين الاعتبار الوضع الاجتماعى والاقتصادى الذى تشكونه المجتمعات العربية . فالظروف التاريخية التى المت بالعرب اوجدت فيما بينهم فروقا طبقية : أقلية غنية متخومة تنعم بالرخاء واكثرية محرومة تعانى العذاب والشقاء والمجتمع العربى يئن تحت التخلف المزمن المقيم . ولا بد من التغيير وتحقيق التحويل الاجتماعى ليصار الى بناء المجتمع العربى السليم المعافى الذى يتحرر فيه الانسان العربى من الاستغلال والفاقة والعوز والجهل والمرض بتامين حد ادنى من الحياة لائق بالانسان وكرامة الانسان لا يجوز الانحدار دونه ولا التخلى عنه ان لم يكن الى احسن ، والمجتمع الذى تقوم فيه القيم على العمل ومبدأ تكافؤ الفرص ، وتتحدد فيه قيمة الانسان بقدر ما ينتج ويحسن ويبدع .

ولانريد هنا أن ندخل في الجدل العقائدى حول ضرورتها الاشتراكية او عدم ضرورتها لاحداث التغيير الاجتماعى ، لان هذا التغيير يحصل حاليا فى البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية ، والفروق تخف بين الطبقات الاجتماعية ، حسبنا ان نقول ان المجتمع العربى يتحسس بضرورة التغيير الاجتماعى شئنا أم أبينا كما يتحسس بالوحدة العربية ويهمنا فى مجتمعنا

العربي الجديد ان نوفر على انفسنا وعلى مجتمعنا المنازعات ونحاول ان نحل مشاكلنا الاجتماعية بما يناسبها من حلول غير مقلدين او ناسخين او راجعين الى الاوائل نستمد منهم العون وقد كانت مشاكلهم غير مشاكلنا. وهذا لا يمنع من ان نفيد من تجارب غيرنا ، ولكن المهم الا نتجاهل واقعنا الذى نعيش فيه ونتأثر به لما فيه من حساسيات سلبية وان نجد له الحلول المناسبة التابعة من ذاته ومن حاجاته . ولذا يجب عند التقرب من هذه الحساسيات المختلفة ان يلجأ الى الحوار والاقناع والاقتناع دون اكراه وفرض ارادة وعناء وتخرين .

٥ ـ المبدأ السياسى :

ونريد به استبعاد استعمال القوة لتحقيق الوحدة بين الاقطار العربية لان الوحدة لا تفرض فرضا بالقوة . ولاننا لا نريد ان يقاتل العربى اخاه العربى واذا تحققت فى التاريخ بعض الوحدات القومية بالقوة فهذا لا يعنى ان هذا هو الحل الامثل الوحيد او الطريقة الصالحة لوحدة الشعوب ، لان مايصح لشعب قد لا يصح لشعب آخر مع اختلاف الظروف ولا عدد للتاريخ . ونعتقد ان القضية هنا هى قضية ايجاد الجوالودى الملائم لتقريب وجهات النظر العربية الذى يرغب ولايرهب ويؤلف ولاينفر . ويدخل فى هذا المبدأ تحرير فلسطين لتحرير الارض العربية من الاستعمار لعودة وحدة التراب العربى وتحرر الارادة العربية من كل عائق . وتحرير فلسطين من وجهة النظر هذه ، يعتبر قوة استقطاب كبرة للعرب اجمعين وطريق الى الوحدة العربية لان بقاء الاستعمار الصهيونى فى فلسطين يظل عامل تفتيت وبعثرة للقوى والجهود العربية .

واخيرا كيف العمل على درب الوحدة العربية ؟

هنالك عملان عمل الحكومات وعمل الطلائع الفكرية :

عمل الحكومات : لا ننكر ما تقوم به الحكومات العربية ولو ببطء تحت تأثير بعض الاعتبارات والضغوط الداخلية والخارجية من أعمال تقرب الدول العربية من بعضها على صعيد التشريع وتخفيف القيود الجمركية وتعزيز التعاون الاقتصادى وتنسيق سياسة البترول وتقريب نظم التعليم ، ان لم يكن توحيدها وتوسيع شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية والاعلامية ومن اصلاحات جديدة على شتى المستويات ومن افادة من تجارب وخبرات بعضها لتغيير الواقع العربى وتجديده مما سيكون له أثره في تدانى هذه الدول بعضها من بعض أو تقريب فكرة

الوحدة وسيؤتى هذا العمل أكله ان عاجلا أو آجلا وعجلة التطور تسير على كل حال . ولكن طموحاتنا تتطلع الى المزيد وتستعجل الانجاز وقد نكون فى بعض الاحيان مغالين فى مطالبنا دون تقدير الظروف الموضوعية التى تحيط بنا ، ونعتقد ان الحاكمين قادرون على كل شيء وهم بشر مثلنا ولهم مالهم وعليهم ما علينا مع مايكتنفهم من صعوبات ولو اخلصوا النيات ونشطوا للعمل .

عمل الطلائع الفكرية : لامرية أن الوحدة ثورة فكرية على التجزئة يراد منها خلق ارادة عربية جديدة بداء رسالة المثقف العربى الثورى فى التوعية القومية الوحدوية للمواطن العربى ، ليعرف واقعه وطريقه والمكاسب التى يستطيع تحقيقها او تتيحها له امته العربية من هذه الوحدة .

وهذا يتطلب تشكيل (طليعة عربية) أو جمعية قومية عربية تضم المفكرين الثوريين العرب ممن جمعهم وحدة الهدف القومى وتأخذ على عاتقها تحديد الكيفية التى يمكن بواسطتها اذابة الاقليمية بحساسياتها المختلفة لنقل الشعب العربى من مرحلة التجزئة الى مرحلة الوحدة .

وهذه المهمة يجب أن نعترف بأنها شاقة وعسيرة وتحتاج الى نفس طويل ، لان على هذه الطليعة الفكرية أن تناضل على جبهات متعددة : ضد الاستعمار والتجزئة والمحافظة والرجعية والثورية التى تقوم على المحافظة والرجعية وتنحرف عن غاياتها الاولى . والمعركة ضارية بين التجزئة والوحدة وستكون عامة وتشمل الامة العربية جمعاء .

ونذكر بهذه المناسبة وعلى ضوء المحاولات الوحدوية والنكسات التى مرت ، وبعد المرارة التى تركتها هذه النكسات فى النفوس العربية ، ان لفيفا من المفكرين العرب قد تنادوا ، وعقدوا أول اجتماع لهم فى الكويت وفى ١٠ كانون الثانى ١٩٧٦ واصدروا بيانا بتأسيس مركز الدراسات العربية ، على أن تكون بيروت مقرا له والغرض من ذلك احياء قضية الوحدة العربية بطريقة علمية مدروسة ومحايدة . وستكون هذه الدراسات العلمية بما تقوم به من نقض وتشريح للاوضاع العربية الراهنة ومعرفة لعللها وكوامنها وابعادها ، وخير عون لمعالجتها والشفاء منها وايجاد الحلول المناسبة لها .

هذا عدا عن ان الأبحاث التى تناولت موضوع الوحدة العربية كانت خصبة في هذه الاونة الاخيرة منذ مطلع هذا العام ١٩٧٦ وكلها

جدية ومفيدة وما من شك فى أن هذه الدراسات التى يشارك فيها مفكرون من مختلف الاقطار العربية سيكون لها أثرها فى العقول والقلوب التواقة الى الوحدة العربية فتسترشد بهديها وتسدد خطاها . ونعتقد ان من واجب كل قومى عربى ان يسهم حسب اختصاصه فى هذا العمل المرشد البناء . وهكذا نعود الى الفكر ورجال الفكر بعد عثار (الساسة والسياسة والوحدة الضائعة بينهما) ويأس الاخ السيد عبدالله زكريا الانصارى عندما استهل كتابه القيم ببيتين من شعر ابى العلاء المعرى اذ يقول

يسوسون الامور بغير عقل فينفذ أمرهم ويقال ساسه
فأف من الحياة وأف منى ومن زمن رئاسته خساسه

وان كنا نتفق والاخ عبدالله الانصارى على الكثير من آرائه فما نخال اننا نسايره فيما ذهب اليه من يأس عميق . ونحن على ثقة من أن أمتنا العربية الحية على الدوام بالرغم من عوادى الزمان والنكبات الجسام ستعرف كيف تتغلب على مصاعبها وتجد طريقها وتغير واقعها .

وقد نتساءل عما سيكون بعد هذين العملين ؟ لابد لكل منهما من قوة استقطاب تجتذب اليها الجماهير العربية وعندئذ نكون أمام اختيارين :

١ ــ أما أن تكون الجامعة العربية قوة استقطاب بعد تغذيتها بدماء فكرية شابة من رجال الطليعة الفكرية التقدمية العربية واصلاحها وتحسينها وتطرد العدد الدخيل وتحقق الوحدة .

٢ ــ واما أن تذوب دولة عربية ما نفسها للقيام بدورة قوة الاستقطاب هذه بعد أن تقوم بالاصلاحات الضرورية التى تحقق مكاسب فى الداخل وتنقل مجتمعها المتخلف الى مجتمع تقدمى وتكون قدوة لغيرها وبعد أن تحقق كذلك انتصارات فى الخارج ويأتى فى مقدمتها تحرير فلسطين ، وتجتذب الجماهير العربية اليها وتحقق الوحدة العربية وعندئذ ينحل بالطبع عقد جامعة الدول العربية .

وسيان لدينا أن تحققت الوحدة بشكل اتحاد فدرالى أو بشكل وحدة شاملة . المهم أن نخرج من دور العطالة والبطالة الى دور العمل والبناء والانشاء والحضارى .

وبعد فهل نحن واصلون الى الامل المنشود ؟ يحسن بنا أن تستشهد ببعض الامثلة وهى كثيرة ، ولكننا نقتصر على مثالين منها :

المثال الاول : ـ

في أواخر القرن الثامن عشر لم يكن فى المانيا شىء من الوحدة السياسية أو أى شىء عن فكرة (المانيا) أو (الوطن) أو (التراب الوطنى) كتب غوته فى العام ١٧٧٢ (لقد سئمت من سماع ما يقال أن الوطنية تنقصنا وان لا وطن لنا هذا كلام ... وكلام ليس الا ... ولم تبذل الجهود عبثا لتوليد عاطفة لا نستطيع الشعور بها ولا توجد الا عند بعض الشعوب فى أزمنة معينة فى التاريخ)

وكتب الشاعر شيلر فى ١٧٨٩ : (لا قيمة للمصلحة الوطنية الاعند الامم التى لم تنضج بعد وعند الامم الفنية فى العالم) .

وهذا يعنى أن المفكرين الالمان فى ذلك الحين كانوا أبعد مايكونون عن القومية والوحدة الالمانية ثم مضى الزمان وتحققت الوحدة الالمانية بعد مائة عام بشكل اتحاد في ١٨٧١ : ثم بشكل وحدة تامة اندماجية ناجزة فى عام ١٩٣٤ .

المثال الثانى : ـ

في القرن السادس عشر عصرالنهضة الاوربيةكان ماكيا فيلى يبكى على تشتت ايطاليا وتمزقها وتجزئتها الى دويلات هزيلة متنافسة متنافرة جرت على نفسها الاطماع الدولية فاستباحث حماها ونهبتها واعملت فيها أيدى التخريب ورأى فى كتابه (الامير) أن ينقذها بجمع شتاتها وتعزيز قواها بدولة يهابها الاعداء بعد ان عاث فيها الفساد ، وبرر فيه الواسطة كل واسطة لتحقيق وحدة ايطاليا ولم يجبه سوى رجع الصدى .

وفى عام ١٨٤٨ كان كافور السياسى الايطالى يأخذ على غيره من الزعماء والسياسيين الايطاليين أحلامهم فى تحقيق الوحدة الايطالية ويعتبر ذلك من قبيل الوهم والضلال واضغاث الاحلام . وعندما استلم السلطة فى ١٨٥٢ كان يشك بامكان تحقيق الوحدة الايطالية ولكن أفكاره تطورت بسرعة ولم تمض ثمانى سنوات الا وحقق الوحدة الايطالية عام ١٨٦٠ .

وهذا قليل من كثير . ولنا في تاريخ الحركات القومية أسوة حسنة . حسبنا أن نريد الوحدة ونسعى لتحقيقها بمختلف الوسائل ونعد لكل حادث عدته وستذكر الاجيال القادمة التى نرجو أن تكون سعيدة فى رحاب الوحدة العربية الواسعة بالجميل كل من أسهم فى جمع الشمل ولم الشعث .

لا تقل قد ذهبت أربابه كل من سار على الدرب وصل

أ . د . نور الدين حاطوم

قسم التاريخ ـ كلية الآداب

جامعة الكويت

الكويت

محاضرة الاستاذ/ سليمان المطوع : ـ

منذ فجر التاريخ كانت الشعوب محكومة بالقوة تئن تحت عجلات الظلم والطغيان .. وكان الحاكم فوق القانون بل وفوق الحق ذاته وكانوا يستمدون جبروتهم من الحق الالهى . .

الكفاح من أجل الحرية :

وسارت البشرية حقبة طويلة بدأ بعدها الانسان يشعر بآدميته وكرامته واخذ يتطلع الى وسيلة ليحصل بها على حريته ويحطم اغلال عبوديته . وفى أثينا فى عهد باركليز فقد كان للمواطنين نفس الحقوق لا فرق بين غنى وفقير .. وكان الشعب الاثينى مالكا للسيادة وممارسا السلطة بنفسه . وقد وصف باركيلز ذاته النظام المطبق فى أثينا فقال : ان اسمه الديمقراطية وذلك لانه لا يهدف الى مصلحة الاقلية بل الى مصلحة أكبر عدد من المواطنيين وهكذا بدأت حقوق الانسان تظهر عند الاغريق ثم اخذها عنهم الرومان وساروا بها شوطا فظهر فى روما كثير من المفكرين الذين نطقوا بلسان الشعب بجرأة وقوة ضد النبلاء ودعوا الى تأمين حقوق الشعب ضد فساد الاشراف .

ثم جاء دور محاكم التفتيش للقضاء على حرية الفكر وقامت بفظائع ليس لها مثيل من تعذيب وبطش وعنف وارهاب لكن شعلة الحرية لم تخمد بل بقيت مشتعلة ولم يعد الاحرار يطيقون صبرا على الضيم وعلى عتو النبلاء وغرورهم وعلى استبداد الملوك ورجال الذين واستهتارهم بأرواح الناس.. فظهر(بوالو) والشاعر (لافونتين) و (بوسيه) (جونملتون) في انجلترا والفارس الانجليزى (جون لوك) والمفكر الفرنسى (فولتير) و (مونتسكيو) فى فرنسا مؤلف روح القوانين (وجان روسو) والذى خاض معركة عنيفة فى سبيل القضاء على فكرة الحق الالهى وبرهن على أن السيادة للشعب ومؤلف (العقد الاجتماعى) وكان له تأثير كبير على الثورة الفرنسية ..

ثم قامت الثورة الفرنسية فى عام واعلنت وثيقة حقوق الانسان المعروفة .

وقد جاء فى ديباجة هذه الوثيقة (اتفقت كلمة ممثلى الشعب الفرنسى على أن تناسى حقوق الانسان واحتقارها كانا السببين الرئيسيين

لمذلة الشعب وشقائه والقاء بذور الفساد والفوضى فى الجهاز الحكومى) فقرروا حقوق الانسان الطبيعية المعروفة ومن اهمها :

يولد الناس احرارا ويعيشون احرارا متساوين فى الحقوق ولاتمييز بينهم اجتماعيا الا على اساس النفع العام كذلك فان السيادة للامة وهى مصدر السلطات .

المتهم برىء حتى تثبت ادانته ..

حرية تبادل الافكار والاراء هى اسمى حق من حقوق الانسان ويحق لكل مواطن ان يتكلم ويكتب وينشر آراءه بكامل الحرية .

وحقوق الانسان تنفرع الى : ـ

الحق في الحرية ـ والحق فى المساواة ـ وحقوق المواطنة .

والحرية تشمل : ١ ـ الحرية الشخصية .

٢ ـ حرمة المسكن وسرية المراسلات .

٣ ـ حرية الفكر والعقيده .

٤ ـ حرية الكلام والنشر .

٥ ـ حرية الاجتماع وتأليف الاحزاب

(الباب الثالث من الدستور الكويتى ـ مادة ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥) .

٦ ـ المساواة الاجتماعية ـ ٧ ـ) المساواة القانونية .

٨ ـ تكافؤ الفرص .

ويلاحظ ان هناك اصنافا من الحقوق يمكن ردها الى ثلاثة أقسام : ـ

القسم الاول :

حقوق الشعب المطلقة التى لا تقيدها القوانين العادية مثل المساواة أمام القانون ومنع ابعاد المواطن عن وطنه ومنع تسليم اللاجئين السياسين.

القسم الثانى : ــ

الحقوق التى يحد من مداها القوانين العادية مثل حرية الاجتماع وحرية الرأى وحرية تكوين الجمعيات والنقابات وحرية البحث العلمى وحرمة المساكن .

القسم الثالث :

وهو فيما يتعلق بدين الدولة ولغة الدولة ونظام الحكم والذى يهمنا هو الصنف الثانى وهو الخاص بالحرية التى يحددها القانون والملاحظ ان القانون عندما يصدر وفقا للمادة الدستورية انه يكاد يقضى على المبدأ الذى قرره الدستور واذا بالقانون يبدوا وكأنه مناقض لروح المبادىء الدستورية ولحقوق الانسان فالحريات وحقوق الانسان تركت تحت رحمة المشرع بها يتحكم وفقا للظروف وتجدر الاشارة فى هذا المقام ان بعض الدساتير تنص صراحة على أنه لا يحق للسلطة التشريعية أن تسن قانونا يحد من الحريات العامة مهما كانت الاسباب (الدستور الامريكى) وكذلك فان بعض الدساتير تنص على بطلان كل قانون يعارض أو يلغى أو يضعف الحقوق الممنوحة للمواطنيين (المادة ١٩ من الدستور الهندى الصادر سنة ١٩٤٩) وهذه الحقوق هى : ــ

١ ــ حرية الكلام وابداء الرأى .

٢ ــ حق التجمع سلميا .

٣ ــ حق تأليف الجمعيات والنقابات الى اخر هذه الحقوق .

والذى يهمنا هنا باختصار فى مناسبة الحديث عن الحرية والحقوق الاساسية ان نشير الى أن المواطن من حقه ان يحاكم محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وان يحظر ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا ولذلك فان انشاء محاكم استثنائية تطبق فيها ايضا قوانين واجراءات استثنائية هى من قبيل العدوان على حقوق الانسان وحرياته، فالمحاكم الاستثنائية كمحاكم أمن الدولة لا تتوفر فيها الضمانات الاساسية لحق الدفاع ... (ان احكامها نهائية) . ويمكن القول بأنه يمكن رد حريات الانسان الى : ــ

(أ) ١ ــ حرية العقيده وتشمل حرية الفكر والضمير .

٢ ــ حرية التعبير عن الرأى نطقا وكتابة .

(ب) الحرية السياسية : ـ

(ممادة ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من الدستور الكويتى) .

١ ـ حرية الاجتمـاع .

٢ ـ حرية تاليف الجمعيات والاحزاب والنقابات (مادة ٤٣ ، ٤٤ من الدستور) .

٣ ـ حرية الاقتراع

(ج) الحرية المدنية : ـ

١ ـ الحرية الشخصية

٢ ـ حرمة المسكن وسرية المراسلات بأنواعها البريدية والبـرقية والهاتفية (مادة ٣٨ ومادة ٣٩ من الدستور الكويتى) ويحسن ونحـن بصدد ذكر الحقوق الاسـاسية للانسان ووجوب تمتعه بالحـرية وفى أن يحكم حكما ديمقراطيا أن نذكر سريعا تطور هذه الفكرة فى الكويت ، وذلك أن الكفاح من أجل الحرية وارساء دعائم الحقوق الاسـاسية هى عملية متصلة الحلقات لا انفكاك لها .. لان الحرية لصيقة بالانسان .. فليس هناك وجـود لانسان دون حرياته .

فقد جاء فى المادة الاولى من الوثيقة الصادرة بتاريخ ١٩٣٨/٧/٢ (ان الامة مصـدر السلطات ممثله في هيئة نوابها المنتخبين) .

١ ـ فعلى أثر وفاة الشيخ سالم مبارك الصباح (١٩٢١) اجتمع ال الصباح بوجوه الكويت ودونوا ميثاقا نصه كالاتى : ـ

« نحن الواضعون اسماءنا بهذه الورقة فقد اتفقنا واتحدنا على عهـد الله وميثاقه باجراء البنود الاتية :

١ ـ اصلاح بيت الصباح كى لا يجرى بينهم خلاف فى تعيين الحاكم .

٢ ـ ان المرشحين لهذا الامر هم الشيخ أحمد الجابر والشيخ حمد مبارك والشيخ عبدالله السالم .

٣ ـ اذا اتفق رأى الجماعة على تعيين أى شخص من الثلاثة يرفع الامر الى الحكومة للتصديق عليه

٤ ـ المعين المذكور يكون بصفة رئيس مجلس الشورى

٥ ـ ينتخب من ال الصباح والاهالى عدد معلوم لادارة شئون البلاد على أساس العدل والانصاف وواضح من هذه الوثيقة التى تعتبر الاولى من نوعها فى تاريخ الكويت ، انها استهدفت امرين

أولهما ـ تنظيم ولاية العهد فى ال الصباح منعا لاى خلاف قد يثور فى هذا الشأن ، وثانيهما ـ تكوين مجلس استشارى يضم عددا من ال الصباح ومن الاهالى يعاون الحاكم فى ادارة شئون البلاد .

وقد تم فعلا تكوين أول مجلس استشارى فى عهد الشيخ سالم ، يضم عددا من الكويتية يتم اختيارهم بالتعيين وليس بالانتخاب غير أن هذه التجربة لم تحقق الثمرة المرجوة منها نظرا لكثرة الخلافات بين أعضاء المجلس ، وعدم الاحتكام في ذلك الى أكثرية الاراء ، فتباعدت جلسات المجلس شيئا فشيئا حتى انتهى الامر بأن بطل انعقاده تماما وعاد الوضع الى نظام شورى يماثل ما كان العمل جاريا عليه فى الفترة السابقة على حكم الشيخ مبارك ، أى فى الفترة السابقة على سنة ١٨٩٦ .

ب ـ وفى الثلاثينات من هذا القرن الفت جمعية من ١٢ عضوا بعثت فى سنة ١٩٣٨ الى حاكم الكويت انذاك الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ ـ ١٩٥٠) ، كتابا هاما نورده فيما يلى نظرا لاهميته التاريخية :

« ان الاساس الذى بايعتك عليه الامه لدى أول يوم من توليك الحكم هو جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى التى فرضها الاسلام ومشى عليها الخلفاء الراشدون فى عصورهم الذهبية غير أن التساهل الذى حدث من الجانبين أدى الى تناسى هذه القاعدة الاساسية، كما ان تطور الاحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفا دقيقة تحث المخلصين من رعايك أن يبادروا اليك بالنصيحة راغبين في التفاهم واياك على ما يصلح الامر ويدرأ عنهم وعنك عوادى الايام وتقلبات الظروف ، ويصون لنا كيان بلادنا وحفظ استقلالنا غير قاصدين الا ازالة أسباب الشكوى واصلاح الاحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك متقدمين اليك بطلب تشكيل مجلس تشريعى مؤلف من احرار البلاد للاشراف على تنظيم أمورهم ..

وقد وافق أمير البلاد على ما جاء فى هذا الكتاب الذى استهدف ،

كما يظهر من عباراته تشكيل مجلس للشورى ، فتشكل على اثر ذلك مجلس يضم ١٤ عضوا اختار كرئيس له ولى العهد انذاك (الشيخ عبدالله السالم الصباح) وعقب المجلس فورا على وضع وثيقة دستورية تعتبر من ناحية تطور الحياة الدستورية فى الكويت على اكبر جانب من الاهمية ووافق الامير فعلا على هذه الوثيقة الدستورية بتاريخ٢/٧/ ١٩٣٨ .

وقد تضمنت الوثيقة المذكورة خمس مواد جاء بها : ـ

« المادة الاولى » الامه مصدر السلطات ممثلة فى هيئة نوابها المنتخبين .

المادة الثانية : على المجلس التشريعى أن يشرع القوانين الاتية

١ ـ قانون الميزانية

٢ ـ قانون القضاء .

٣ ـ قانون الامن العام

٤ ـ قانون المعارف

٥ ـ قانون الصحة

٦ ـ قانون العمران .

٧ ـ قانون الطوارىء .

٨ ـ كل قانون اخر تقتضى مصلحة البلاد بتشريعه .

المادة الثالثة : مجلس الامة التشريعى مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقيات وكل أمر يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعيا الا بموافقة المجلس واشرافه عليه .

المادة الرابعة : بما أن البلاد ليس فيها محكمة استئناف فان مهام المحكمة المذكورة تناط بمجلس الامه التشريعى حتى تتشكل هيئة مستقلة لهذا الغرض .

المادة الخامسة رئيس مجلس الامه التشريعى هو الذى يمثل السلطة التنفيذية فى البلاد .

وهذه المواد تحتوى على كثير من المبادىء الدستورية الهامة وذلك رغم ايجازها المخل :

١ ـ فهى أولا تقرر المبدأ الديمقراطى المعروف وهو أن الامة وحدها هى مصدر جميع السلطات .

٢ ـ ثم هى تشير الى انشاء مجلس تشريعى ، يختار اعضاؤه بالانتخاب وليس بالتعيين وذلك على خلاف ما كان عليه الحال فى المجلس السابق . وهذا المجلس هو الذى ينوب عن الامة فى مباشرة سلطاتها .

٣ ـ ويختص هذا المجلس بممارسة السلطة التشريعية الكاملة فهو الذى يشرع كل قانون تقتضى مصلحة البلاد بتشريعه « وحرصت المادة الثانية على الاشارة الى بعض القوانين الاساسية وأهمها قانون الميزانية (الماجنا كارتا أساس الديمقراطية الانجليزية) .

٤ ـ وفي مجال العلاقات الخارجية يجب موافقة المجلس المنتخب على كل ما يبرم من معاهدات أو اتفاقيات .

٥ ـ أما الجزاء على تخطى المجلس المنتخب فى هذه الموضوعات التى يختص بالنظر فيها فهو عدم مشروعية الاجراء الذى يصدر دون عرضه على المجلس .

٦ ـ أخذ الدستور بمبدأ استقلال السلطة القضائية ، ولكنه نص على أنه الى ان يتم تشكيل محكمة استئنافية يزاول المجلس ـ بصفة مؤقتة ـ اختصاصاتها .

٧ ـ واخيرا لم يأخذ الدستور بمبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على النحو المعروف الان وذلك بأن جعل رئيس المجلس التشريعى هو رئيس السلطة التنفيذية .

وهذه المبادىء التى احتواها دستور سنة ١٩٣٨ ـ وليس من المغالاة فى شىء وصف الوثيقة المشار اليها بهذا الاسم ـ كان من الممكن ، رغم ما يعتريها من شوائب ، ان تكون بداية للحياة الدستورية السليمة في الكويت . فالدول العريقة فى الديمقراطية ، مثل انجلترا وفرنسا لم

تبدأ حياتها الدستورية الطويلة باكثر مما ورد فى هذه الوثيقة . بل انها لم تصل الى فحواها الا بعد اجيال عديدة .

غير ان المجلس الذى وضع هذه الوثيقة سرعان ما اصطدم بمشكلات كبيرة اهمها معارضة البعض للنظام الجديد ، وهو ما ادى الى حل المجلس بعد ظهوره بمدة قليلة من تشكيله .

جـ ـ وعلى اثر حل المجلس المذكور شكل مجلس استشارى جديد عن طريق التعيين لا الانتخاب وسمى « مجلس الشورى » وكان يضم ١٤ عضوا من بينهم اربعة من الامراء غير رئيس المجلس ، والباقون من اعيان البلاد. غير أن هذا المجلس ايضا،نظرا لضعف تكوينه وضآلةاختصاصاته، لم يكتب له البقاء .

ثم توالت الايام والشعب يلح ويطالب بالحكم الديمقراطى فتلاقت ارادة الشعب مع ارادةالحكام علىقيام حكم ديمقراطى انبثقعنهالدستور الحالى والذى جاء يؤكد سيادة الامة وانها مصدر السلطات وهنا يجدر التنويه بمكسب يتعلق بالحريات العامة لعله من اهم المكاسب وان كان غير مكتمل وهو صدور القانون الخاص بانشاء المحكمة الدستورية وهو يؤكد الرغبة فى التقيد باحكام الدستور وعلى اعطاء السلطة القضائية حق الرقابة على ما يصدر من التعرض للابطال امر غير مفهوم .. فكيف يستقيم الحال فى ان تبطل اللوائح التنظيمية التى تصدرها الحكومة لعدمدستوريتها وتبقى القرارات الادارية الفردية بمنأى عن الابطال او عن متناول القضاء ؟ بالرغم من وجود (مادة ١٦٩ من الدستور) والتى تنص على انشاء محكمة دستورية او مجلس الدولة .

تبقى بعد ذلك كلمة اخيرة حول قيا مالمعارضة والاحزام السياسية فقد حان الوقت للنظر فى هذا الامر ذلك لانه لا حكم برلمانى بدون معارضة او قيام حياة حزبية سليمة منظمة .

الفهرس

تقديم الموسم الثقافى التاسع

للاستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوى

الكويت كدولة خدمات واتجاهات الرعاية الاجتماعية فيها

للاستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاى

خدمات الطفولة والشباب والاسرة ، ندوة يشترك فيها :

الدكتور عبد الفتاح نصير

السيدة منيرة المشعان

الاستاذ عبد الرحمن المزروعى

مستوى الخدمات الصحية ، ندوة يشترك فيها :

الدكتور عبد الله الرفاعى

الدكتور حسان حتحوت

الدكتور عبد الله الرشيد

الدول العربية والدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ندوة يشترك فيها

الدكتور على احمد عتيقة

الدكتور سعيد النجار

خدمات الطرق والمرافق العامة ، ندوة يشترك فيها :

المهندس سامى المشرى

المهندس سالم المرزوق

المهندس فهد الحساوى

العميد يوسف السعد

واقع التعليم في الكويت

للاستاذ الدكتور محمد جواد رضا

الاستثمارات المالية ومردوداتها على العائد المحلى والقومى ،

ندوة يشترك فيها :

السيد عبد الرحمن سالم العتيقى

السيد جاسم الخرافى

الدكتور محمد جميل النقيب

المراة بعد عامها الدولى ودورها فى قضايا التنمية

الانسة كوثر الجوعان

مستقبل الوحدة العربية بين الدعوة والواقع

للاستاذ الدكتور نور الدين حاطوم

التجربة البرلمانية وانعكاساتها على الحياة العامة للمواطنين

للسيد سليمان خالد المطوع

مطبعة حكومة الكويت

مطبعة حكومة الكويت